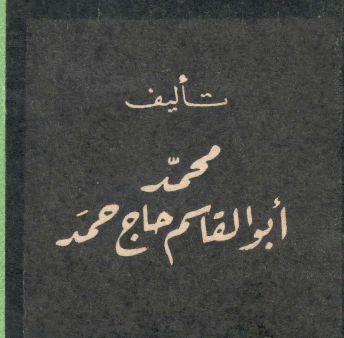
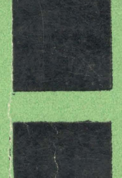
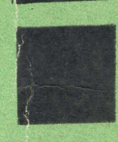


الثورة .. والثورة المضادة في السودان









هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب ، مشاكل السودان السياسية . . . القوى الثورية والقوى المضادة للثورة في الداخل . . . دور السودان الافريقي وعلاقاته بجيرانه ، وطبيعة النظم المحيطة به وموقفها من تطوره ثورياً ، ثم مشكلة جنوب السودان ، والقوى الامبريالية التي تدعم الخط الانفصالي بالجنوب ، والنظم العميلة في افريقيا التي تدفع الجنوب للانفصال عن السودان .

الثمن : ٢٥٠ ق٠ل٠
٣٢٥ ق٠س٠

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

محمد أبو القاسم حاج حمد

الثورة .. والثورة المضادة في السودان

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الطبعة الأولى

آب (اغسطس) ١٩٦٩

المقـــدِّمَة

لم تعد مهمة الناقد السياسي ، كما كانت في الماضي ، البحث عن مصدر التغيرات السياسية والاجتماعية استناداً إلى دوافعهـا المحلية المجردة . دون أن ينفي ذلك تقدير الدوافع المحلية ولكن بوضعها في دائرة التأثيرات القومية والعالمية المتبادلة وما تركزه من خطوط وأبعاد تؤثر في تكييف الحدث السياسي والاجتماعي؛ بحيث يصبح الحدث في حد ذاته انعكاساً لها واستمراراً لمشيئتها. وبمقدار مـــا يشتمله الحدث من امكانيات تُسهل له التصرف في مخططات الحركة القومية والعالمية بمنطقته ، بمقدار مـــا يصبح مدلوله حاداً وحساباته السياسية دقيقة ومعقدة . ومن هنا تميزت مختلف التحليلات بعـــد حركة الخامس والعشرين من مايو ، والاقرار الشعبي عليها في الثاني من يونيو ، بتركيزها على نقاط التأثير الاستراتيجي التي يمكن أن تمارسها تجربة السودان وذلك بالنظر إلى إشارتين هامتين : تتلخص الأولى في ارتباطـــات السودان الجغرافية والبشرية بعدد غير قليل من الأقطار الافريقية والعربية مما يمنحه رصيداً ثابتاً للحركة والتأثير في هذه الأقطار

وبالذات القارة الافريقية ، وتتلخص الاشارة الثانية في قدرات السودان الاقتصادية الهائلة التي لم يستثمر منهـــا بعد إلا الجزء القليل .

لا تنفصل هذه الحقائق عن حقيقة أساسية تعتبر قاعـــدة بالنسبة لكافة الدراسات وهي أن السودان قطر يعاني من مشكلة التخلف الاجتماعي والفكري بالنظر لتخلفه الاقتصادي بالاضافة إلى مشاكل التمزق الوطني ومن دلالاتهـــا المقاومة المسلحة في جنوب السودان ومن الواضح أن هذه الحقيقة ذات محتوى سلبي بخلاف المحتوى الايجابي الذي تتضمنه الاشارتان السابقتان عن الرصيد الاقتصادي والقدرة على التأثير الاستراتيجي .

تتداخل هذه الحقائق بكافة جوانبها السلبية والايجابية في كل واحد ، بحيث يستحيل حذف تأثير عنصر منها على الوضع العام الذي يتطور ضمنه السودان وهو وضع ذو أبعاد عربيـــة وأفريقية متغيرة تتقاطع فيهـــا خطوط الاستراتيجيات المحلية والقومية والعالمية . كل منها يحاول التأثير على اتجـــاه الولادة الجديدة لهذه المجتمعات وممارسة نفوذ على تشكلها . وتجربة العالم الثالث — والسودان جزء منهـــا — غنية بهذه الصراعات التي تبتدىء بمشاكل التنمية وتنتهي بمشاكل المقاومة المسلحة مروراً بتفسيرات التعايش السلمي والحصار الرأسمالي العالمي على الأنظمة التقدمية والأنظمة الوطنية المتمردة .

من هنا يعتبر الحدث السوداني في الخامس والعشرين من مايو – استناداً إلى ما طرحناه من حقائق تبني عليها كافة المكاتب السياسية دراساتها – أهم من مجرد تبدل سياسي طارىء إلا إذا أراد هو وبكامل وعيه أن يكون كذلك وهذا ما تنفيه طبيعة الحركة ومواقفها حتى الآن .

لفهم حسابات مايو سودانياً وقومياً وعالميـــاً ولفهم قوى الثورة المضادة المحيطة به داخلياً وخارجياً لا بد من الرجوع إلى تفصيل الحقائق الأولية بتقديم نماذج عن الواقع المحيط بنا جغرافياً وبشرياً بالاضافـــة إلى التعرض للرصيد الاقتصادي ثم دراسة وضعية التخلف والتمزق الوطني ومسلك القوى التقليدية السابقة في التعامل مع هذه الحقائق الأولية . بعد ذلـــك فقط يتسنى لنا فهم مايو من الداخل وتقييم آفاق تجربته .

ان مايو بالنسبة لنـــا دعوة مباشرة وجهت لكل تقدمي ليحتل موقعه في تثبيت السلطة الثورية وبناء نظامها وتطويره ويظل الوضوح المرتبط بما أعلنته الثورة من بيانات ووثائق هو مدخلنا لبناء ذلك النظام ودعم مسيرته في طريق التنفيذ الفعلي لكل ما ورد بروح الحرف والكلمة والجملة بحيث يكون في مقدورنا تطويع الظروف الداخليـــة والخارجية المانعة للتنفيذ – مهما كانت – لمصلحة التنفيذ ويشمل ذلك دك مواقع الثورة المضادة وتركيز وعي الثورة الخاص دون توفيق أو اختيار ولو

جاء الاختيار من طرف صديق بدافع من حساباته الخاصــــة ومنطق تجاربه علماً بأن الأصدقاء لا يطرحون ما يتناقض مع مايو ولكن يحتمل أن يطرحوا مــــا يختلف مع حسابات مايو الخاصة التي طرحتها ونال بموجبها الاقرار الشعبي عليه في الثاني من يونيو .

بهذا الوضوح أقدم هذه الدراسة محاولاً جهدي وضع كل الحسابات الممكنة وأرجو أن تجد هذه الدراسة نقداً ينسجم مع دوافعها وأهدافها . وفي النهاية يظل الحفاظ على مايو مسئولية الجميع ويظل التضامن مع مايو واجباً أساسياً أمام كافة القوى التقدمية العربية والافريقية والعالمية .

محمد ابو القاسم حاج حمد

بيروت ١٠/٧/١٩٦٩

الثورة
والثورة المضادة من حولنا

بسقوط عناصر النظام التقليدي وبروز السمة التقدمية لحركة الخامس والعشرين من مايو وضعت المنطقة بأسرها أمام ظروف جديدة مختلفة نوعياً عن الظروف السابقة وكان أن تهيجت بشكل تلقائي كل قوى الثورة المضادة في داخل القطر وخارجه فرفعت شعار الحذر من مايو والقضاء عليه .. إذا أمكن .

الجميع ... في السودان وخارجه .. قد كشفوا عن بياض أسنانهم . إما مستبشرين وإما مكشرين والمهم أن نقيم قدرة المستبشر في حفظ الثورة وبناء نظامها وكذلك قدرة المكشر على افتراسها أو وضع العقبات الممكنة أمام مسيرتها . فمايو قد وجد ليؤكد الوجه التقدمي للسودان .. عربياً وافريقياً ضمن واقع سوداني وافريقي محمل ببذور الثورة المضادة وامكانياتها

وعليه سترصد حركة مايو رصداً دقيقاً من قبل الأعداء قبل الأصدقاء وستستغل في هذا الرصد كل امكانيات المكاتب السرية ومراكز المعلومات الثقافي منها والاجتماعي بهدف تحديد مجالات الحركة المضادة وعناصرها وكيفية ترتيبها استعداداً لاستغلال أي أزمة يعيشها النظام في المستقبل أو احداث مثل هذه الأزمات بطريقة غير مباشرة ... كل أزمة ستطرح للفحص والاستغلال وبموجبها سيتحرك قطاع ما للمقاومة والرفض . ان القوى المضادة تدرك الآن أن (الشعب مع الثورة) ولكنها تدرك أيضاً أن الثورة هي ولادة مجتمع جديد على انقاض المجتمع القديم وان مثل هذه الولادة تمر بحالات تعسر واضطراب تؤثر في أعصاب الجسم وتضغط على وعيه . ان شعار الثورة المضادة المفضل دائماً هو (أضر بهم من خلال حركتهم في الواقع) .

ضمن هذه الظروف لا يسع مايو في البداية إلا أن يولي اهتماماً فعلياً بالتلاحم المتوقع بين قوى الثورة المضادة داخلياً وخارجياً من خلال التصعيد المنتظر لمشكلة الجنوب وعمليات المقاومة الانفصالية بواسطة محوري (جوزيف أو دوهو) و (أزبوني منديري) وتهيئة المزيد من الامكانيات لخطها بما سيقدم من تسهيلات إضافية عسكرية وسياسية وستترافق خطوات تنمية الثورة المضادة في الجنوب مع خطوات استغلال الأزمات في الشمال وتحريك كل قطاع للمقاومة على حسب مصالحه واتجاهاته المرتبطة بما ستطرحه الثورة ومن هذه القضايا – بجانب الأزمات

العامة — الموقف من دور القطاع الخاص في التنمية ، الموقف من الجمهورية العربية المتحدة ، الموقف من العمـــل الفدائي وقرار مجلس الأمن ، الموقف من الدين الخ .

تتوقع قوى الثورة المضادة داخلياً وخارجيـــاً أن تترافق تأثيرات هذه الخطوات المضادة بحيث تؤدي إلى لحظة انفجارية في النهاية تهز النظام من داخله وتدفعه لأن يعيش تيارات المزاودة والتعقل والتراجع .

لا يمكن أن تتناسى قوى الثورة المضادة من حولنـا مرحلة الطمأنينة التي عاشتها حين كان السودان (رجل افريقيا المريض) كما ولا يمكنها أن تهمل صداقاتها — التي كلفتها كثيراً — مع حكام الأمس ومعارضي اليوم وعليه فانها تشعر بدافع للتحرك ليرجع السودان مريضاً كما كان بالأمس وصديقاً بعودة المعارضين . بهذا فقط تنتهي مشاكل القوى الرجعية في داخل السودان وخارجه أما استمرار مايو ضمن ما طرحه من خطوط ثورية تقدمية نال بموجبها الاقرار الشعبي عليه فسيؤدي لتنشيط عوامـــل الثورة الحقيقية في القارة ورفع روحها المعنوية وشحنها بارادة جديدة خصوصاً وأن مايو من خلال مواجهته للثورة المضادة في الجنوب مثلاً يواجـــه بالضرورة كل قوى الثورة الافريقية المضادة التي تغذي هذا التمرد وتدعمه .

بالنظر إلى كل ذلك يتوجب على مايو — في مقابل التحرك

المضاد داخلياً وخارجياً – القيام برصد دقيق لكافة قوى الثورة الحقيقية التي يمكنه أن يصارع معها وبها في سبيل البقاء والاستمرار وقد تأمن له الوضع الداخلي جزئياً بما ناله من اقرار شعبي وبما اكتسبه من تأييد عسكري ويبقى أن يعالج الوضع الخارجي وبالذات المحيط بنا معالجة دقيقة .

مايو وحده يستطيع أن يحدد الكيفية التي يواجه بها ويمارس عن طريقها تطويع المتناقضات أما مسؤولية من هم في وضعي حالياً فلا تتعدى أكثر من الإشارة وتجميع المعلومات للكشف بقدر الامكان عن واقع الثورة والثورة المضادة من حولنا وفي داخلنا أيضاً ولأداء هذا الواجب أقدم الفصل الأول الذي يبحث في المعلومات العامة المتوفرة عن سبعة أقطار تحيط بنا ثم الفصل الخاص عن مشكلة جنوب السودان وعلاقتها بقوى الثورة الافريقية المضادة . أي الامكانيات التي ستجدها قوى الجنوب المعادية في واقع هذه الأقطار بالاضافة إلى الامكانيات التي نجدها نحن . ولأنه ليس من مسؤوليتي وضع الخطة والتبصر في أساليب التصرف ومتابعتها أكتفي بوضع هذه المعلومات ضمن فصولها مبتدئاً بأثيوبيا الجارة التي تشير لها أصابع الاتهام بعد أن كررت إذاعتها اتهام النظام بالشيوعية منذ لحظاته الأولى وقبل أن تصل إلى عاصمتها تقارير سفارتهم بالخرطوم .

لأن أثيوبيا تحتل مثل هذا المكان المرموق في قوى الثورة

المضادة ولأنها تلاعبت كثيراً بمشكلة الجنوب ولأنها لعبت أدواراً نشطة في السابق في تمتين الحلف الرجعي الذي كان يحكم البلاد ولأن نظامها معد ليكون قائداً لقوى الرجعية الافريقية ومقدس لدى القوى الامبريالية العالمية ... لكل هذا أفردت لها فصلاً يتناسب مع حجمها وسمعتها .

ولأن الثورة الارترية أكثر من (كعب أخيل) في وضعية النظام الاثيوبي ولأنه يخشى من طرحها بشكلها الواقعي قررت التوسع في معالجة قضاياها ومنعطفاتها ليتضح الفارق لنا جميعاً بينهما وبين التحرك الانفصالي في الجنوب .

أولا ـ (أثيوبيا) :

تبلغ مساحتها مضافاً إليها (مستعمرة ارتريا) ٤٧١,٧٧٦ ميلاً مربعاً ويبلغ تعداد السكان حوالي ٢٣,٤٥٧,٠٠٠ أي بكثافة مقدارها ٤٩,٧ للميل المربع الواحد وكل هذه الاحصائيات تقريبية ويجب أن يلاحظ أن (الامهرا) وهم العنصر المسيطر على الامبراطورية يشكلون نسبة ١٥ ٪ فقط من مجموع السكان بالاضافة إلى القوميات الأخرى ومنها (القالا) التي تشكل نسبة ٥٠ ٪ ويشكل الارتريون وباقي القوميات الأخرى نسبة ٣٥ ٪ .

الشعب الاثيوبي لا زال يعيش مرحلة اجتماعية وفكرية

متخلفة (بدائية) إذ يعيش ٩٣ ٪ من السكان حـــالة ريفية متأخرة علماً أن أعلى نسبة للبداوة والتخلف الريفي في العـــالم الثالث لا تشمل أكثر من ٧٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من السكان . ويسود داخل الريف الاثيوبي نظـــام (رقيق الأرض) الذي يمارسه الاقطاعيون (الرؤوس) في مزارعهم بجانب تسلطهم على الماشية والمحصولات الزراعية الموسميـــة بواسطة الضرائب والجزيات ويجهـــل هؤلاء الـ ٩٣ ٪ من السكان الكثير عن دولتهم أو (امبراطوريتهم) حتى يبـــدو (القمر أقرب إليهم من أديس أبابا) [١] .

الاقتصاد الاثيوبي – على تخلفـــه – موزع بين الامبراطور الذي يملك شخصياً ٤٠ ٪ من المؤسسات الانتاجية ومؤسسات الخدمات التي تدر دخلاً لا بأس به وبين الكنيسة (ارثوذكسية قبطية) وهي تملك ما يقارب٣٢٪ [٢] من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة أما الباقي فبيد الرؤوس الاقطاعية . من داخل الهيكل العام لهذه الملكيات الموزعة تحصل أجهزة الدولة على ما يقارب الثلث تقريباً لصرفه في مجالات أبعد ما تكون عن تطوير قاعدة الانتاج الوطني الاثيوبي أو خلق المنشآت المهيئة لذلك فالانتاج

---

(١) JOHN GUNTER - INSIDE AFRICA

(٢) من محاضرة ألقاهـــا المناضل قيتاشو قاديدو – أحد قادة الثورة الاثيوبية عام ١٩٦٠ بالصومال .

الصناعي – مثلاً – وهو الآخر قائم على الزراعـــة أساساً لا يشكل إلا ٣٪ من الانتاج القومي ومن البديهي جداً في مثل هذه الوضعية الا تتجاوز نسبة من يحصلون على التعليم على ١٪ (١) علماً بأن غالبية هذه النسبة تستوعبها المدارس التبشيرية ولمراحل ابتدائية من الدراسة .

من الواضح جداً – إذن – أن السلطة في اثيوبيا عبارة عن تحالف بين القصر الامبراطوري والكنيسة والاقطاع تحت الظل الفردي للامبراطور الذي تولى العرش كملك في عـــام ١٩٢٨ ثم كامبراطور في عـــام ١٩٣٠ وتلعب الكنيسة في هذا التحالف دوراً أساسياً نتيجة لتعاظم الامكانيات الخاضعة لها بحيث غدت في النهاية قوة اجتماعية مميزة . ولقـــد ذكر الكاتب الدانمركي (جون بول هولزر) في كتابـــه (بلاد الوجوه المحروقة) انه (ليس هنالك أي قطر في العـــالم مملوء بالكنائس والأديرة والقسيسين والرهبان والراهبات مثل اثيوبيا) . وقد جـاء في نشرة رسمية أصدرتها حكومة اثيوبيا بمناسبة اليوبيل الفضي للامبراطور أن تعداد الكنائس الاثيوبية قـــد بلغ خمسة عشر ألفاً ؟!. ان هذا الواقع يفسر لنـــا بلا شك التحول الذي طرأ على وضعية الكنيسة الاثيوبية من مركز للتوجيه الروحي إلى

---

(١) Goverunment Politics - Nouth AF.

قوة اقتصادية واجتماعية تحتل موقعاً متميزاً داخـــل النظام الامبراطوري الاقطاعي . وقد أثرت هذه الوضعية في الانحراف برجال الكنيسة أنفسهم عن مهامهم الروحية بحيث غدا اللبس الديني دليل الانتماء الاجتماعي الى طبقة حاكمة يمارس الانسان من خلاله كل معاني البذخ والسيطرة والنفوذ وقد تطور أمر هذه الطبقة الدينية في عـــام ١٩٣٣ إلى درجة دفعت الامبراطور لاصدار منشور يقول فيه (انه من الصواب أن يرغب القسيسون في أخذ ما يريدون مكافأة على خدماتهم ولكنه ليس من الصواب أن يسكروا لدرجة يقعون معها في عراك مع الآخرين ويُتركوا في النهاية جرحى ومحتضرين في الطرقات) .

داخل هذه اللوحة المرسومة بواقعية عن الكيان الاثيوبي والتي وضحت فيها طبيعة العلاقات الاجتماعية الاقطاعية والنفوذ الفعلي الذي تمارسه المؤسسات الطائفية بجانب التخلف المسيطر تبرز الظاهرة العنصريـــة الممثلة في سيطرة (الامهرا) على مقدرات المجتمع الاثيوبي وكنت أود في شرح هذه الظاهرة أن أتطرق للتفاصيل لولا ملاحظة أخذتها عن مجلة (التايم) [١] . الامريكية بتاريخ ١ / ٢ / ١٩٦٥ وردت ضمن مقال كتبـــه (روجر .ب.) يقول فيـــه (أنه يتعين على الطلاب في بعض

---

(١) Time - A Fittng odacation - ROGIR, B.

مناطق اثيوبيا أن يتخذوا أسمـــاء أمهرية لدى دخولهم المدارس !) هذه الملاحظة الأمريكية تكفي . ويمكن أن نستنتج منها كل مـــا يمكن أن يكون تطبيقاً لهذه السياسة العنصرية على المجموعات البشريـــة الأخرى مع تقدير النتائج بالطبع . ومهما قدرت النتائج فانها لن تصل إلى ما وصله القصر الامبراطوري في ممارسته لهذه السياسة العنصرية : ففي خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي عـــام ١٩٥٤ لا زال محفوظاً بالسجلات ذكر الامبراطور بالحرف الواحد (قد وضعنا برنامجاً مداه ثلاثة عشر عاماً يكفل القضـــاء على التأثيرات الأجنبية – العربية الاسلامية – في بلادنا ويعيد المضللين إلى حظـــيرة آبائهم) وتبدو هذه العبارة في غاية الخطورة متى علمنا أن ٦٥ ٪ من مواطني اثيوبيا يعتنقون الاسلام ولكن الأخطر من ذلك هو ادعاء القمة الاثيوبية بأنها تنتمي إلى أقدم دماء عبرية وجدت في التاريخ نتيجة اتصال غير شرعي تم – كما تعتقد القمة الاثيوبية – بين الملك سليمان والملكة بلقيس ولهذا أصبحت الألقاب الرسمية للامبراطور مكونة من عبارات ممتدة تشتمل على (أسد يهوذا وسبط صهيون المختـــار من الله ملك ملوك اثيوبيا الامبراطور الأول) وضمن هذا المنهاج الاسطوري وضع الامبراطور أحد أعمدة قبيلة (الفلاشا) اليهودية الاثيوبية في مركز وزاري ممتاز وتمادى في تحيزه الشخصي للصهيونية للدرجة التي صرح معهـــا أثناء زيارته للبنان بانه قد اعترف بأسرائيل لأسباب (قومية

وتاريخية وسياسية) وقد أدى تصريحه هذا لانسحاب النواب اللبنانيين العرب من الاحتفال الذي أقامـه الرئيس اللبناني على شرف الامبراطور .

وبدافع من تصوراته الذاتية للتناقضات العالمية ومـا يمكن أن تؤثره في وضعه الداخلي استضاف الامبراطور الاثيوبي البعثة العسكرية الاستشارية الأمريكية والتي يرمز لهـا بحروف (م.أ.أ.ج) بموجب اتفاقيته للدفاع مع أمريكا بتاريخ ١٩٥٥ والتي تنص على أربعة بنود (١) تطوير الجيش الاثيوبي وتدريب ضباطه . (٢) الأمن الجماعي ضد الخطر الشيوعي . (٣) تأمين العرش لأسرة هيلي سلاسي بتدخل القوات الأمريكية مباشرة لاجهاض أي محاولة تغيير في اثيوبيا [1] . وقـد نفذت أمريكا البند الثالث في ضربها لحركة (منقستو نواي) بديسمبر عـام ١٩٦٠ أما البند الرابع من الاتفاقية فلم أحصل عليـه بعد . وبموجب هذه الاتفاقية أيضاً تم انشاء قاعدة (كانيو استيشن) الأمريكية في أسمرا عاصمة (ارتريا المحتلة) وقـد مهدت هذه القاعدة أخيراً لتتناسب واستراتيجية بولاريس بالاضافة لتمهيدها للعمل منها على تزويد الغواصات بالرؤوس النووية للصواريخ . ولتوضيح أهمية هذه القاعدةبالنسبة لمخططات الحرب الامريكية

---

(١) من محاضرة قيتاشو قاديدو – الصومال عام ١٩٦٣ .

أورد نص التقرير الذي وضعته مجلة (الشؤون العالمية) – العدد ٥ – بتاريخ ١٩٦٤ بعنوان (القواعد واستراتيجية البنتاجون) .. من ضمن التقرير نقلت المجلة تصريحاً أدلى به متحدث باسم البنتاجون أمام لجنة الكونغرس الأمريكية ينص على ضرورة زيادة اعتمادات القاعدة (ليصبح ممكناً القيام بعمليات بحرية في هذه المنطقة في اللحظات التي تتطلبها الأوضاع في الشرق الأوسط وافريقيا مع ملاحظة أن هذه القاعدة تعتبر مفتاحاً هاماً ومكملاً لقاعدة استراليا في توجيه استراتيجية بولاريس ومن دونها تصبح الاستراتيجية كلها عمياء) .

بتقييم كل ما ذكرناه عن الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في اثيوبيا مضافاً إلى ذلك العلاقات النشطة مع الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية يصبح الوضع بالنسبة لنا معقداً في اثيوبيا وعائقاً طبيعياً عن استكمال الأهداف السودانية والقومية والعالمية التي تمليها علينا التزاماتنا في مواجهة الانتشار الصهيوني والتمركز العسكري الأمريكي وخدمة أهداف السلام في المنطقتين العربية والافريقية . وقد وضح أن النظام الاثيوبي جرياً وراء تحيزه الاسطوري للحركة الامبريالية لم يتقيد حتى بأبسط مقررات مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية التي تعتبر عاصمته مركزاً لاجتماعاتها ومقراً دائماً لها ومن هذه القرارات تصفية القواعد العسكرية بالاضافة إلى النقاط الأخرى التي تخفف من التصرفات المتناقضة لسياسات الأعضاء منعاً

لردود الفعل والتشنجات . والنظام الاثيوبي يدرك أنه يثير كل شحنات التوتر بهذه الوضعية التي يخلقها وليس لها من مبرر راجع إلى المصير الاثيوبي .

لا أفاجىء الآخرين إذا قلت أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لم تخف امتعاضها أزاء الأوضاع التي تعيشها أثيوبيا[1] فقد اهتمت السياسة الأمريكية بأن يلعب الامبراطور دور الشخصية السياسية المتوازنة في الواقع الافريقي المتغير بحيث يمارس سياسة توجيه وتوحيد تختص أساساً بكينيا والصومال وارتريا والسودان ولكن للامبراطور كما وضح حساباته الخاصة هو الآخر وكان من نتائجها إثارة التوتر مع الصومال حول الاقليم الغربي المتنازع عليه والتدخل في سياسة فرنسا تجاه مسألة استقلال (جيبوتي) وفي النهاية تطويق الصومال جنوباً بحلف عسكري وقعه مع كينيا مستغلاً النزاع الكيني – الصومالي حول منطقة أنفدي . بالنسبة للسودان أسهم الامبراطور في إثارة التوتر بشكل مكشوف في جنوب السودان بالاضافة إلى خلق التوترات على الحدود بسبب ادعاءاته

---

(١) بعد وضع هذه الدراسة كتبت الصحف الأمريكية ما يقارب هذ الاتجاه وأخص بالذكر مجلة Newsweek في عددها بتاريخ ٦٩/٧/١٤ ـ الصفحة ٢٦ ـ المؤلف .

الخاصة بمنطقة (الفشكة) السودانية أما ارتريا الفدرالية فقد تم دمجها نهائياً والنتيجـــة مقاومة مستمرة وخمسين الف لاجىء ارتري بالسودان .

تشعر أمريكا بأنها قد راهنت على حصان خاسر وتحاول جاهدة الآن الاحتفاظ بمصالحها في منطقة شمال شرق افريقيا من خلال التوازن بين تصرفات القصر الامبراطوري والتحركات المضادة التي تولدها هذهالتصرفات وكان أن احتضنت(واشنطن) فصيلة من المعارضة الاثيوبية يقودها (برهانو دانيك) السفير الاثيوبي السابق في أمريكا كما بدأت بوضوح نقــــد السياسة الاقتصادية في الامبراطورية وتذكير النظام الاثيوبي بأنه يتلقى القسط الأوفر من المساعدات الأمريكية لافريقيا دون أن يؤدي ذلك إلى تطور (يخفف من احتمالات الثورة العنيفة على النظـــام) . ولا أذيع سراً إذا ذكرت محاولات أجهزة الاستخبارات الأمريكية في جامعة كالفورنيـــا بقسم (الحرب والسلم والثورة) الاتصال بقيادة جبهـــة التحرير الارتريـة وكذلك محاولات شخصية أمريكية دبلوماسية بارزة في شؤون (الشرق الأوسط) من وراء ظهر الامبراطور وامتدت المحاولات إلى الصومال وإلى السودان وإلى كينيا وقـــد لعبت ثورة مايو دوراً في قطع الطريق على هذه المحاولات في السودان .

ان الامتعاض الامريكي مبرره الخوف من الثورة وبالتـــالي

نسف البؤرة التي تمركز أمريكا فيها كل ثقلهـــا في شمال شرق افريقية فتُواجه بوضع معقد يصبح استخدام القوة فيـــه أمراً لازماً . وعليه يصبح من الضروري أن نقدم لمحة عن وضع الثورة في اثيوبيا حتى لا تفاجئنا الأحداث .

ليس ببعيد انقلاب (منقستو نواي) في ديسمبر عام١٩٦٠، كان ذلـــك الانقلاب أول تعبير عن حركة المثقفين الاثيوبيين وبالرغم من أنه أجهض قبل أن يرى النور إلا أنـــه يحتوي على دلالة خطيرة إذ أصبح ممكناً — من خلال أحداث ذلـــك الانقلاب — أن نبصر في قلب النظام الاثيوبي الثغرات الناشطة في تدميره وتتركز كلها حول دور المثقفين الذين نالوا ثقافـــة الغرب ونشأوا في أحضانه البرجوازيـــة . انهم يشكلون تياراً وطنياً ديمقراطياً في مواجهـــة الواقع الاقطاعي الاتوقراطي الطائفي وهذه لوحدها قفزة ثورية نوعيـــة . وتتداخل الثورة الوطنية الديمقراطية في اثيوبيا مع دوافع التحرر القومي التي تحرك حالياً قطاعات واسعة من أبناء اثيوبيا وعلى رأسهم (القالا) الذين يبلغ تعدادهم ١٢ مليون نسمة بالاضافة لثورة (عروسي) المشتعلة حالياً وسيظل البرنامج المكون من احدى عشرة فقرة وهو الخاص بحركة (منقستو نواي) أساسياً في المرحلة المقبلة من النضال الوطني الديمقراطي الاثيوبي . هذا عدا التناقضات الفاعلة حالياً في قلب النظام بين الأركان المتصارعة حول الخلافة السياسية ومحاولة كل ركن اجتذاب عناصر المعارضـــة لصفه

– ان صحفنا ستجد الكثير لتقوله بعد ما يحدث كل ذلك ولكن قبل أن يحدث أي شيء سيُطرح مايو في الحسابات الاثيوبية ولعل زيارة الامبراطور للقاهرة في منتصف شهر يونيو لم تكن بعيدة عن هذا الموضوع بل كانت في صميم الموضوع علماً بأن أي حل جذري للعلاقات السودانية – الاثيوبية مستبعد ما لم يتصرف النظام الاثيوبي في امكانياته وعلاقاته بطريقة أفضل لا تشكل تناقضاً مع التزامات مايو سودانياً وقومياً وعالمياً وبما لا يمس مصير اثيوبيا الحقيقي الذي لا يستوجب القلاع العسكرية أو التمركز الصهيوني أو افتعال التوترات واستخدام التناقضات داخل الأقطار المحيطة . وبالطبع يهتم السودان بأن يرى جاراً يجري معه الحوار السياسي حول مشاكله ومشاكل القارة الافريقية والوطن العربي بديمقراطية وارتياح .

ثانياً – ارتريا :

تبلغ مساحتها ١٢٠٫٠٠٠ ألف كيلومتر مربع ويبلغ مجموع سكانها حوالي الثلاثة ملايين بكثافة سكانية تعادل ٢١٫٧ للكيلومتر المربع الواحد وبالرغم من صغر حجمها إلا أنها تحتوي على قدرات اقتصادية كبيرة لم يستثمر منها إلا الجزء الضئيل أثناء سنوات الاحتلال الايطالي إذ تبلغ مساحة مراعيها ٣١ مليون فدان يعيش عليها ٧ ملايين رأس من الأبقار والأغنام وقد أكتشف البترول بكميات تجارية في شريط البحر الأحمر وحول

جزر (دهلك) بجانب الذهب الذي بلغ انتاجه في عام ١٩٤٠ ما يقارب ١٧ ألف أوقية .

تعتبر ارتريا من الناحية الحضارية أو القومية منطقة مميزة تلتقي لديها التأثيرات الممتدة عن سهول السودان ومرتفعاته الشرقية وعن شواطىء الجزيرة العربية والهضبة الاثيوبية العريضة بحيث يعتمد وضعها الثقافي كتفاعلات مستمرة بين هذه الاتجاهات الحضارية المتبادلة التأثير بداخلها .

أما من ناحية وضعها الاجتماعي فيمارس ٧٨ ٪ من سكانها مهنة الفلاحة والرعي في الأرياف وتوظف الحكومة والشركات حوالي الـ ٨ ٪ من السكان وقد تطورت المدينة الارترية بحيث شملت حوالي ١٦ ٪ من مجموع القوة البشرية ومعظم هذه المدن حديث النشأة يرجع إلى العهد الايطالي وبالتقريب الى عام ١٩٣٣ .

من الناحية التاريخية الحقت ارتريا كوحدة سياسية — لأول مرة في تاريخها — بالخلافة الأموية عام ٨٤ هـ ، ثم الخلافة العباسية وبانتهاء الأخيرة . وبعد فترة من الزمان تحولت ارتريا إلى الاستعمار التركي في عام ١٥١٧ م حينما حاولت البرتغال التوسع نحو البحر الأحمر وقد استمرت السيطرة التركية عليها الى عام ١٨٦٦ م حيث حولت صلاحياتها للخديوية المصرية التي جعلت من (التاكا) عاصمة لها إلى أن قامت الثورة المهدوية بالسودان مانحة بذلك الفرصة لسيطرة ايطاليا على ارتريا في عام ١٨٨٥

تلك السيطرة التي انتهت بهزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية وكانت النتيجة تحويل ارتريا إلى الانتداب الانجليزي الذي استمر إلى عام ١٩٥٢ وانسحبت بعدها القوات الانجليزية ليبدأ التطبيق الفدرالي الذي تحول في النهاية إلى ضم تعسفي عام ١٩٦٢ .

في معرض الحديث عن العلاقة التاريخية بين ارتريا واثيوبيا أود أن أستحضر الوثائق التالية ففي يوم ١٨٨١/٣/١٠ [١] كتب (منليك) ملك اثيوبيا رسالة إلى ملك ايطاليا يوضح فيها عدم اعتراضه على احتلال القوات الايطاليـــة لمنطقة (اسمرا) والمرتفعات الارترية باعتبارها أجزاء غير تابعة لمملكته وعندما أطلقت ايطاليا اسم ارتريا على هذه المنطقة في يناير عام ١٨٩٠ اعترفت الحكومة الاثيوبية بالحدود الارترية وبمعاهدات عقدتها مع الحكومة الايطالية في عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٠٣ .

في وثيقة أخرى أصدرتها هيئة الأمم المتحدة بعنوان (بعثة الأمم المتحدة إلى ارتريا [٢] ــ ملحق رقم ٨ لعام ١٩٥٠ بين الصفحتين ٦٦ ــ ٦٨) يوجد نص رسالة الكونت (سفورزا)

---

(١) المذكرة الايطالية الى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٧ — تقرير لجنة الأمم المتحدة لارتريا ـ السجلات الرسمية للدورة الخامسة ـ ملحق ٨ ـ أ ـ ١٢٨٥ ـ نيويورك .

(٢) نفس المرجع .

الذي كان وزيراً لخارجية ايطاليا إلى لجنة التحقيق الخاصة بارتريا التي عينتها الأمم المتحدة . تقول الرسالة (لقد احتلت ايطاليا الأجزاء المختلفة من ارتريا في الفترة الواقعة بين ١٨٦٩ إلى ١٩٠٣ ولم ينتزع أي منها من اثيوبيا. فاحتلال إيطاليا لمنطقة (الدناكل) تم عن طريق معاهدات حمايـــة مع زعمائهم واحتلال مصوع وما بعدها من المناطق حتى حدود السودان بمعاهدات عقدتهـــا ايطاليا مع خديوي مصر في عــــام ١٨٨٥ أما الحدود الجنوبية والغربية فقد تم تخطيطها بمعاهدات ثلاثية بين (ايطاليا وبريطانيا واثيوبيا) . وقد ذكر المستر (ترافاسكس) الذي شغل عدة مناصب ادارية وسياسية أثنـــاء مرحلة الانتداب البريطاني على ارتريا في كتابه (ارتريا مستعمرة في مرحلة [١] انتقالية) أن (الاثيوبيون كانوا يهاجمون المنخفضات الارتريـــة ولكنهم لم يسيطروا عليها . كانوا ينهبون ولكنهم لم يحكموها) .

هذه الوثائق مع ما حصلت عليه من معلومات تاريخية ومع فهمي للواقع الحضاري في ارتريا تنفي أي علاقة موضوعية أو تاريخية يتم لأثيوبيا بموجبها ضم الأراضي الارترية إليهـــا ولقد أدى هذا الضم التعسفي إلى نشوب ثورة وطنية شعبية مسلحة في ارتريا بقيادة جبهوية عريضة وقد برهنت هـــذه الثورة على

---

(١) Trafaskas-ERITREA Acolony InTransition

امكانيات فعلية للاستمرار من خلال ما استحدثه جهازها الخارجي من ارتباطات عالمية واسعة انعكست في تنظيم قدراتها القتالية (البشرية والفنية) بالاضافة إلى قدرة الثورة على وعي أزماتها الداخلية وقدرتها على تجاوزها ويكفيها في ذلك حصيلتها منذ انطلاقها في سبتمبر ١٩٦١ . من هنا يصبح وضع الثورة الوطنية في ارتريا مطروحاً بالضرورة على كافة القوى المؤثرة في المنطقة إما بهدف التصفية أو التأييد أو المساومة ولكل من هذه الاختيارات حساباته الدقيقة على مستوى الصراع العربي- الاسرائيلي وعلى مستوى العلاقات في القارة الافريقية وعلى المستوى الدولي فمن خلال الثورة الوطنية في ارتريا تطرح التساؤلات عن مصير الأمن العربي في البحر الأحمر بعد أن تصرف النظام الاثيوبي في هذا البحر أو بالأحرى في الألف كيلومتر التي تملكها ارتريا على الساحل تصرفاً متحيزاً لصالح اسرائيل ومتناقضاً مع استراتيجية الوجود العربي والثورة وليس من المستغرب أن تجتذب هذه الوضعية انتباه المناضلين الفدائيين مما جعلتهم يؤكدون أن الثورة الارترية لا يمكن إلا وأن تكون مكملة لأختها الثورة الفلسطينية وجزء من ضرورات الأمن العربي في البحر الأحمر . وتضيف الثورة الارترية إلى ذلك طرح سؤال كبير حول مصير القاعدة الأمريكية في الأراضي الارترية خصوصاً بعد تأكيد البنتاجون بأنه سيستخدم القاعدة في (اللحظات التي تتطلبها الأوضاع في الشرق الأوسط

وافريقيا)[1] ومعروف سلفاً ضد من ستتطلب الأوضاع استخدام القاعدة .

من هنا يتضح أن مناقشة الثورة الارترية لا يمكن أن تحدد بشكل نهائي بظروفها المحلية ورغباتها الذاتية بل تخضع وبحكم الضرورة للمقاييس العربية والافريقية والعالمية وستفرض هذه المقاييس نفسها على وعي الثورة وتجربتها بحيث يستحيل عليها في النهاية تقييم عوامل النصر أو الهزيمة خارج المؤثرات العربية والعالمية . وقد صادفت في بيروت بياناً[2] أذاعه الأمين العام لجبهة التحرير الارترية الأخ المناضل عثمان صالح سبي بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٩ بمناسبة تتابع نسف طائرات شركة الخطوط الجوية الاثيوبية أقتطف منه هذه العبارة الواعية (ان محاولاتنا مستمرة لشد القوى العربية والعالمية إلى نضالنا دون أن يدفع بنا هذا القول إلى تجاوز المشاغل اليومية المؤثرة على الحركة العربية والعالمية إذ اننا وبالبداهة جزء من هذا العالم وهنالك من الحسابات ما يجعلنا نستحق أن نوضع وبجدارة ضمن المشاغل العالمية اليومية . ليس ما قلناه نتاج رغبة ذاتية تجعلنا نقيم نضالنا بأكبر من حجمه الحقيقي ولكن نتاج رؤية موضوعية واضحة

---

(١) World Affairs - Bases and Pentagon Strategy - No 5 - 1964 .

(٢) جريدة المحرر ٢٤ - ٦ - ١٩٦٩ .

للتأثير الذي لثورتنا على كل المستويات بعد أن برهنت على صلابتها في المقاومة المستمرة منذ عام ١٩٦١) وفي موضع آخر من البيان يستمر الأمين العام للجبهة بقوله (ان اثيوبيا تحاول أن تخادع الاعلام العالمي بتركيزهـا على ضرورة احتفاظها بالبحر الأحمر نظراً لأهميته الاقتصادية بالنسبة لها وأود أن أؤكد في هذا المؤتمر أنه ليس لأثيوبيا أي حق تاريخي في البحر الأحمر ولم تمنع في يوم من الأيام ولن تمنع من الاستفادة من الموانىء الارترية على شاطىء هذا البحر ضمن اتفاقيات تصون حقوق الشعب الارتري وتخدم التطور الاقتصادي لشعب اثيوبيا وأود أن أوضح أيضاً أن التركيز الامبراطوري على البحر الأحمر مصدره القوى الصهيونية والامبريالية العالمية التي تعمل وفق خطة استعمارية تستهدف استغلال الشاطىء الارتري ضد الوجود العربي والثورة العربية وبالتالي لصالح اسرائيل ، ولكن الثورة الارترية كفيلة بتصحيح هـذا الوضع الشاذ حتى يصبح البحر الأحمر في النهاية بحراً عربياً خالصاً علماً بأن ذلك قد كلفنا وسيظل يكلفنا الكثير ونحن على استعداد للبذل ونهيب بالقوى العربية بشكل خاص أن تتبصر موقعها القومي في النضال الارتري . خاصة وأن هذا النضال يتلاقى حالياً في معركة واحدة مع نضال شعب فلسطين بل ويكمله عملياً) .

ان السودان ليس الوحيد في حسابات النضال الارتري ولكنه يتميز بالقدرة على تحريك الأحداث في هذه المنطقة في

حدود الحق التاريخي والمشروعية القانونية للثورة الوطنية في ارتريا بعيداً عن الحماس المفتعل والمزايدات وهذا مـــا تحسب حسابه القمة الاثيوبية والقوى الصهيونية والأمريكية خصوصاً وان الحق الارتري ماض في الكشف عن مشروعيته وقانونيته ويكسب كل يوم مواقع جديدة .

حين يربط النظام الاثيوبي بين الثورة في ارتريا والمقاومـــة الانفصالية في جنوب السودان محاولاً وضع القضيتين في مجرى واحد يستثمره في عزلنا عن النضال الارتري لا بد في الرد عليه من توضيح حقيقة أساسية وهي أن التمرد في جنوب السودان ليس سوى امتداد لقوى الثورة الافريقية المضادة ومن خلفهـــا القوى الامبريالية العالمية والمقصود منه انهاك قوانا الاجتماعيـــة والاقتصادية وتعميم مشكلة الجنوب كواقع سلبي في العلاقات العربية الافريقية .وحل مشكلة الجنوب – كما أوضح مايو نفسه– يستلزم مواجهة كل قوى الثورة الافريقية المضادة واخضاعها بما في ذلك الأنظمة التي تدعم الانفصال وهو واجبنا تجـاه الثورة الافريقية الحقيقية قبل أن يكون واجبنا لحل مشكلة اقليمية معقدة ونستطيع أن نضمن، ضماناً فعلياً ، وقوف القوى الثورية في افريقيـــا إلى جانبنا لتصفية عناصر الثورة الانفصالية المضادة .

أما بالنسبة لأرتريا فالأمر يختلف .. انها كيان مسروق ولا

تستمد عوامل انتصارها من مجرد تأييدنا لها خصوصاً بعد أن أثبتت وجودها كحركة تحرر وطنيـــة تحظى بدعم وتشجيع أكثر من دولة وحزب وهيئة لهذا لا يمكن أن يعتبر الاهتمام بارتريا متعارضاً مع مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية لأثيوبيا لأنه اهتمام في الأساس بالقرار رقم (٣٩٠ – أ) الصـــادر عن الهيئة العالمية في ديسمبر ١٩٥٠ فمنذ متى يعتبر الاهتمام بقرارات هيئة الأمم المتحدة تدخلاً في شؤون الغير ؟ أيضاً لا يعتبر تدخلاً لأن ارتريا – أصلاً – ليست جزءاً من اثيوبيا بل ان قسرها على الدمج يهدد مبدأ الوحدة الافريقية .

ولأن الاهتمام بما يجري في ارتريا يصبح أمراً مشروعاً فـــلا يمكننا أن نتقبل مجرد الربط بين السياسة السودانية تجاه ارتريا والسياسة الاثيوبية تجاه جنوب السودان . ولأن الأمر مختلف تقبلت قطاعات أساسية في جنوب السودان سياسة مايو في الوقت الذي لم يتقبل فيه قطاع ارتري واحد سياسة الاحتـــلال الاثيوبي لارتريا .

بعيداً عن الثورية وحماسهـــا وبعيداً عن الاهتمام الشخصي بالثورة الارترية أقدم هذه المتابعة القانونية لمشروعية النضال الارتري على أمل ان يتبين الفارق لكافة القوى الافريقيـــة والعربية والعالمية التي يهمها رؤية الأمور بشكل فني سليم حتى لا يؤخذ الاهتمام السوداني – ولو على المستوى الشعبي غير الرسمي

بارتريا — كمبرر للتدخل الاثيوبي في جنوب السودان أو كمبرر للربط بين القضيتين في أي نوع من المفاوضات يعقده أو يمكن أن يعقده الطرفان . أما لعب الكروت السياسية في النهايـــة واحداث الضغوط ضمن سياسة الأمر الواقع فليست اثيوبيـــا بأقدر عليه من السودان لا على مستوى الامكانيات الخاصة بذلك ولا على مستوى الذكاء والتخطيط .

ان أساس المشكلة الارترية من الناحية القانونية راجع الى الأساليب الخاطئة التي قررت ضمنها وضعية ارتريا السياسية بعد الحرب العالمية الثانية مما دفع الارتريين في النهاية لأن يعالجوا بأنفسهم وضعهم الشاذ وبهدف التفصيل أورد الحقائق المتسلسلة الآتية مع ملاحظاتي عليها أملاً أن توضع الخلفية التي قدمتها في البداية عن التاريخ الارتري والواقع الحضاري موضع الاعتبار..

١ — بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية وقعت بتاريخ ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ معاهدة صلح مع كل من حكومات الاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا وأمريكا وقد تعين على وزراء خارجيات الدول الأربعة بموجب المادة ٣ — ٢٣ من المعاهدة تقرير مصير المستعمرات الايطالية بما فيها ارتريا وذلك في مدى عام واحد من وضع الاتفاقية موضع التطبيق والا يحال الأمر بعد ذلك إلى الهيئة العالمية تبعاً لمنطوق الملحق رقم ١١ بمعاهدة الصلح . لمتابعة التنفيذ كلفت لجنة رباعية للتحقيق في وضع

المستعمرات وقد مكثت في ارتريا من ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٣ يناير ١٩٤٨ وبالنظر إلى فشل مجلس وزراء الخارجيات حولت القضية للهيئة العالمية .

في اعتقادي أن هذه الواقعة تشكل الانحراف الأول في معالجة المسألة الارترية دولياً فتنازل إيطاليا عن مستعمراتها بسبب الهزيمة لم يكن يعني تحويل الحق بشكل تلقائي لصالح الدول المنتصرة علماً بأن ميثاق الهيئة العالمية ووثيقة الاطلنطي ينصان على حق الشعوب في تقرير مصيرها بالإضافة إلى أن موافقة الهيئة العالمية على هذا المسلك الدولي المنحرف من خلال موافقتها على النصوص الخاصة بذلك في معاهدة الصلح يعتبر ضربة لأخلاق ومواثيق المنظمة .

٢ — باحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة ألفت لجنة في الدورة العادية الرابعة من ممثلي بورما وجواتيمالا والنرويج وباكستان وجنوب افريقيا بموجب القرار رقم ٢٨٩ — (٤) لدراسة المسألة الارترية واعداد تقرير عنها يتضمن مقترحات اللجنة وبعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة في ارتريا من ١٤ فبراير إلى ٨ ابريل وبعد أن قامت بجمع بعض المعلومات من الادارة البريطانية المنتدبة في ارتريا وبعد مشاورات أجرتها مع حكومات كل من مصر وفرنسا والحبشة وإيطاليا والمملكة المتحدة والبعض ممن ارتأتهم كممثلين عن السكان وضعت مسودة

تقريرها ثم رفعته إلى الأمين العام في الثامن من يونيو ١٩٥٠ وقد اختلفت وجهات نظر أعضاء اللجنة إذ اقترحت النرويج ضم ارتريا إلى اثيوبيا واقترحت بورما وجنوب افريقيا (اتحاداً بشروط تتلاءم و كرامة البلدين وسيادتها المحلية) في حين أوصت جواتيمالا وباكستان باستقلال ارتريا استقلالاً تاماً بعد مدة أقصاها عشرة سنوات تبقى خلالها تحت وصاية الأمم المتحدة [١] .

بعد دراسة الهيئة العالمية لهذه المشروعات قدم مندوب الولايات المتحدة الامريكية مشروع قرار تبنته ثلاثة عشر دولة يقضي باقامة وحدة (فدرالية) بين البلدين مع اعتبار ارتريا وحدة سياسية ذات دستور ديمقراطي وقد أجيز القرار وأعطي الرقم ٣٩٠ – أ – ٥ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠ .

تشكل هذه الواقعة في نظري الانحراف الثاني في معالجة المسألة الارترية والمصدر في ذلك احتفاظ الهيئة الدولية لنفسها بحق تقرير المصير الارتري دون الرجوع للشعب نفسه خلافاً لما نصت عليه مواثيق الهيئة نفسها بالإضافة إلى انحراف خطير يكمن في اصدار قرار بالوحدة الدستورية بين شعبين (الاثيوبي والارتري) دون الرجوع إلى رأي الشعبين وعليه فان الهيئة

---

(١) السجلات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة ـ الجلسة الخامسة ـ ملحق رقم ٨ ـ أ ـ ١٢٨٥ .

العالمية عليها أن تراقب كافة المشاكل الناتجة عن انحرافاتها في تطبيق مواثيقها بالرغم من أن الذين يوجهون مثل هذا النقد قلة من أمثالي .

٣ — تعهدت الأمم المتحدة من خلال تصريح مندوبها الرسمي في ارتريا آنذاك بالحفاظ على الوضعية الفدرالية (من هنا فان القرار الصادر في الثاني من ديسمبر عام ١٩٥٠ والذي وافقت عليه الدول الأربعة الكبرى صاحبة المصلحة في المستعمرات الايطالية والمجاز من أغلبية الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بواقع ٤٨ إلى ٦٠ لا يمكن أن يمسه التغيير إلا بواسطة الجمعية العمومية نفسها)— أخذت هذا النص من التقرير رقم أ — ١٩٥٢ — ب ١٤٨ . وقد عزز قانونيو الأمم المتحدة هذا التصريح بافادتهم (لما كان القرار الفدرالي وثيقة ذات صفة دولية فان النظام المقام بموجب ذلك القرار لا يمكن تغييره دون موافقة الجمعية) .

تعكس هذه الواقعة نقطة الانفجار بالنسبة للمشكلة فقد أقدمت الحكومة الامبراطورية الاثيوبية —ودوافعها معروفة— على خرق كل بنود القرار الفدرالي وتغولت على السيادة الارترية وأعلنت في النهاية ضم ارتريا إليها نهائياً في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ دون الرجوع إلى الهيئة العالمية وبعد سلسلة من التدابير القاسية مورست فيها كل أنواع القهر السياسي .

ان محصلة الانحرافات الدولية قد أدت بنا إلى مجابهة الوضع المعقد في ارتريا ولايجاد الحل لا بد من أن تعيد الهيئة العالمية النظر في تنفيذ قراراتها مقدرة في نفس الوقت التجربة الارترية النضالية منذ فشل التطبيق وبغير ذلك ستطرح هذه التجربة نفسها بعنف على الفرقاء المتصارعين الذين تحركهم حسابات جادة وخطيرة ستهدد السلام في منطقة شمال شرق افريقيا .

.. أقول هذا الكلام وأنا على ثقة تامة بقدرة الثورة الارترية على الاستمرار والتحدي مهما كانت العوائق ويكفي للتدليل على ذلك الاطلاع على وثائق عمليات التمشيط التي قامت بها القوات الاثيوبية في مرتفعات ارتريا والبحر الأحمر وكانت في النهاية تمشيطاً للقوات الاثيوبية وليس للثوار . وقد تمت العمليات في الفترة الواقعة بين ٤/٢٣ إلى ٦٩/٥/٧ .

ثالثاً – الحزام الجنوبي والغربي :

ويشتمل على خمسة أقطار افريقية تتكون من كينيا (٢٢٤,٩٥٩ ميلاً مربعاً – ٩,٩٤٨,٠٠٠ نسمة) ويوغندة (٩١,١٣٣ ميلاً مربعاً – ٧,٩٣٤,٠٠٠ نسمة) وجمهورية الكنغو الديمقراطية (٩٠٥,٥٦٢ ميلاً مربعاً – ١٦,٣٥٣,٠٠٠ نسمة) وجمهورية افريقيا الوسطى (٢٤٠,٥٣٤ ميلا مربعاً – ١,٤٥٩,٠٠٠ نسمة) وجمهورية تشاد (٤٩٥,٧٥٢ ميلاً مربعاً – ٣,٣٤٠,٠٠٠ نسمة) .

يرتبط قطران من هذه الأقطار هما كينيا وبوغندة بمجموعة دول الكمنولث ويرتبط قطران آخران همـــا تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى بالرابطة الفرنسية ويظل الكنغو (كنشاسا) لوحده خارج هذه الارتباطات الاقتصاديـــة ذات الجسور السياسية الممدودة دون أن يكون خالي الطرف من التعامـــل الاقتصادي المطلق مع نفس هذه المراكز . وبلمحة بسيطة إلى قوائم الاستيراد والتصدير في هذه البلدان يتضح لنا مدى عمق هذه الارتباطات الدالة على نتائج معينة في النهاية .

أولا ــ كينيا :

تستورد انجلترا نسبة ٢٢٪ من صادراتها فالمانيا الغربية ١٣ ٪ ثم الولايات الامريكية بنسبة ٩ ٪ . وتسيطر انجلترا على ٣٤ ٪ من الواردات ثم المانيا الغربية بنسبة ١٠ ٪ ثم الولايات الأمريكية بنسبة ٧ ٪ .

ثانياً ــ يوغندة :

تستورد انجلترا ١٨ ٪ من صادراتها ثم أمريكا ٢٥ ٪ وتصدر لها نسبة ٣٧ ٪ من وارداتها ثم المانيا الغربية بنسبة ١١ ٪ .

ثالثاً – جمهورية افريقيا الوسطى :

تستورد فرنسا نسبة ٣٧ ٪ من صادراتها ويليهـا اسرائيل بنسبة ٢٠ ٪ وتصدر لها فرنسا ٦٠ ٪ من وارداتها .

رابعاً – جمهورية تشاد :

تستورد فرنسا ٤٩ ٪ من صادراتها وتصدر اليها ٥٠ ٪ من وارداتها وكذلك أمريكا بنسبة ١١ ٪ من جملة الواردات .

خامساً – جمهورية الكنغو الديمقراطية :

بلجيكا لا زالت المصدر الأساسي إذ تحتل في الميزان التجاري نسبة ٣٣ ٪ من واردات الكنغو وتليهـا الولايات المتحـدة الأمريكية وفرنسا كما وتستورد بلجيكا نسبة ٥٤ ٪ من صادرات الكنغو .

ان عدم تطور هذه الأقطار باتجـاه التعامل مع الأسواق العالمية غير الرأسمالية لا يعتبر نتاجاً لنفوذ القيود السابقة على الاستقلال بمقدار ما يعتبر موقفاً سياسياً تتخذه قيادات هـذه الأقطار . فقد مضى على استقلالهـا وقت طويل يقارب الستة سنوات أو التسعة تقريباً ومن الواضح أن مشاكل التنمية في الأقطار المتخلفة تصطدم بمثل هذه الارتباطات غير أن هناك

رغبة أكيدة للحفاظ عليها مما يبرهن على الرؤيـــة السياسية الرجعية لهذه الأقطار ومما يؤكد أيضاً أن استقلالها كما كان استقلالنا بجرد وثائق مزيفة وضجة أعلامية جوفاء .

وبالنظر لهذه الارتباطات الوثيقة مع الرأسمالية العالميـــة وبالنظر لمبررات أخرى شابت تكوين هذه القيادات الافريقية من حولنا استطاعت الصهيونية العالمية أن تتسلل بقواهـــا الإقتصادية والفكرية إلى كل المرافق والمؤسسات كما هو الحال في ارتريا واثيوبيا وأذكر موقف وفد عربي برئاسة زكريا محي الدين كان في كينيا وتأخر الرئيس الكيني عن موعده مع الوفد العربي وقدم أخيراً ليعتذر بأنه كان مع السفير الاسرائيلي في افتتاح منشأة هامة تمولها اسرائيل ؟. لقد كثر الضجيج فعـــلا وفي الصحف البيروتية بشكل خاص حول التسلل الاسرائيلي إلى افريقيا ولكن الذي يجب أن يكثر ليس الضجيج ولكن العمل الهادىء الهادف المضاد لهذا التسلل وهذا للأسف معدوم بالرغم من توفر امكانياته .

بجانب ذلك تسير هذه الأنظمة الافريقية من حولنا باتجـاه تصفية كل القوى الوطنية الديمقراطية فيواقع حركتها السياسية وكذلك تصفية حركات المقاومة الوطنية التي تشعر بولاء خاص لقوى الثورة العربية كما هو الحال في تشاد مثلاً . ففي كينيا حل كنياتا حزب اتحاد الشعب الكيني الذي يقوده (اودنقا اوجنقا)

وهو يساري وأقصاه عن البرلمـــان كما عمدت أوغندا إلى إثارة اضطرابات عنصرية متعمدة ضد النفوذ العربي الممثل في التجار هناك وكان آخر شيء إعلان الحكومة المؤقتـــة للانفصاليين السودانيين بالإضافة إلى ما نعرفه جميعاً عن حقيقة نظام (موبوتو) في الكنغو والأيادي الخفية التي صنعته وهيأت له القبول الافريقي من خلال انعقاد مؤتمر القمة في عاصمته قبل حرب يونيو ١٩٦٧ . أما الجمهورية الافريقية الوسطى فيكفيها وضعها الانقلابي اليميني الذي يتزعمه (جين – بيديل – بوكاسا) منذ عام ١٩٦٦ وأخيراً تشاد التي يحاول فيها (تمبل باي) القضاء على نفوذ الأغلبيـــة المسلمة في الشمال بطريقة تدعو لإثارة الروح الصليبي والتمزقات الوطنية بهدف الانفراد نهائياً بالسلطة لصالح الاقليم الجنوبي الذي هيأته فرنسا منذ عهد بعيد للسيطرة التامة . وبالطبع سيعود هذا الوضع على فرنسا التي تعمل على دعم نظام تمبل باي بقواتها العسكرية بنتائج وخيمة في الوقت الذي تشدد فيـــه سياسة (تمبل باي) على زعزعة الأمن الوطني داخل تشاد وعلى حدود السودان أيضاً .

يأتي ضمن ذلك (كعب آخيل) في وضعيتنا السودانية أو المقاومة المسلحة في جنوب البلاد والتي تحظى بعطف وتشجيع هذه الأنظمة بالنظر إلى الانسجام القائم بين عقلية هذه الأنظمة وعقلية التمرد في جنوب السودان فكلاهما يستمد مبرراته من الدوافع السلبية ضد الوجود العربي في القـــارة الافريقية التي

كرسها الاستعمار بكل قدراته مستغلاً ضبابية الواقع العربي في شمال السودان وتقليديته وعجزه عن المواجهة الفعلية بالإضافة إلى استغلال التمايز الطبقي بين الشمال والجنوب والتطور غير المتكافىء .

الجنوب مقبرة لامكانياتنا الاقتصادية والعسكرية ويبدو كنقطة ضعف في استراتيجيتنا الثورية شأن المتاعب الاقليمية في كل قطرٍ متخلف ناشيء ولكننا نملك أن نحول من معركة الجنوب نقطة انطلاق لضرب الثورة المضادة ليس في السودان وحده ولكن في افريقيا كلها وذلك حين نطور الشكل السلبي من العلاقات القائمة بين الشمال والجنوب ، إلى شكل إيجابي يتم فيه التعايش الديمقراطي في إطار اشتراكي يحقق في مدى متوسط اللقاء على مستوى القارة ، بين الحركة الثورية العربية ، ضمن خطوطها الهادفة للوحدة القومية والمجتمع الاشتراكي الديمقراطي المعادي للعنصرية الصهيونية . والثورة الافريقية الهادفة هي الأخرى للوحدة القومية والبناء الاشتراكي الديمقراطي المعادي للعنصرية البيضاء . وبذلك يصبح الجنوب خط المواجهة بين الثورة والثورة المضادة في افريقيا وامكانياتنا للانتصار أكبر خصوصاً بعد أن وضعتنا حركة مايو في بداية الطريق .

مُشكلة الجنوبِ
والثورة المُضادة في إفريقيا

ان أي حل عملي لمشكلة جنوب السودان سينتج عنه بالضرورة في النهاية علاقة ديمقراطية ذات محتوى ثوري يتعايش بموجبها الوجود الافريقي في الجنوب مع الوجود العربي في الشمال ، وبحكم أن هذه العلاقة القومية الديمقراطية ذات محتوى ثوري فلا يمكن الوصول إليها إلا من خلال التلاحم الحقيقي بين قوى التقدم الافريقي في الجنوب وقوى التقدم العربي في الشمال بحيث يصبح النتاج في النهاية تلاحماً مصغراً بين الثورتين العربية والافريقية لا يلبث أن يعمم تجربته على مستوى العلاقات النضالية العربية – الافريقية في القارة وحين النظر إلى مجمل هذه النتائج المترابطة يمكننا أن نقدر مبلغ الرعب الذي ستصاب به الأنظمة الرجعية الافريقية من حولنا ومدى الذعر الذي سيهيج الدوائر الاستعمارية والصهيونية في افريقيا .

قلت أن الخامس والعشرين من مايو قد وضعنا في بداية

الطريق فقد أبرز الرائــد فاروق عثمان حمد الله (عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية) في بيان قدمه للصحفيين بالخرطوم بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٨ حقيقة هامة حين أورد ما نصه :

(.... حدد منشور الجنود والضباط الأحرار ثلاثة نقاط أساسية ورئيسية في مشكلة الجنوب :

الأولى – هي تصور الجنوبيين لوحدة القطر على أنها استعمار عربي إنما هي اعتقاد غرسه وغذاه الاستعمار ولا يؤيده واقع ولا منطق ولا مصلحة لأي من الطرفين الجنوبي والشمالي – ويلاحظ المنشور أنه يكفينا لمعرفة الخطأ والصواب في تصور المتمردين لقضية الجنوب أن نزنهـــا بميزان الاتجاهات التقدمية ونلاحظ انسجامها أو تناقضهـــا مع التيارات التقدمية السائدة في عصرنا هذا .

(ولا أدل على انحراف حركة التمرد والاتجاه الانفصالي عن طريق التحرر أكثر من أن الذين يناصرونه معنوياً وأدبيـــاً هم مجموعة الدول الاستعماريـــة وحلف ناتو وأذنابهم وبعض رجال الكنائس وعصابات اسرائيل .

(والنقطة الثانية في رد منشور الجنود والضباط الأحرار على التساؤل عن مشكلة الجنوب هي أن الدفاع عن وحدة قطرنا ليست مسألة كبرياء وكرامة وطنية ولكنها مسألة حرية ...

حرية حياة وحرية مصير للجنوب والشمال على السواء .

(ففي الوقت الذي تهدر دول الغرب حقوق الافريقيين في روودسيا وغير روودسيا تعترف بحكومة جنوب افريقيا واغتصاب تلك البقاع وتسخير شعوبها لخدمة مصالح البيض ، وتعمل الدول الاستعمارية من خلف الكنائس لتأييد ودعم دعاة الانفصال في الجنوب وبديهي أن ذلك ليس مناصرة لجماعات مظلومة وليس دفاعاً عن حقوق مهضومة وإنما تنفيذاً لمخطط استعماري غربي يهدف إلى إيجاد فجوة عميقة لوقف سريان الثقافة الحديثة والوعي السياسي التحرري الاشتراكي من أن يسري إلى افريقيا التي يسمونها السوداء) .

من الصحيح أن للجنوبيين مشكلة ولكن من الصحيح أيضاً أن للقوى الرجعية الافريقية وللقوى الصهيونية والامبريالية موقع في هذه المشكلة هيأته بحيث يتناسب مع دورها الكامل في القارة وأعدته بحيث ينسجم مع كل مخططاتها المضادة ليقظة شعوب القارة وتطلعاتها الانسانية . ولا يمكن أن يسلم الاستعمار بسهولة لأي قوة تحاول أن تثير الركود الافريقي الراهن أو تهيج عضلات المناضلين ضد التوسع العنصري الرأسمالي الأبيض أو ضد الأنظمة الافريقية العميلة التي ترتبط فكراً واقتصاداً بالمحور الامبريالي العالمي ويعرف الاستعمار من أين تسطع الشمس ومن أين تبتدىء الهزيمة .

تبتدىء هزيمة القوى الامبرياليـــة والصهيونية والرجعية الافريقية المرتبطة ، حين يدخل عنصر مساعد لتنشيط مختلف التيارات الثورية والتطور بهـا إلى حركات مسؤولة ومنظمة ، ضمن المجال العام لتطور القوى الوطنية الديمقراطية في افريقيا . وتوضح كل الدراسات الاستراتيجية أن الثورة العربية تشكل هذا العنصر المساعد أو المنشط . ومن هنـــا اتجهت تخطيطات الاستعمار لعزل افريقيا (العربية) شمال الصحراء عن افريقيا (الزنجية) جنوب الصحراء ، وقد شمـــل التخطيط الابعاد التربوية والفكرية في تكوين القيادة الافريقيـــة المثقفة بشكل خاص غير أن وضعية السودان الجغرافية والبشرية تكون نقطة ضعف في الاستراتيجية الامبريالية المضادة تحسباً لما يمكن أن تؤثره الثورة العربية من خلال مجتمع الشمال الذي ينتمي لحركتها قومياً في واقع القوى الشعبية الافريقية من خلال مجتمع الجنوب الذي ينتمي إليها وإلى الشمال العربي في نفس الوقت .

ولأن جنوب السودان هو (كعب آخيل) أو نقطة الضعف في الاستراتيجية الامبريالية على صعيد القارة فقد ركز مجهود خاص في تعميق المشكلة وتطويرها والاستمرار بها على أمل أن يعمم من خلال تفاقم العنف المتبادل في الجنوب مضمون العلاقات السلبية بين العربي والافريقي فالقضية إذن أكـــبر من مجرد اضطرابات اقليمية في جنوب البلاد . ومن هنا يصبح التصدي لحل مشكلة الجنوب حلاً عملياً تصدياً للقوى الامبريالية العالمية

والصهيونية والرجعية الافريقية المرتبطة في نفس الوقت ولمثل هـذا التصدي يلزم أن نعرف من هو العدو الحقيقي في جنوب السودان ومن هو الصديق المتعاون – بالرغم من كافة الحساسيات – ومن هو السلبي .

في اعتقادي أن البيان الذي أذاعه رئيس مجلس قيادة الثورة (جعفر النميري) بتاريخ ٦٩/٦/٩ والمشتمل على التبشير الفعلي بالحكم الذاتي الاقليمي للجنوب سيؤدي لفرز العناصر المعادية من الصديقة بمعنى أن البيان قد اعترف بالفروقات القومية بين الشمال والجنوب مما يبرر موضوعة الحكم الذاتي الاقليمي ويلزم العناصر الجنوبية المدفوعة بالدوافع القومية المجردة الخالية من الارتباطات ، بالتعاون لمصلحة التنفيذ وهنا سيؤدي وللمرة الأولى في تاريخ السودان السياسي لتحديد وضعية العناصر الجنوبية المعادية وعزلها وحصارها تمهيداً لضربها كبؤرة من بؤر الثورة المضادة . وقد كانت المسيرة الشعبية التي قادها أبناء الجنوب في شوارع الخرطوم بتاريخ الأحد ٦٩/٦/١٥ إيذاناً ببداية الفرز الحقيقي لقوى الجنوب .

ولكي لا يفسر مبدأ الحكم الاقليمي الذاتي للجنوب تفسيراً سلبياً قائماً على الاعتراف بأمر واقع فرضه الاستعمار وأعوانه بالمقاومة المسلحة أكد البيان الذي أذاعه النميري على ضرورة إيجاد الاطار التقدمي في الجنوب كشرط لتنفيذ المبدأ الاقليمي

(اننا نرى أنه من الأهمية بمكان عظيم نمو حركة اشتراكيــة ديمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال على قدم المساواة والاخــاء في سبيل تحقيق أهدافنــا التقدمية المشتركة ، ولتتقلد تلك الحركة التقدميــة في الجنوب زمــام السلطة فيهذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعماري كشرط أساسي في تطبيق المعنى السليم لمبــدأ الحكم الذاتي الاقليمي) .

بذلك قطعت الثورة الخطوة الأولى في تحديد المشكلة وفرز العناصر الجنوبية الغير مرتبطة بالقوى المضادة قارياً وعالمياً كما وحددت موقع الجنوب في إطار الحركة الافريقية التقدمية وكان لا بد بعد ذلك أن تكشف وتدمغ العناصر التي لا يحركها واقع الجنوب بمقدار ما يحركها واقع الثورة الافريقية المضادة ممثلة في تصريح (جوزيف أودهو) حيث أشار إلى أنــه ومجموعــة المقاتلين من ورائه لا يرضون بغير (الاستقلال) وعليه فسيستمرون في القتال كرأس رمح للثورة المضادة .

الأحزاب التقليدية والعسكريتاريا التقليديــة التي حكمت السودان منذ استقلاله وحتى ٢٥ مايو كانت عاجزة بحكم انتماءاتها وارتباطاتها بالامبريالية العالمية والرجعية الافريقية عن مواجهة واقع المشكلة الجنوبية لأنها كانت تعمل على حل المشكلة بواسطة نفس القوى التي تثير المشكلة وتعمقها أي بواسطة الرجعيــة

الافريقية والامبريالية العالمية ، بالإضافة إلى رؤيتها التقليديـة الشوفينية لواقع الفروقات القومية في السودان ومسلكهـا السياسي المغرق في الجهل والسطحية وبذلك لزم عليهم مغادرة السلطة ومما يؤكد هذا الواقع المتناقض الذي كانت تعيشه قوى السلطة التقليدية المنشور الذي أصدره الجنود والضباط الأحرار في عام ١٩٦٦ إذ ورد فيه (ان الاستعمار هو أساس المشكلة . عندما نحارب في الجنوب إنمـا نحارب الاستعمار مستتراً وراء هؤلاء المواطنين السذج ، والاستعمار خلق الأزمة وعمق جذورها والاستعمار يخطط لهم خطواتهم التي يتبعونهـا والاستعمار يمدهم بالسلاح والامدادات الأخرى والاستعمار هو الذي قام بتدريبهم – كل هذه الحقائق مثبتة بالأدلة القاطعة وتعرفها هذه الحكومة – الحكومة السابقة – تمام المعرفة وبالرغم من ذلك فالاستعمار هو الذي كان يمدنا بالخطط والاستعمار كان يدربنا والاستعمار كان يقبع في رئاسة قواتنا ... وكل هذا يوضح أن مشكلة الجنوب الأصلية ليس مكانها جوبا أو توريت وإنما مكانها هنا في الخرطوم، لننزع الخنجر المفروض في ظهورنا ، لنبـتر أذناب الاستعمار ، لنعدم الخونة لنرمي بالسلاح الذي في أيدينا لأنه سلاح موجـه إلى صدورنا ونسلح أنفسنا من الدول الصديقة صاحبة المصلحة في حل قضية الجنوب) .

هذه هي خطوط المواجهة التي رتبتهـا حركة الخامس والعشرين من مايو فاضحة من خلال هذه الخطوط موقع الثورة

المضادة في مشكلة الجنوب وفاتحة للمرة الأولى طريق التفاعل الحتمي بين الواقـــع العربي الثوري والواقع الافريقي الثوري بمدخل السودان وهو الأمر الذي يرتبط مباشرة بحل المشكلة جذرياً بمعنى أنه لا يمكن أن تسود علاقات افريقية ـ عربية تقدمية في إطار السودان إلا إذا تهيأ لها المناخ على الصعيدالقاري بحيث تنتفي مصادر الجفـــاء العربي ـ الافريقي ويُقضى على مصادر الامداد الرجعي والاثارة العميلة .

ان هذا الواجب الثوري الذي تطرحه أمامنا الآفاق الخاصة والعامة لمشكلة الجنوب يرتبط بقدرتنا على تحريك القارة ودفع قواها الوطنية الديمقراطية لتبرئة نفسها من شوائب الفكر الغربي الاستعماري ولشن نضالاتهـــا التحررية الشعبية ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري التوسعي والاستعمار الاحتلالي والجيوب الحاكمة العميلة المرتبطة بالأسواق الرأسمالية الاحتكاريـــة ، ساحقة بذلك كل محاولات للتنمية والتطور . ويقتضينا هـــذا النضال مجهود شاق يبتدىء بدحض تزييف أمثال (سنغور) للافريقية وينتهي بدعم الأنظمة التقدمية والتنسيق معها .

امكانيات السودان أقل من أن تتحمل أداء مثل هذا الواجب ولكنه ليس واجب السودان وحده كما يبدو للوهلة الأولى بل واجب القوى العربية التقدمية الحاكمـــة والمعارضة وواجب المنظمات العربية الفدائية وواجب القوى الافريقية التقدمية التي

يحاول الاستعمار اجهاض وجودها من حولنـــا وواجب القوى الاشتراكية العالمية . دور السودان يتلخص في تعرفه على خبايا الواقع الافريقي وتنسيق الجهود القومية والعالمية لصالح الثورة الافريقية الجديدة .

ان مهمة الاستخبار والتنسيق ليست سهلة كما تبدو خصوصاً بعد المتاعب التي تصادفها الامبرياليـــة الامريكية في الشرق الآسيوي ونزعـــات الاستقلال الرأسمالي في أوروبا والثورات المشتعلة في الحديقة الخلفية (أمريكا الجنوبية) بحيث لم يصبح أمامها من مجال للتوسع والاستغلال المباشر سوى الشرق الأوسط وافريقيا ومعروف ماذا يدور في الشرق الأوسط ولمصلحة من تتجه الأحداث غير أن العالم لا زال غافلاً عن افريقيـــا التي تستهدفها وستستهدفها في المستقبل القريب السيطرة الأمريكية الفعلية مما سيعرض سودان مايو إلى ضغوط امبريالية وعالميـــة رهيبة تجعل الصمود وهو الشيء الوحيد الممكن صعباً للغايـــة أمام الظروف الجديدة .

حقيقة أن الصمود في مثل هذه الظروف المعقدة صعب للغاية ومما يزيد في الصعوبة كون الحسابات التي يرتبط بها هذا الصمود أو العوامل التي تجعله ممكناً لا تتوفر للسودان بكاملها بل يمثل السودان جزءاً منها فقط ومن هنا تأتي حتمية التنسيق مع الجبهة العالمية التقدمية والقوى العربية الثوريـــة والقوى الافريقية

الناهضة . غير أن مشكلة مثل هذا التنسيق الضروري ترتبط بمدى فهم هذه القوى التقدمية عالمياً وعربياً وافريقياً للحسابات الدقيقة التي تؤثر على الواقع الثوري في السودان ومن حوله . وحين البحث في مثل هذا الموقف تبدو وجهات النظر مختلفة نوعاً ما ولكنها ليست متناقضة بأية حال من الأحوال . ويبقى على الخامس والعشرين من مايو أن يلعب دوره العقائدي اللازم لمسيرته السياسية في هذا المجال وقطعاً لا تنقصه الامكانيات التي توصله إلى نوع من الانسجام بين رغباته الثورية وامكانياته سودانياً وعربياً وافريقياً وعالمياً .

بالطبع هنالك اختيارات جديدة – ضمن أفق النظام – أثناء مسيرة الثورة تمليها الضغوط العنيفة من الأعداء وتباين وجهات النظر مع الأصدقاء وقد حدث هذا في كل التجارب العالمية التقدمية حتى بالنسبة للسوفييت أنفسهم وهذا ما يُعبر عنه بتداخل الرؤية الوطنية والعالمية للأحداث غير أنه يجب ألا تنحرف بنا مقاييس رؤية معينة عن مقاييس الرؤية الأخرى ما يتوجب فعلاً المزج بين الرؤيتين لصالح نمو النظام الثوري الوطني وتقدمه . كل الأنظمة التقدمية في العالم الثالث حاولت أن تصل إلى هذه النتيجة بأساليب مختلفة وبمقدار ما يكون التوازن بين الرغبات القومية والامكانيات المتحققة صعباً بمقدار ما تثور التعقيدات والمرجع القريب لذلك تجربة عبد الناصر الصعبة ضمن أسلوبها الخاص في التوازن بين الرغبات القومية

والاعتبارات الدولية حين تباينت وجهات النظر مع الأصدقاء .
وقد حاول عبد الناصر أن يخضع الاعتبارات الدولية من خلال تحريك نظامه على المستوى العربي وخلق رصيد واسع له يجعله ضمن موقع استراتيجي عالمي هام يملي به شروطه وفي العادة يطرح عبد الناصر شروطه دون اغفال التأثيرات الدولية ويبرع في استغلال الكثير من الامكانيات افريقياً وعربياً وعالمياً وهذا ينسجم مع ميول (أبو خالد) المعروفة للعبة الشطرنج .

للبعث أيضاً أسلوبه الخاص في تطويع الاعتبارات الدولية لصالح الاستراتيجية الثورية العربية وقد حاول أن يصل إلى قناعات نظرية محددة في هذا الصدد بالإضافة إلى محاولته اعتماد مسلك عملي ينفذ من خلاله قناعاته وقد صادفته عدة متاعب وتصفيات ومؤامرات جعلت صموده هو نفسه صعباً إذ حاولت الثورة المضادة أكثر من مرة تطويقه وضربه من خارجه ثم من داخله وجاءت الحرب لتزيد الأمر تعقيداً وتطرح هي الأخرى حساباتها الخاصة في مناخ المشرق العربي ولا زال تأثير الحسابات جارياً حتى هذه اللحظة محاولة اخراج البعث عن استراتيجيته – انه الصراع الأزلي بين الحرية وقيود البيئة .

البعث وعبد الناصر يكونان في النهاية خطوط الصمود العربي بالاضافة إلى الجزائر دون أن نهمل وضع اليمن الجنوبي ، ويأتي العمل الفدائي بعد أن أثبت واقعيته كعنصر إيجابي

ليساعد هذه القوى في ضغطها على القوى العالمية الصديقة لتقبل بحسابات الواقع العربي وتساعد استراتيجيته التحررية أو على الأقل افهام القوى العالمية الصديقة بأن العمل الفدائي أمر واقع. لذلك تبدو كل محاولة لضرب العمل الفدائي أو التشكيك في منظماته أو التقليل من أهمية التنسيق فيما بين قوى الجبهة الشرقية مع الجبهة الغربية محاولة لاخضاع استراتيجية الثورة العربية لصالح الاعتبارات الدولية المحيطة .

ان الاستراتيجية العربية أمام كل هذه الظروف العالمية المعقدة والاختيارات الصعبة المطروحة أمام القيادات التقدمية تجد نفسها في غنى عن تتابع ظهور منظمات فدائية جديدة إذا كان الظهور بلا مبرر وفي غنى عن التحليلات التي تثير الحساسيات بين الأنظمة التقدمية القيادية في الواقع العربي وبالذات تلك التحليلات التي تأتي من مواقع (اليسار) ليفيد منها في النهاية مواقع (اليمين) .

هذا هو واقعنا وواقع من حولنا، وهذه هي طبيعة الظروف العالمية الراهنة . اننا نواجه مشكلة الجنوب ونريد أن نحلها حلاً ثورياً جذرياً لأنه الحل الوحيد الممكن . وهذا الحل الوحيد الممكن يصطدم بالرجعية الافريقية التي تطوقنا من كافة الجوانب وتخشى على نفسها من جراء الحل الثوري وآثاره الحتمية في بناء القارة الافريقية بناء ثورياً تلعب فيه التجربة الاشتراكية المزمعة

في السودان دوراً أساسياً كما ولا يمكننـــا أن ننفصل عن واقع الصراعات داخل هذه الأقطار نفسها لأسباب نابعة من التزاماتنا القومية والتقدمية وهذا كله سيثير الثورة المضادة افريقياً وعالمياً علينا وستلعب قوى الثورة المضادة في السودان دوراً أساسياً فهل يدرك مايو كل هذه الأبعاد ؟!

مما يدعو للتفاؤل الشديد في هذا الصدد تصريحاً أدلى بـــه الرائد مأمون عوض أبو زيد لمجلة روز اليوسف بتاريخ ٢٣ يونيو جاء فيه (هناك ثورات تحررية استطاعت أن تواجه مؤامرات الاستعمار . مثال ذلك ثورة ٢٣ يوليو وثورة غينيـــا ونحن مدركون تماماً لكل المؤامرات التي ستواجهنا .. مستفيدون من تجربة ثورة أكتوبر ومن تجارب غيرنا من الشعوب والثورات التحررية . اننا نفهم جيداً أن التطبيق الاشتراكي في السودان.. سوف يؤثر في غيرنا من دول القارة الافريقية . وهو ما سيؤدي في نظر الاستعمار إلى تقلص نفوذه ومصالحه .. ومن هنا كان علينا أن نضع في حسباننـــا .. ان قوى الثورة المضادة سوف تحاول وضع العقبات في طريق الثورة والتشكيك في خطواتها.. وترويج الشائعات حولها ، وتصعيد مشكلة الجنوب بعد أن وضعنا أول لبنات استقراره وتقدمه ، وإثارة مشاكل الحدود مع جيراننا ، وشن الحروب الاقتصادية ضدنا) .

كل ما يقال بعد ذلك لا يعدو أن يأتي في دائرة التفاصيل

وإرجاع المظاهر إلى مصادرها وقد استهدفت من تحليل واقع الأقطار المحيطة بنا إلى التعرف على قدراتها في الهجوم على النظام الثوري وارتباطاتها الدافعة لذلك بجانب قدراتنـــا من خلال مشكلة الجنوب والسلبيات التي تعيشها هذه الأقطار على الرد وقد رأيت أن هنالك توافقاً عمليـــاً بين هذه الظروف ووعي الثورة بها مع إدخال العوامل القومية والعالمية في الحساب وهي الخاصة بدورنا في القارة من خلال مشكلة الجنوب باعتبارنا نمثل عنصر التنشيط العربي الثوري في الواقع الافريقي مع التزاماتنا تجاه الأمن العربي في البحر الأحمر الأمر الذي دفعني لتحليــل الأوضاع في ارتريا واثيوبيا بشكل أدق ويبقى بعد ذلك أن ننتقل إلى تحليل مصادر الثورة المضادة في داخل السودان ومدى قدراتها على الحركة من خلال تحليل بنيتها الاجتماعيـــة وتصوراتها الفكرية وإطارها التنظيمي .

قد تطورت الأحداث بسرعة وهذا الكتاب يعد للطبع إذ أعلن قادة المقاومة الانفصالية المسلحة بجنوب السودان عن تشكيل حكومة مؤقتة لهم بالمنفى مقرها الحالي بكمبالا عاصمة يوغندة . ان الأمر لا يبدو مذهلاً أو غير طبيعي كل ما فيـــه عنصر المفاجأة المجردة أو بالأحرى التوقيت واختيـــار يوغندة بالذات مركزاً رسمياً لتكوين الحكومة المؤقتة .

لا أريد أن يسرح بي ولا بغيري خيال التحليلات فالقوى

الجنوبية الانفصالية لم تصل بعد إلى مرحلة التوازن القتالي مع فعاليات الطرف الآخر وحتى إذا هي وصلت إلى هذه المرحلة تحتاج مسبقاً إلى إدراك العالم بها لتثبت من خلالها ومن خلالها فقط شرعية موجوديتها القتالية كأمر لا يمكن تصفيته فالحكومات المؤقتة في المنفى لا تكون على أساس وجود القتال ولكن على أساس تطور القتال بما يوازي فعالية الطرف الآخر وإدراك العالم لذلك ... هذا هو النحو الذي سارت عليه الثورة الجزائرية والذي يسير عليه الأخوة في فيتنام أما في جنوب السودان فالأمر يختلف من ناحيتي فعالية المقاتلين والادراك الخارجي فكيف سمحوا لأنفسهم بتجاوز هذا الوضع .

ان الأمر برمته لا يعدو أن يكون مرحلة في بداية تصعيد المواجهة الافريقية الرجعية المضادة لحركة الخامس والعشرين من مايو بعد أن كشفت عن هويتها التقدمية وكان لا بد لمخطط التصعيد كما قلنا في بداية هذا الكتاب – قبل تشكيل حكومة المنفى – أن يعتمد على دفع المقاومة المسلحة في الجنوب لتؤدي دورها المرسوم بانتظار اللحظة الانفجارية التي تطيح بالنظام كله . ان الثورة الافريقية المضادة قد بادرت الآن ومن خلال هذه الخطوة برمي القفاز في وجوهنا وما علينا سوى أن نلتقط القفاز بشجاعة ولا نتهيب المبارزة ولدينا امكانيات لذلك أكثر مما تتوقع جيوب الثورة الافريقية المضادة .

هنالك بعض المسائل التي استغلت قبل تشكيل (حكومة المنفى) منها ما ذكره وزير الداخلية في بيانه الصادر بتاريخ الأربعاء ١٨ يونيو ١٩٦٩ عن المتاعب التي كانت تعانيها قواتنا المسلحة في الجنوب مما جعل قادة التمرد يفسرون للعالم هــــذا البيان تفسيراً كانت احدى نتائجه أن ارهاق الجيش السوداني بالجنوب – والذي اعترف به وزير الداخلية – كان من جراء ضرباتهم وبطولاتهم والتفاف الشعب الافريقي في الجنوب حول حركتهم الاستقلالية في الوقت الذي لم يكن فيه وزير الداخلية يرجع إلى عمليات الانفصاليين العسكرية كمصدر لانهاك القوات المسلحة .. ما ذكره بالتحديد أن المصدر في تدهور وضعيــــة قواتنا المسلحة قد كانت سياسة الخرطوم وغباء عناصر الأركان العسكرية بالقيادة العامة . إذن لا يمكنهم من خلال بيان وزير الداخلية إدعاء وجود توازن بين قواهم وقوى الجيش السوداني بحيث يملأون الدنيا بهذا الضجيج عن قدراتهم واقتراب مرحلة الانتصار وكم كانت تقضيعليهم الأمانة وهم خلو منها أن يترجموا نص البيان بدل المتاجرة ببعض فقراته .

من المسائل الأساسية التي دخلت ضمن مشاريع استغلالهم واستشهدوا في تدعيمها ببيان وزير الداخلية البيان الذي صدره مجلس الثورة السوداني بتلاوة النميري بتاريخ ٦٩/٦/٩ والخاص باعطاء الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان . قد ربطوا بين البيانين فأوضحوا متاعب القوات المسلحة الواردة في بيان وزير

الداخلية بعد ارجاع هـــذه المتاعب إلى مقاومتهم بموقف (الاستسلام) الذي اتخذه النميري والاستسلام يعنون به الحكم الاقليمي ولا يفوتهم أن يذكروا أن التنازل قد جاء من رجل (عسكري) مارس الحرب (ضدنا في الجنوب ويعرف قوتنا). والحقيقة أن بعض الأصدقاء الحميمين قد ذعروا بما جاء في هذه الادعاءات في أحد أركان أوروبا التي يتخذها المتمردون مركزاً لنشاطهم الاعلامي فتساءلوا لماذا صدر مثل هذا البيان عن قيادة الثورة ؟ بل هل تشكل المقاومة في الجنوب خطراً على تثبيت النظام في مراحله الأولى بحيث (يندفع) مجلس قيادة الثورة إلى مثل هذا الاقرار بالحكم الذاتي ؟... بعضهم من قبيل الوعظ والنصح قال لي – بعد اقتناع وخوف من نتيجة الاقتناع – أما كان بامكان قيادتكم الثورية أن تتفادى مسألة الجنوب مؤقتـــاً وعدم البت في قضاياه تحت ستار .... مثلاً .... أن الحسم في المشكلة أكبر من الحركة نفسها ... وعليه سننظر في الأمر بعد تشكيل التنظيم الجماهيري الموسع .... مثلاً.... ألا تعتقد معي ذلك .... ما رأيك ؟

أولاً – من ناحية عسكرية النميري فهم يدركون قبل أي انسان آخر انهـــا لم تضعف أمامهم وكذلك عسكرية الآخرين من قادتنا أمثاله ولا نقول هذا الكلام لأنهم في السلطة فقد قلناه ونقله إلينا الأصدقاء قبل أن يأتون إلى الحكم فالنميري لم يعالج الموقف من زاوية تجربته العسكرية وإلا توجب عليه أن يقدم

حلاً مغايراً سيكون أبناء الجنوب في مقدمة من يتضررون به فعليهم أولاً أن يسقطوا تجربة النميري العسكرية من حسابهم .

ثانياً – بالنسبة لبيان وزير الداخلية فقد قلنا أن مصدر المتاعب لم يكن تعاظم قوى المتمردين بمقدار ما كان الغباء والتآمر التقليدي على المستويين المدني والعسكري في الخرطوم .

تبقى في النهاية النقطة الأساسية وهي الخاصة بصدور بيان الحكم الذاتي الاقليمي... لم يصدر هذا البيان عن مزاودة نظرية أراد بها النظام الجديد تغطية مسلكه الانقلابي كما يعتقد البعض وإنما عن ضرورة استشعرها لمصارحة الشعب ووضع الأمور في حجمها الطبيعي . لم يكن هذا الحجم الطبيعي سوى طرح المشكلة والوصول بها إلى نتيجتها الديالكتيكية ولم تكن سوى الحكم الاقليمي الذاتي بعد توفر شروطه الديالكتيكية أيضاً وهي وجود القوى المعبرة عن واقع الجنوب الحالي وشروط نهضته في المستقبل القريب .. أي القوى الوطنية الديمقراطية .

هنا يتبين أن الاقرار بضرورة الحكم الذاتي الاقليمي ليس ناتجاً عن رضوخ الثورة لمقاوماتهم لو كان الأمر كذلك لما اشترطت الثورة – من خلال بيان النميري – قوة ديمقراطية

تتسلم مقاليد الأمور في الجنوب ولدعاهم للمفاوضة ولاستسلم كما يقولون لشروطهم .

لن يختلف الأمر الآن بوجود حكومة (المنفيين) أو بغيرها لأن المسألة في الأساس هي قتال بين الثورة والثورة المضادة في افريقيا ، أي قتال بين الماضي والمستقبل . قتـــال بين أولئك الذين يريدون افريقيا تحت نفوذ التخلف والقوى العنصريـــة والامبريالية وبين الذين يريدونهـــا منطلقة نحو الشمس تعانقها بكل أنفاسها ، حرة سوداء ، متقدمة مع الانسان ، خالية من العنصرية ومتكبرة مستعلية على الامبريالية .

الثورة المضادة في داخل السودان

تتكون قوى الثورة المضادة في شمال السودان من الأحزاب الرئيسية الثلاثة التي نمت جذورها عبر المراحل التاريخية المختلفة من تطورنا الفكري والاجتماعي بالاضافة إلى حركة الاخوان والتجمعات الاقليمية ذات النفس اليميني . والأحزاب الرئيسية حسب أسبقية وجودهـا الزمني تتكون من (حزب الشعب الديمقراطي) [١] المتولد عن طائفـة الختمية التي نشأت حوالي عام ١٨٣٠ في بداية العهد التركي ومن (حزب الأمة) المتولد عن طائفة الأنصار التي نشأت كحركة مقاومة اسلامية ضـد الأتراك عـام ١٨٨١ و (الحزب الوطني الاتحادي) المتولد عن

---

(١) يتميز هذا الحزب بولائه لحركة الواقع العربي وانتمائه للقضايا القومية بعكس الأحزاب الأخرى ذات الميول الاقليمية والانعزالية .

برجوازية المدن السودانية الحديثة والأقسام المتقدمة من الريف وقد نشأت هـــذه القوى مرتبطة بحركة الاستثمار الاستعماري تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص .

تعتبر هذه الأحزاب بنـــاء سياسياً فوقياً يعكس الحالة الاجتماعية والتاريخية السائدة لدى شعبنا من غير أن يقلل هذا القول من أهمية ظهور القوى الاجتماعية الحديثـــة في السودان كمجموعات البرجوازيـــة الصغيرة بشكل نقابي مؤثر متلاحم طبقياً وسياسياً مع قطاعات عمالية وفلاحية واسعة تشاركهما التطلعات التقدمية الناتجة عن الارتباط بآفاق التطور القومي والعالمي .

يتكيف المحتوى التنظيمي الداخلي لهذه الأحزاب على ضوء تركيبها الاجتماعي وثقافتها العقلية ، فالحزب الطائفي ، ختمياً كان أم مهدوياً ، يقوم على أسس من العلاقات العشائرية الريفية المتخلفة المرتبطة في نهايتها بمركزية روحيـــة تتمثل في البيت الميرغني في حال الختمية أو البيت المهدي في حـــال الانصار . وتمر العلاقة بين الجماهير الريفية والبيت الديني – وهي بالأساس علاقة ثقة تكونت عبر التاريخ وبدافع معطيات ثقافية محددة تفاعل فيهـــا التخلف مع الدين – عن طريق الوسطاء ذوي المراكز العشائرية أو الروحية كزعيم القبيلة والخلفاء والمقدمين ورؤوس المائة بحيث يؤدي هذا الوضع لتشكيل طبقـــة من

الوجهاء ذوي الامتيازات الاجتماعية المتنوعة . والبديهي أن تحتكر هذه الطبقة نتائج الأعمال السياسية لمصلحتها نظراً لالتصاقها بالبيت الديني واختيارها للنواب ومن هنا يصح أن نقول أن الحزب الطائفي مؤسسة اجتماعية تديرها طبقة متخلفة منتفعة تمارس فيما بينها توزيع المغانم والامتيازات مستمرة في استغلال ثقة الجماهير المتخلفة .

ان وضعاً كهذا يقضي على أي تطلعات تهدف إلى الاتصال بالجماهير خارج شرعية الولاء الطائفي أو طرح توجيهات لا تكون صادرة عن المركزية الروحية وينسحب هذا القول حتى على الذين تصدروا مراكز أمامية في القيادات السياسية من غير أبناء البيت الديني ولو ملكوا ناصية النفوذ العشائري .

تعرف القوى التقليدية الطائفية كيف تحافظ على تركيب هذا الاطار فلا تتسامح اطلاقاً مع أي محاولات تنظيمية تُنقل بموجبها السلطة السياسية إلى قواعد الحزب ، كما انها لا تتسامح مع أي نزعة ديمقراطية تبديها بعض العناصر الشابة الطامحة للتغيير والتجديد وذلك خوفاً من الانفجار الداخلي ووصول العناصر (المشبوهة) للجماهير . وضمن هذا السياق أذكر عدة محاولات كانت تبذلها العناصر التقدمية الشابة داخل هذه الاحزاب بعد فشل تجربة جبهة الهيئات الوطنية وقد باءت المحاولات كلها بالفشل واصطدمت بالأمر الواقع لهذه الاحزاب.

ان الحزب الطائفي تركيبة اجتماعية لا تنسجم إلا مع عقليات الريف المتخلفة القائمة على الولاء الطائفي ؛ أما المكاتب السياسية والمؤتمرات العامة واللجان التنفيذية والفرعية والليالي السياسية الموسمية فلا تتعدى كونها تظاهرات شكلية لا تحتوي على أي معنى ديمقراطي حقيقي وما كان الحزب الطائفي — وهو القائم على استغلال الثقة العمياء ليلجأ إلى هذه التظاهرات لولا ما حدث في مجتمعنا من تأثير تقدمي دافع للحركة الفكرية والانعتاق بفعل الحركة الثورية قومياً وعالمياً . ان القصد من هذه التظاهرات يكمن في الابقاء على القاعدة الطائفية أسيرة لارتباطاتها المتخلفة وبعيدة عن التأثيرات التقدمية التي تلعنها القوى التقليدية بأساليب لا تخلو من مراوغة وتزييف .

الحزب الوطني الاتحادي هو حزب البرجوازية الوطنية المرتبطة بالمدينة السودانية واقسام الريف المتقدمة ، نشأت كوادره السياسية في مناخ الحركة الوطنية الاستقلالية التي وضع لبناتها الأولى (مؤتمر الخريجين) في فترة الحرب العالمية الثانية وقد تعاظمت قوته بتعاظم قوة البرجوازيين الوطنيين الذين تكونوا ضمن مجالات الاستثمار الاقتصادي الاستعماري ومرافق خدماته العامة كما تطوروا في فترة ما بعد الاستقلال حين حلوا كوكيل بين الاستعمار وسوق الانتاج الوطني .

لا يخفى علينا أن هذه الطبقة تعتبر تكويناً اجتماعياً تاريخياً متقدماً في واقعنا عن التكوينات الطائفية الريفية العشائرية ومن

هنا كان لا بد أن تنتج البرجوازية الوطنية علاقاتهـا السياسية الخاصة وتقيم أسسها الفكرية بشكل مستقل عـــن الوصاية التقليدية الطائفية رغما عن تحالفاتها معهـــا في أغلب الأحوال بحكم ضغوط المرحلة الاحتلالية الاستعمارية السابقة على الاستقلال وبحكم التوازنات التي تحكمت بمنطق السلطة السياسية بعـــد الاستقلال . ان انفصال البرجوازيين كقوة اجتماعية متميزة عن اطارات الطائفية أمر طبيعي وحتمي كما أن رفـــع الشعارات المعادية للطائفية والتي تفضح سلبيات الطائفيـــة على المستوى الشعبي أمر من صميم مهام الطبقة البرجوازيـــة المنسلخة ومن الواضح أن الحوارات المتعددة التي طرحتها البرجوازية ضـــد الطائفية بجانب هجماتها الشهيرة عليها قـد نمت من الوعي الشعبي باتجاه أفضل ولكن مع ذلـــك ظلت الطبقة البرجوازية التي قادت التحرك الاجتماعي الجديد ضد الطائفيـــة والعلاقات الريفية المتخلفة قائمة هي الأخرى على نفس الأسس من العلاقات التقليدية الجوفاء وعاجزة عن مهامها الطبقية .

ان برجوازيتنا الوطنية برجوازية متخلفة لم تملك بعد ولـــن تملك قدراتها الطبقية المستقلة وتظل في كل الأحوال رهناً بتقلبات السوق الرأسمالي العالمي واحتكاراته ورهنـــاً بشروط سوق الانتاج الوطني الذي لا يمكن التطور اعتماداً على قدراته الشرائية المحدودة . انها برجوازية عاجزة وضعيفة في نفس الوقت لم تهيؤها الظروف التاريخية والموضوعية لتسلك سلوك رصيفاتها في الاقطار

الصناعية المتقدمة فتدخل مجالات العلم والابتكار والعمل المبدع الخلاق وهذا شأن كل الطبقات البرجوازية في الواقع المتخلف الذي تحكمه شروط السوق الرأسمالي العالمي .

نتيجة لعجزها وضعف تكوينها تكتفي برجوازيتنا الوطنية بالتعامل مع السوق الرأسمالي العالمي كوكيل عنه في السوق الوطني وذلك بأن تشتري المواد الخام من الانتاج الوطني كالقطن والصمغ والجلود وتصدرها للدول الرأسمالية الصناعية وتشتري منها في المقابل البضائع أو السلع المصنعة وتبيعها في السوق الوطنية وتستفيد في كلا الحالتين – حالة التصدير وحالة الاستيراد – من الأرباح النسبية التي تجنيها أما فائض القيمة الحقيقي فيذهب للاحتكارات الأجنبية . استطاع السوق الرأسمالي العالمي بتكتلاته التجارية والصناعية أن يهبط بأسعار المواد الخام التي يشتريها من الأسواق الوطنية في العالم الثالث عن طريق وكلائه البرجوازيين كما واستطاع أن يتحكم في أسعار السلع التي يُصنّعها ويعيد تصديرها فهو اذن الرابح الأساسي في عمليتي الاستيراد والتصدير ولا تستفيدبرجوازيتنا الوطنية إلا من الأرباح الفرعية ؛ هذا إذا لم ندخل في الحساب الفوائد العائدة على شركات التأمين وشركات النقل البحري والجوي وكلها كما نعلم شركات أجنبية . ان ارتباط برجوازيتنا بالسوق الرأسمالي العالمي – وهذا أمر لا خيار لها فيه – وبالتالي سرقة الاحتكارات الرأسمالية لكل الفوائد الحقيقية قد حد من قدراتها

الانمائية وجعلها عاجزة عن الوقوف على قدميها كطبقة اجتماعية قائدة تدخل بالقطر مرحلة الزراعة التقنية الحديثة والتصنيع ويرجع كل ذلك لسلبيات النشأة الحديثة التي ابتدأت في الثلاثينيات والى واقع التخلف العام الذي يقيد حركتها هي الأخرى ويعجزها بالتالي عن قيادة ثورتها الاجتماعية والفكرية الخاصة في مواجهة البنى الاجتماعية والفكرية المتخلفة في قطرنا، هذه هي الاسباب الحقيقية وراء عجز البرجوازية عن استقطاب الجماهير في معركتها ضد الطائفية بمستوى يحقق لها التفوق والغلبة حتى انتهت أخيراً للتفاوض معها ومن ثم التحالف في شكل الحزب الاتحادي الديمقراطي .

قيام هذا الحزب المندمج كان يعكس في الأساس ضعف برجوازيتنا أو ضعف طبقة المدن عن ارساء الدعائم الاقتصادية والاجتماعية لوجودها على صعيد القطر كما يوضح التداخل الذي لم تستطع البرجوازية فصل خطوطه مع القطاع الطائفي الأكثر تخلفا ومؤسساته الاجتماعية . ان هذا التداخل هو الذي جعل الحركة البرجوازية تحاول شد الجماهير اليها ليس من خلال ما كانت تطرحه في السابق من أفكار متقدمة معادية للاطارات الطائفية ولكن من خلال الاقتصار على تذكير الجماهير بالدور البطولي الذي لعبته قيادة الحزب الوطني الاتحادي في معارك الاستقلال والحرية الوطنية الأمر الذي يوضح ان حركتنا

البرجوازية الضعيفة طبقياً لم تستطع طوال مراحل تكوينها أن تتبين سوى قيم أولية عن ذاتها وشخصيتها حتى انتهت في النهاية إلى حركة طائفية متقدمة من ناحية التركيب والولاء وأصبح زعيمها بيتاً دينياً ثالثاً يمارس نفس عقلية التبعية وتسخير الجماهير انطلاقاً من ثقتها الشعبية به بأعتباره كما طرح نفسه في السابق (بطل الحركة الوطنية المتمرد على الطائفية ؟؟) .

تنقسم عناصر البرجوازية الوطنية السودانية — ضمن وحدتها كطبقة — إلى عدة أقسام فهنالك البرجوازية الوطنية التجارية الوكيلة بين السوق الرأسمالي العالمي وسوق الانتاج الوطني وهنالك البرجوازية العقارية التي لم تتعد قدراتها امتلاك المنازل المتوسطة ومشروعات المباني والبرجوازية الزراعية التي تتداخل في تركيبها مع القوى الريفية بجانب البرجوازية البيروقراطية المكونة من كبار رجال الدولة على الصعيد المدني (جهاز الخدمة المدنية والأمن والقضاء) والعسكري (القوات المسلحة السودانية) وقد نالت البرجوازية البيروقراطية تطورا ملموسا بعد اجراءات السودنة وتوسع الاجهزة وغدت تتمتع بامتيازات فوق قدرات الخزينة العامة . يضاف إلى كل هؤلاء كبار المحامين والمقاولين ومالكي وسائط النقل الخفيفة من البرجوازيين كالباصات مثلاً .

ان المظهر الحقيقي لهذه الطبقة ينم عن ميلها المتعاظم للترف

والتظاهر بالثروة والتفاخر بها ابتداء من اقتناء السيارات والمنازل الفارهة ... مروراً بتأثيث المكاتب المكيفة الهواء .. انتهاء بقضاء العطلات في لبنان والمصايف الأوربية أما الصرف على مشاريع التنمية ودراستها لأداء دورها كطبقة قادرة مقتدرة فلا يملكون لها ما يكفي من القدرات المالية أو الفنية أو الادارية.

ضمن هذا التكوين الطبقي التقليدي تشعر المؤسسات الاجتماعية الطائفية والعشائرية وكذلك المؤسسات الاجتماعية البرجوازية بضرورة المحافظة على خط سير اطاراتها المستغِلة المتخلفة بحيث لا يؤدي التطور لانفجار داخلي اجتماعي أو فكري يمزق عناصر هذا التكوين المستغِل المتخلف ومن هنا تقاس كل الخطط والدراسات على ضوء هذه التركيبات البالية فمنها ما يرفض ومنها ما يقبل . من ناحية الفكر القومي تعيش هذه القوى التقليدية في أحط درجات السلم الحضاري فالعروبة بالنسبة لها واقع عنصري يحقق لديها طموح العظمة الجوفاء وحب الذات على حساب الآخرين وهذا بالأصل المفهوم القومي لدى الطبقات الريفية المستغِلة والبرجوازية المتخلفة وكان ان انعكس هذا المفهوم في علاقاتها وكل تصرفاتها مع ابناء جنوب السودان الذين عاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية فأوجدت مناخاً طيباً للغزو الاستعماري المعادي للعروبة في الوقت الذي تطرح فيه المفاهيم القومية المعاصرة ضمن أفق تاريخي يتميز بالنضال الثوري الاشتراكي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

ولمصلحة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الموحد قومياً ومن هنا كان فشلهم في معرفة حسابات العصر القومية .

السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا التحليل هو مدى قدرة هذه الكيانات السياسية – باستثناء حركة الاخوان والاقليميات الشاذة – على تحريك قواعدها الشعبية ضد سلطة مايو ؟

للاجابة على هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى العلاقة التي كانت قائمة بين سلطة النظام التقليدي المكون من تحالف السلطة الطائفية البرجوازية والدولة البيروقراطية .

ظلت الجماهير الشعبية الغالبة في الريف وهي تكون زهاء ٨٦٪ من مجموع السكان في قطرنا تتطلع لمن يستوعب طاقتها البشرية وامكانياتها الطبيعية ضمن عمليات انتاج حديثة منظمة تنتهي بموجبها حالة البداوة والزراعة المتخلفة وتؤدي لتخفيف الآمها الانسانية الناتجة عن استخدام الوسائل البدائية في الانتاج ويدخلها عالم البشرية الحديث . ولجماهيرنا وعي خاص بأهمية الحياة المتقدمة من خلال ما تلمسه في المدينة أو تسمعه عن العالم. بذلك حرك التناقض الأساسي بين جماهيرنا والتخلف الرغبة الشعبية في ثورة التنمية والانتاج وقد لجأت جماهيرنا إلى القوى البرجوازية الوطنية لتقودها في طريق هذه الثورة التي تستبدل محراث البقر بالتراكتور والساقية بماكينة الماء والحمار بالباص ،

وكم من قرية استنفرت همم ابنائها من الموسرين ليباشروا عنها هذا العبء الكبير . لم يكن ريفنا يتحدث عن التناقض الطبقي بين واقع الفلاحين الفقراء والأغنياء من أهل الريف بل ظل يتحدث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه موسروه في تقدمه وتطوره وكم من نائب فاز في معركة البرلمان تحت شعار خدماته للمنطقة .

لم يبخل ريفنا لا بدعمه ولا بثقته على القوى التي وعدته بالتنمية وثورة الانتاج وما يلحق بذلك من خدمات عامة تشمل الصحة والتعليم والمواصلات أو ما احتوته في العادة برامج المرشحين وقد امتد صبره إلى وقت طويل دون أن يحظى بتنفيذ هذه الوعود فاضطرت جماهيرنا الشعبية الريفية في النهاية إلى ارسال وفود الى الخرطوم متجاوزة نوابها وفي هذا وحده دلالة ثورية خطيرة .

الدلالة الثورية الخطيرة المستنتجة من ذلك أن البرجوازية الوطنية السودانية والقوى الريفية وبيروقراطية الدولة قد فشلوا في حل التناقض الأساسي بين الريف وواقع التخلف وكان المفروض حينئذ أن تتحرك الاقسام اليسارية ذات الامكانيات في السودان لتطرح أمام المجتمع الريفي السر في عجز هذا التحالف الرجعي عن القيام بما يفترض أن يقوم به ولكن هذه الاقسام تحركت بطريقة خاطئة كان من نتائجها عزل الريف عن الاسهام في الحركة الشعبية الديمقراطية .

نقطة الخطأ تكمن في الكيفية التي طرحت بهـــا موضوعة الصراع الطبقي والتناقضات الاجتماعية في الريف وفي المدينـــة كذلك ، إذ أوحي للعامل وللفلاح أن مصدر تخلفه راجع إلى الاستغلال الطبقي الذي يستهدفه بواسطة (الرأسماليين وأشباه الاقطاعيين) في اطار الارتباطات الطائفية والعشائرية المتخلفة وبالطبع هذا مجرد مفهوم كلاسيكي لواقع التناقضات الاجتماعية أكثر من أنه رؤية عملية لحقيقة التناقضات على ارضية الواقع .

إن مشكلة الاستغلال الطبقي بشكله الكلاسيكي الذي طرح به (نظرياً) على مستوى علاقات الانتاج الريفية المتـــأخرة (نظام الشيل مثلاً) أو على مستوى علاقات الانتاج البرجوازية الحديثة (في اطار المدينة والاقسام المتقدمة من الريف) ومـا يندمج في اطار ذلك من ولاءات طائفية وعشائرية يأتي ضمـن التناقض الأساسي مـــع واقع التخلف الذي يعتبر عقبة حتى أمام نمو البرجوازية الوطنية كطبقة وذلك بالرغم من التسهيلات العالمية الرأسمالية لدفعها بواسطة مشروعات (البنك الدولي) ومقترحاته فيما يختص بمشروع الجزيرة والزراعـــة الآلية في السودان . هذا بالاضافة إلى أن الارتباطات العالمية لرأسماليتنا الوطنية مع السوق الرأسمالي قـد حدت من قدرتها على التطور بجانب حداثة النشأة .

كل هذه الاعتبارات تجعل المعركة الطبقية في السودان موجهة من زاوية (عجز) القوى الرأسمالية الوطنية وضعفها عن اداء

دورها التاريخي في قيادة ثورة الانتاج والتنمية مما يلغي دورها موضوعياً ويستوجب عزلها عن مواقع السلطة، فالقهر الاجتماعي لا يكون تناقضاً أساسياً محركا للثورة إلا حين تستوعب القوى الرأسمالية الطاقة الطبيعية والبشرية الرئيسية في القطر ضمن نظام انتاجها وعلاقاته مما يولد الأحساس الطبقي ويستوجب الطليعة الطبقية القائدة أما التناقض الأساسي في السودان فهو ضد واقع التخلف والمعركة الطبقية موجهة ضد القوى التقليدية بالنظر إلى عجزها عن اداء دورها الطبقي التاريخي وهذه الموضوعة كفيلة بأن تفسر لنا الأحاسيس الفعلية لأبناء شعبنا ضد القوى التقليدية بحيث تصبح عبارة (شن سوولينا) -- ماذا فعلوا من أجلنا — جملة ثورية وشعار ولده واقع الأحساس الشعبي بالضعف الرأسمالي والعجز المستمر الذي تعيشه القوى التقليدية . كان المنطق العلمي يفرض علينا أن نكشف لجماهيرنا عجز هذا القطاع والأسباب الموجبة لعجزه أكثر من التركيز على القهر الاجتماعي والاستغلال الطبقي الذي تمارسه القوى التقليدية كمدخل للثورة ضدها .

هذه هي ملامح الثورة الطبقية ليس في السودان وحده ولكن في العالم الثالث بأسره مع ملاحظة تفاوت التركيبات الطبقية وقدراتها وقد لاحظ (فانون) هذه الموضوعة الخاصة بالبرجوازية الوطنية في البلدان المتخلفة وحللها بذكاء داعياً لتجاوز دورها والمرور من فوق مرحلتها بكشف ضعفها

وعمالتها ووكالتها للسوق الأجنبية واتجارها بمقدرات الشعوب والأمم .

يفتقر الحديث عن دور القطاع الخاص في التنمية والانتاج إلى كثيرمن الدلائل العلمية كما أن تملق هذا القطاع بمنحه امتيازات على حساب التجارة الخارجية أو الداخلية سيشكل عقبة في طريق التطور الثوري الحقيقي .

يكفي أن جماهيرنا نتيجة تجربتها الاجتماعية المباشرة مع واقع التخلف الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي والفكري قد لخصت مطاليبها في الحصول على ادوات حديثة للانتاج بدلاً عن أدوات الانتاج التقليدية البدائية التي بالرغم من مشقة الاعتماد عليها لا توفر عائداً انتاجياً يتناسب مع تكلفة الحياة كما أن واقع التخلف قد دفع جماهيرنا للمطالبة بالمرافق العامة والخدمات وبالأخص تلك التي تتصل بالتعليم والصحة والمواصلات ثم بعد ذلك تأتي مطالب الامداد بالماء والكهرباء وتحسين وضع القرية . ان جماهيرية المدن السودانية التي لا تشكل أكثر من ١٢٪ من مجموع تعداد السكان تجد داخل المدينة وضعاً مريحاً بالقياس لوضع الجماهير الشعبية الغالبة في الريف وحتى هذا القطاع لا يعتبر في أحسن الفروض سوى امتداد متطور عن الريف البدائي وان كان احساسه بالقهر الاجتماعي أكثر نضجا .

مصلحة القوى التقليدية وارتباطها بالاستغلال الطبقي بالاضافة إلى عجزها الموضوعي عن توفير القدرات الاقتصادية

والادارية والفنية لحل مشكلة التخلف الاجتماعي والفكري واعتمادها على التسلط البيروقراطي والديكتاتورية الفردية في ادارة شئون الحزب والدولة زائداً إلى شوفينيتها القومية وعنجهيتها المتعالية ... كل هذه العوامل تكاملت وسدت على النظام التقليدي كل منافذ الحياة ولم يكن استمراره الكرتوني الأخير السابق على حركة الخامس والعشرين من مايو إلا نتاجاً لضعف تحرك القوى التقدمية في مواقع ذلك النظام بكيفية فكرية تتلاءم ومقتضيات الواقع ومبررات الثورة الشعبية الاشتراكية فاكتفى الريف بقناعاته السلبية التي شكلت معارضة صامتة لتلك السلطة التقليدية وقد وصل به الأمر إلى مخاطبة الخرطوم مباشرة عن طريق وفوده دليلاً على فقدانه الثقة في من كانوا يمثلونه داخل البرلمان .

ليس من الصحيح إذن تضخيم خطر الثورة الداخلية المضادة المعتمدة على القوى التقليدية بل الصحيح أن القوى التقليدية نفسها لا تحس بقدرتها على الحركة الآن نتيجة تنظيماتها المفككة بالضرورة وكم هو موقف مخيف ذلك الذي تتخذه الصحف اللبنانية بتركيز على احتمال قيام الانصار بثورة مضادة متجاهلة حقيقة واقعية صغيرة تتلخص في تفكك الانصار وسقوط هيبة المركزية بعد مطاحنات الانقسامات بالاضافة إلى أن قاعدة الانصار الموالية لا تشتمل حالياً إلا على من تجاوزوا سن الخمسين أو الستين وهؤلاء بطبعهم غير قادرين على الحركة

زائداً شعور قاعدة الانصار باهمال قيادتها لمطاليبهم الضرورية في سنوات حكمها بالتحالف مع الاتحادي الديمقراطي . ان الاسماء التي تبدو براقة من على بعد والتي تضخمها وكالات الانباء الاستعمارية والصحف العميلة ليست سوى عمائم خاوية لسانها أطول من يدها .

انظروا فقط إلى واقع هذه القيادات قبل الثورة ... ان جماهيرنا قد تمزقت وعانت ما فيه الكثير خلال مرحلتين من الازمات الانفجارية العنيفة مع الواقع التقليدي ففي المرحلة الاولى ظهر فشل القيادات التقليدية في معالجة كل المسائل بل أبسط المسائل التي تؤلم شعبنا لدرجة لم يستطيعوا معها مجرد الحفاظ على مستوى الموجود فانخفض الدخل القومي بنسبة ٥٪ عما كان عليه عام ١٩٥٦ وزاد الفارق بين نمو المدن والارياف واستمرت أساليب الانتاج على تخلفها وكرست البداوة عوضا عن هد أسسها المادية ووضح الانهيار في المؤسسات القائمة التي يعتمد عليها في الدخل العام كالسكك الحديدية والخطوط الجوية السودانية ودب النعاس في أجهزة الدولة المتخلفة واستمر النزيف الدموي بالجنوب وقبع رأسنا مطأطئاً في خدمة من يدفع وظهرت بوادر التخريب الاقتصادي في كل مشروع ومؤسسة .

وجاءت المرحلة الثانية محمولة على الأزمة الأولى حين وضح

أن القوى التقليدية قد وضعت نفسها خارج مسئولية نظامها وبدأت هي نفسها تعامله كنظام منهار يتوجب استخلاص منافعه المباشرة السريعة في شكل الارتشاء العلني وبيع الرخص التجارية وعقد الصفقات مع الشركات الاجنبية واهمال الوضع كليا في الجنوب والاكتفاء بالعبارة التقليدية (ان الامن مستتب في المديريات الجنوبية) بالاضافة إلى التراضي مع القوى المعادية من حولنا والوصول معها إلى تسويات تمتد لأبعد من الأغراض الوطنية مثل قضايا تمويل المعارك الانتخابية والاستعداد المالي لانتخابات رئاسة الجمهورية ... كل هذا يوضح أن وضعية السلطة التقليدية في السودان قد وصلت إلى مدى من الانحطاط بحيث جعلت عناصرها نفسها غير قادرة على تحمل المسئولية .

ان تركيز بعض الصحف اللبنانية المعينة على شيوعية النظام الأمر الذي نفاه النميري في مقابلته مع التلفزيون الانجليزي بتاريخ ٥/٧/٦٩ يعكس إيمان هذه الصحف نفسها باستحالة الدفاع عن القوى التقليدية وانجازاتها مما جعلها تحاول استثارة الرأي العام العربي والاسلامي ضد النظام من زاوية الشيوعية المفتعلة وهذه لعبة مشهورة مورست من قبل ضد البعث وضد الرئيس جمال عبد الناصر .

الغريب أن كافة الاطراف المتحيزة للقوى التقليدية قد تناست الاقرار الشعبي على الثورة الذي تم في الثاني من يونيو

في مسيرة شملت حوالي المائـة والخمسين الفاً من المواطنـين والمواطنات بالخرطوم بالاضافة الى المسيرات الشعبية الأخرى في المدن الهامة. أعلنت هذه المسيرات طلاق القوى التقليدية طلاقاً نهائياً وبايعت الثورة من خلال برامجها التي أعلنتها .

يكفي لادراك الواقع الفاسد الذي كنا نعيشه الرجوع إلى ما صدر من بيانات ووثائق كشفت الحالة الحقيقية التي عاشتها قواتنا المسلحة في الجنوب والتدهور المزري لاقتصادياتنـا في وقت تتوفر فيه للسودان معظم مصادر الـثروة الطبيعية وها أجد نفسي مدفوعاً لايراد .

نص البيانين الصادرين عن السيدين منصور محجوب وزير الخزانة بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٦٩ والرائد فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٦٩ .

بيان وزير الداخلية :

عندما كانت الحركة الانفصالية في الجنوب في أوجها وكان المتمردون في قمة نشاطهم العسكري وفي الوقت الذي وقف فيه جنودنا البواسل أمام التمرد الذي يهدف إلى شطر بلدنا الحبيب كانت هناك بعض العناصر المحلية والخارجية التي كانت تعمل لمصلحة التمرد والمتمردين وتعمل بكل ما اوتيت من قوة لتقويض وحدة هذا القطر .

وبينما كان ضباطنا وجنودنا يحاربون ضد مخططات الاستعمار في جنوب بلادنا كانت الأيدي الآثمة تعمل لتقويض وحدتنا وكانت بلادنا مفتوحة للمتآمرين والجواسيس الذين كانوا يعملون في وضح النهار ويسندون الحركة الانفصالية .

وعندما كان السياسيون في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول السلطة والتناحر حول المصالح الخاصة والاثراء على حساب الشعب كانت القوات المسلحة التي تحارب من أجل وحدة الوطن وحريته تعاني من النقص الواضح في المعدات والعتاد وتواجه في نفس الوقت الاستعمار الذي كان يسند حركة التمرد الانفصالية ويستغل الوضع لمصلحته .

وكانت الحكومة في الخرطوم معزولة تماماً عما كان يدور في الجنوب وكانت تحجب عن الرأي العام بل وتتجاهل الحقائق التي كانت تصلها . واهملت تماماً واجبها نحو توفير حتى أبسط احتياجات الجندي المقاتل من ملابس وذخيرة . بل وكانت فيما يبدو تجهل قضية الجنوب – أسبابها وأبعادها ومعانيها وكانت مجموعة الجنود والضباط الأحرار تنبه على الدوام إلى خطورة الموقف وتقدم تحليلاً متكاملاً للمشكلة وأبعادها وقد جاء في إحدى المنشورات التي صدرت عن جبهة الجنوب والضباط الأحرار بعنوان معركة الجنوب معركة ضد الاستعمار في عام ١٩٦٦ . ان المشكلات التي تواجه بلادنا وتتحدى جهودنا كثيرة ومتباينة ولعل أسوأها أثراً وأشدها خطراً هي مشكلة الجنوب التي تستنزف قوتنا وتبدد طاقتنا وتهدد أمن حاضرنا ومستقبلنا.

(والشيء الغريب في موضوع الجنوب هو افتقار الوعي بالحقائق الأساسية المتعلقة به سواء لدى الجنوبي المتمرد وغير

المتمرد أو لدى الشمالي الذي يتصدى لمقاومة التمرد) .

ويمضي المنشور في تعريفه لقضية الجنوب في نظر الجنوبي في انها قضية تحرر من استعمار العربي الشمالي .

أما في وجهة نظر الشماليين فهم يعتبرونها قضية الحفاظ على بلادهم كما كانت قبل الاستقلال والباعث الواضح على مقاومة التمرد هو الحفاظ على الكبرياء الوطنية والكرامة القومية .

ويقول منشور الجنود والضباط الأحرار ان باعث الكرامة والكبرياء سرعان ما يتصدع ويخمد عندما يصطدم بالصعاب ويتطلب التضحية بالنفوس . والواضح ان قواتنا في الجنوب كانت تحارب دفاعاً عن النفس وانصياعاً للأوامر وحرصاً على البقاء في سلك الخدمة العسكرية وإرضاءاً لغرور الرجولة السودانية حتى لا يوصفوا بالجبن والخوف .

قال المنشور بالحرف : (حتى باعث الكرامة الوطنية الذي يستشعره كافة الناس قد بددته في نفوس الجنود قسوة الظروف التي يعملون خلالها ووعورة البيئة التي تحيط بهم رهن العدو بين الأحراش ينال منهم ولا ينالون منه .

(ولم يقتصر أمر القوات العاملة بالجنوب على افتقاد البواعث الايجابية بل ان السلبية استحالت إلى استسلام وسادت روح

اليأس والتذمر مما كان له رد الفعل في تصرفات الجنود والضباط وبتأثير هذه الروح وقعت حوادث جوبا وواو .

ويقول منشور الجنود والضباط الأحرار متسائلاً عن الذي ينبغي أن نفعله إزاء هذه المشكلة – هل نلجأ إلى مـــا يريده الاستعمار ان يدفعنا إليه في الجـــلاء عن الجنوب كما يردد بعض أفراد قواتنا التي تحارب هناك ؟ هل نلجـــأ إلى الحل السياسي وهي دعوة تروج على ألسنة بعض أفراد قواتنا أيضاً دون التفات إلى ان الحل السياسي الذي يشيرون به لا يعني في ظروف بقاء التمرد سوى التخلي عن الجنوب) .

وفي الاجابة على هذه الأسئلة حدد منشور الجنود والضباط الأحرار ثلاثة نقاط أساسية ورئيسية في مشكلة الجنوب :

الأولى – هي تصور الجنوبيين لوحدة القطر على انها استعمار عربي إنما هي اعتقاد غرسه وغذاه الاستعمار ولا يؤيده واقع ولا منطق ولا مصلحـــة لأي من الطرفين الجنوبي والشمالي – ويلاحظ المنشور انه يكفينا لمعرفة الخطأ والصواب في تصور المتمردين لقضية الجنوب ان نزنهـــا بميزان الاتجاهات التقدمية ونلاحظ انسجامها أو تناقضها مع التيارات التقدمية السائدة في عصرنا هذا .

(ولا أدل على انحراف حركة التمرد والاتجاه الانفصالي

عن طريق التحرر أكثر من أن الذين يناصرونه معنوياً ومادياً هم بمجموعة الدول الاستعمارية وحلف ناتو وأذنابهم وبعض رجال الكنائس وعصابات اسرائيل .

والنقطة الثانية في رد منشور الجنود والضباط الأحرار على التساؤل عن مشكلة الجنوب هي ان الدفاع عن وحدة قطرنا ليست مسألة كبرياء وكرامة وطنية ولكنها مسألة حرية .. حرية حياة وحرية مصير للجنوب والشمال على السواء .

ففي الوقت الذي تهدر دول الغرب حقوق الافريقيين في روديسيا وغير روديسيا تعترف بحكومة جنوب افريقيا واغتصاب تلك البقاع وتسخير شعوبها لخدمة مصالح البيض ، تعمل الدول الاستعمارية من خلف الكنائس لتأييد ودعم دعاة الانفصال في الجنوب وبديهي ان ذلك ليس مناصراً لجماعات مظلومة وليس دفاعاً عن حقوق مهضومة وإنما تنفيذاً لمخطط استعماري غربي يهدف إلى إيجاد فجوة سحيقة لوقف سريان الثقافة الحديثة والوعي السياسي التحرري الاشتراكي من أن يسري إلى افريقيا التي يسمونها بالسوداء .

ويمضي منشور الجنود والضباط الأحرار ليقول عن المشكلة (ان الحقيقة الواضحة التي لا تقبل الجدال هي ان القلاقل في الجنوب وان بدت في مظاهرها تمرداً داخلياً وصراعاً عنصرياً داخلياً فانها في الحقيقة ليست سوى حلقة في سلسلة مؤامرات

الاستعمار وان قواتنا العاملة في الجنوب وان بدت انهـــا تقاوم مواطنين خوارج فهي في الحقيقة إنمـــا تتصدى لاحباط أكبر مؤامرة تقف من ورائها مجموعة دول حلف الاطلنطي بالسلاح وبالتدريب وبالمال وبالتخطيط وتتخذ من المواطنين السذج ستاراً تعمل من ورائه .

ويقول منشور الجنود والضباط الأحرار في النقطة الثالثة في رده على التساؤلات التي وصفهـا عن مشكلة الجنوب (انه يجب ان نعترف بأن هناك مشكلة بالنسبة للجنوبيين وانهم يعانون من اضطهادين اضطهاد عنصري واضطهاد طبقي . كما ان هناك اختلاف في المستوى الحضاري والمعيشي . وقد كان مؤتمر جوبا عام ١٩٤٨ . معالجة لمشاكل التخلف للجنوب في إطـــار القطر الواحد . وعندما جـــاء الاستقلال لعبت الأحزاب الشمالية التقليدية دوراً أساسياً في تعميق المشاكل الرجعية وجعـــل الجنوبيين يتجهون للاستعمار الذي تلقطهم . وكانت الأحزاب الرجعية تعطيهم الوعود تلو الوعود من أجـــل الحصول على أصواتهم وتأييدهم وبمجرد جلوسهم على كراسي الحكم يضربون بالجنوبيين والجنوب عرض الحائط .

ومن كل مـــا تقدم يؤكد منشور الجنود والضباط الأحرار الذي أصدروه في عام ١٩٦٦ (ان الاستعمار هو أساس المشكلة. عندما نحارب في الجنوب إنمـــا نحارب الاستعمار مستتراً وراء

هؤلاء المواطنين السذج والاستعمار خلق الأزمة وعمق جذورها والاستعمار يخطط لهم خطواتهم التي يتبعونهـــا والاستعمار يمدهم بالسلاح والامدادات الأخرى والاستعمار هو الذي قام بتدريبهم – كل هذه الحقائق مثبتة بالأدلة القاطعة وتعرفها هذه الحكومة أي الحكومة السابقة تمام المعرفة وبالرغم من ذلك فالاستعمار هو الذي كان يمدنا بالخطط والاستعمار كان يدربنا والاستعمار كان يقبع في رئاسة قواتنا .

فنحن نحارب الاستعمار أمامنا في الجنوب وهو في الخرطوم يسدد لنا الطعنات طعنة بعد الأخرى في ظهورنا فهو يعرف كمية سلاحنا وكمية هذا السلاح ... لتدريبنا ونوعه وكفاءة ضباطنا بل يعرف أكثر من ذلك عن طريق عملائـــه في رئاسة القوات المسلحة – يعرف توزيع قواتنا وأدق الأسرار عنها ويكشفهـا للمتمردين – يكشف لهم توزيع قواتنا وطريقة تسليحنا وكفاءة أسلحتنا .

وكل هذا يوضح ان مشكلة الجنوب الأصلية ان معركة الجنوب الأصلية ليس مكانها جوبا أو توريت وإنما مكانها هنا في الخرطوم لننزع الخنجر المفروض في ظهورنا لنبتر أذناب الاستعمار لنعدم الخونة لنرمي بالسلاح الذي في أيدينا لأنه سلاح موجـه نحو صدورنا ونسلح أنفسنا من الدول الصديقة صاحبة المصلحة في حل قضية الجنوب .

ويقول منشور الجنود والضباط الأحرار في ختامه :

(لنؤمن ظهورنا أولاً ثم بعد ذلك نواجه أعداءنا .

هذا هو موقف الجنود والضباط الأحرار ولكن كيف كان الوضع في داخل القوات المسلحة نفسها من ناحية الاستعداد لمواجهة تلك الحرب بكل أبعادها ؟

الوضع الرديء للقوات المسلحة :

ومن الوضع الردىء ان قيادةالقوات المسلحة بالخرطوم كانت تساعد في تعميق المشكلة فقد كان التنظيم رديئاً وكان التسليح ضعيفاً وكانت المعدات عموماً في حالة سيئة وكانت الروح المعنوية للجنود في هبوط بسبب سوء الادارة وكثيراً ما اختل نظام الضبط والربط ووقعت حوادث تمرد في القوات العاملة في الجنوب .

وبشكل عام فقد كانت الفوضى وهي الصفة التي يمكن أن تطلق على الوضع في القوات المسلحة مما أضعف امكانيات المواجهة وقلل من مقدرة الجيش السوداني لاداء واجبه المقدس .

وكان الضباط يتصلون باستمرار بالمسؤولين في الخرطوم بل ويوسطون لهم الوسطاء لكي ينتبهوا إلى الوضع داخل القوات المسلحة إلى أن بلغ التدهور حداً لا يمكن السكوت عليه .

وقد جـــاء في التقرير الذي رفع بعد حادث جوبا الشهير عندما قام وزير الدفاع السابق والقائد العــام السابق بزيارة للمنطقة – بعض الحقائق الخطيرة التي تكشف عن سوء الادارة والتنظيم والتدهور الشنيع في جميع المستويات .

الأفراد :

كان النقص عاماً في الضباط والجنود في كافة الوحدات دون استثناء . مثلاً كانت هناك بلوكات مرتبها خمسة ضباط ولم يكن يوجد فيها ضابط واحد .

منطقة باي كان بها ما يزيد عن ١٠٠٠ جندي ممـا يستدعي وجود عقيد كان يقودهم في ذلك الوقت يوزباشي .

المرتبات :

كان العساكر لا يتمكنون من صرف مرتباتهم لمدة تصل إلى ستة أشهر .

وقد حدث بالنسبة لبلتون البلوك الثاني حامية جوبا ان انفصل عن بقية البلوك في كاجوكاجي ممـــا أدى إلى انقطاع الاتصال برئاستهم خاصة بعد إزالة الكوبري وكانت النتيجة ان تمرد البلتون بمنطقــة باي . وكان الجنود يرسلون إلى الجنوب

بطريقة سريعة مرتجلة دون عمـــل الاجراءات المالية كترتيب مرتبات عائلاتهم ممـــا أدى إلى انقطاع المرتبات عن كثير من العوائل . وكان توزيـع الوحدة الواحدة يتم بصورة ارتجالية مما يجعل الترتيبات الادارية مهمة صعبة للغاية .

وكانت بعض الوحدات تفتقر حتى إلى جهاز لاسلكي مثال ذلك نقطة مندري التي استحال الاتصال بها أثنـــاء محاصرة المتمردين لها .

الامداد والتموين :

كان الجنود يفتقرون حتى إلى أبسط المهـــام وهي الملابس العسكريـــة وكانت المهمات تصرف للجنود العاملين في الجنوب بنفس النسبة التي تصرف بها للوحدات بالشمال مع تجاهل تعرض الجنود في الجنوب للعمل المستمر . وهناك تقرير من قائد حامية يساي يفيد بأن جنوده يلبسون ملابس المتمردين بعد قتلهم .

وكان بعض الجنود يشترون ملابسهم مثـــال البالطو أو الأحذية من حسابهم الخاص حتى يؤدوا أعمالهم العسكرية .

وكان الجنود يتلقون أطعمة فاسدة لا تصلح لأكل الانسان وكانت صعوبة المواصلات كثيراً مـــا تسبب في عدم وصول التموينات .

وفي بعض المناطق انقطعت الامدادات تماماً . وجرت محاولات لاسقاط المواد الغذائية للجنود من الطائرات وحدث بالنسبة لواقعة كاجوكاجي ان انعدمت المظلات وعندما طلب من الرئاسة في الخرطوم إرسال مظلات أفادت بنفادها .

وكان الجنود يواجهون مشكلة حتى بالنسبة لمياه الشرب وكانت معظم حوادث كمائن المتمردين تقع في أماكن تواجد المياه وقد حدث في كبالة ان استشهد ١٧ صف وعسكري وجرح أربعة جنود أثناء محاولاتهم للحصول على المياه .

قرارات الرئاسة فيما يختص بزيادة التعيينات كانت على الورق فقط والجنود لا يعلمون ذلك بينما كان الضباط يتحملون نتيجة هذا التقصير .

الوقود :

وحتى بالنسبة للوقود فقد كانت القوات المسلحة العاملة في الجنوب تعاني النقص فيه وقد جاء في التقرير المشار إليه :

« الطائرات في معظم الحالات التي احتجنا فيها لارسال طائرات ومدرعات لنجدة قواتنا في النقاط الخارجية كنا نقابل بالإجابة التقليدية بعدم وجود وقود (مثال : لم نتمكن من إحضار جرحى كيالة بسبب انعدام الوقود .

وقد تعطلت الأجهزة اللاسلكية في بعض النقاط الخارجية لعدم وجود وقود لادارة الماكينات (كاجوكاجي – مندري – ليمولي) فتعطل الاتصال نهائياً .

التسليح :

لم تكن توجد الأسلحة المناسبة للعمل في الجنوب وكانت قواتنا تستخدم البندقيـــة ماركة ٤ بينما يستخدم المتمردون الأسلحة الأتوماتيكية الحديثة . وقد تسبب ذلك في حوادث تمرد وقد رفض أحد بلوكات القيادة الشرقية التحرك لمحطة كتري لتسلحه ببنادق ماركة ٤ .

وكان مع المتمردين بازوكا قاذف سلاح بينما كانت جبخانــة تنعدم لدينا .

وكان لدى المتمردين الغام بينما لم يكن للقوات كاشف الالغام ولا الألغام نفسها وجاء في التقرير ان القوات كانت تستخدم العربات والجنود للسير في الأماكن المشتبه بهـــا قبل مرور الشخصيات الكبيرة أو هبوط الطائرات بالمطارات ممـا يعرض حياة الجنود للخطر .

ونسبة لنقص الأسلحة فقد تسلحت بعض البلوكات فيمنطقة ياي بأسلحة الثوار الكنغوليين .

الحاملات والمدرعات :

كانت ٩٠ ٪ من الإصابات التي تنزل بقواتنا ناتجة عن عدم وجود حاملات جنود مدرعة أما بالنسبة لحاملات الجنود التي كانت تستعمل كانت تفقد الميزات الأساسية وقد عقدت صفقة شرائها بواسطة رئاسة القوات مع المستر غوردون بول المليونير البريطاني بواسطة إحدى الشركات المعروفة في الخرطوم . وقد استخدمت حاملة الجنود هذه في الحرب العالمية الثانية وأبطل استعمالها منذ ذلك الوقت .

وقد كانت معظم المدرعات بالجنوب بينما كانت ورشة صيانتها في الخرطوم .

وبالرغم من ذلك كله فقد كان الضباط الفنيين والذين تكبدت الدولة نفقات طائلة لتدريبهم بالخارج ينقلون لأسباب سياسية وعلى سبيل المثال نقل أغلب الضباط الفنيين في سلاح المدرعات والاشارة والمهندسين لموقفهم المشرف في اكتوبر سنة ١٩٦٤ .

الذخيرة :

كانت جبخانة المورتر ٢ بوصة معدومة كما كان ذلك ينطبق على الانيرجا والبلانيت وأدوات النسف والألغام .

ليس ذلك فقط بل كان هناك نقصاً فاضحاً في الجبخانة العادية .

ومن المضحك حقاً ان نلاحظ ان المدرعات والطائرات كانت محدرة بالدرجة التي لا يسمح استخدامها إلا في الهجوم على جوبا وكان جملة الموجود بالسودان ١٢٠ صاروخاً ويعني ذلك اننا لو استخدمنا ثلاثة طائرات نفاثة في ٦ عمليات تنتهي كل الجبخانة الموجودة في السودان .

والأغرب من ذلك ان الجبخانة المطلوبة طلبت من بريطانيا حيث كانت تأتي فكان رد الشركة البريطانية المعنية أن تسلم الكمية المطلوبة من الجبخانة المطلوبة بعد ١٨ شهراً .

وقد كان النقص في العربات والكباري الخ واضحاً .

وحتى من الناحية الصحية فلم يكن في الجنوب سوى طبيبين من السلاح الطبي احداهما في الاستوائية والآخر في أعالي النيل .

الروح المعنوية :

كانت الروح المعنوية بالنسبة للجنود العاملين في الجنوب في غاية السوء الأمر الذي أدى إلى خمسة حوادث تمرد في وحدات كاملة بالجنوب .

وكان الجندي تنقطع أخباره عن هله أتماماً .

ولم يكن هناك نظام لدفن الموتى أو حتى تسجيل القبور .

وكانت عوائل الشهداء في الجنوب ترحل على نفقة اخوان الشهداء حيث ان أول اجراء تتخـــذه الرئاسة للشهيد هو قطع راتبه .

بالاضافة إلى ذلك فقد انعدمت الثقة في كثير من الأحيان بين الجنود والضباط لعجز الضباط عن حـــل مشاكل الجنود الصغيرة مثـــال مرتباتهم – مهماتهم – سلاحهم – علاجهم وإجازاتهم الخ .

ومن أقوى أسباب انعدام الثقـــة وسوء التفاهم بين الجنود والضباط وعد القائد العام أثنـــاء جولته في الجنوب في حوالي اغسطس ١٩٦٥ بأنه تقرر أن تكون مدة الخدمة بالجنوب سنة واحدة هذا في الوقت الذي توجد فيه وحدات أمضت حوالي ثلاثة سنوات ولم ينفذ هذا الوعد الأمر الذي أدى إلى أن يعتقد الجنود ان الضباط هم السبب في التأخير . وقد دفع ذلك بعض الجنود إلى نشر بعض المنشورات وإقامة جمعيات سريـة أذكر منها جمعية (لهب) والجنود الأحرار وقد أرسلت كل هـــذه المنشورات إلى الخرطوم ولم يكلف المسؤولون أنفسهـــم بقراءتها .

ولم يكن ذلك كله خافياً على رئاسة القوات المسلحة أو على الحكومات الرجعية التي كانت في السلطة ولكن لم يكن هناك من يهتم بكل ذلك وكان الجميع في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول المناصب وكان همهم من الذي يصبح رئيساً للجمهورية . ومن كان يريد ان يصبح رئيساً لجمهورية تلك كانت حالة قواته المسلحة التي تعمل للحفاظ على وحدة القطر وسيادته؟

حادثة جوبا :

ويذكر الجميع حادث جوبا الشهير ولكن الحقائق الخاصة به لم تكن معروفة والذي حدث باختصار هو أن ٨٤ ضابطاً من مختلف الرتب اجتمعوا في ذلك التاريخ وناقشوا وضع القوات المسلحة وقرروا توضيح الموقف للخرطوم عامة وتحديد المسؤولية في الأخطاء التي ارتكبت وبعد سلسلة من الاجتماعات .

وافق الضباط على النقاط الآتية :

١ – تحسين حالة الصف والعساكر خاصة والعناية بعوائل الشهداء .

٢ – تحسين شروط خدمة ضباط الصف .

٣ – تنظيم وتسليح القوات المسلحة .

٤ – تطهير القوات المسلحة .

وبعد سلسلة من الاجتماعات تم الاتفـاق على حلول سريعة لمعالجة الموقف المتدهور على ضوء الأهداف السابقة . وفي ختام الاجتماع شكر الوزير آنذاك عبد الحميد صالح والقائـــد العام السابق الضباط على وطنيتهم واكدوا لهم تنفيـــذ المطالب كما اكدوا عدم اتخاذ أي اجراء ضد الضباط .

وما ان عادوا إلى الخرطوم حتى استدعوا الضباط المفاوضين واستجوبوا بطريقة تجريمية وقرروا طردهم من القوات المسلحة متجاهلين العهد الذي قطعوه .

وكانت هذه الخطوة نقطة تحول في تاريخ القوات المسلحة إذ وضح لتنظيم الضباط الأحرار ان الاصلاح لـــن يتم إلا إذا تم تغيير الجهاز الحاكم نفسه .

وزيادة على ذلك فكانت الغفلة والتفريط في أمن البلاد سبباً في فتح الباب أمام الجواسيس والعملاء. وكانت سياسة الحكومة هي المهاونة لدرجة فتح الباب أمام التدخل الأجنبي .

ولم يكن غريباً أنه عندما اعتقل البريطاني المدعو سمز الذي كان يعمل تحت ستار سودان كميان عام ١٩٦٥ ان عثر معه وكان سمز هو الذي اعتقل بعد حوادث جوبا وواو يعمـل في تلك الشركة بينما كان يبعث بتقاريره السرية عن تحركات القوات المسلحة ومساعداتهم للانبانيا ويراسل المخابرات البريطانيـــة

وجهات أخرى كثيرة داخل وخارج السودان . في الوقت الذي كان يتمتع بحماية قواتنا المسلحة اثناء تنقلاته .

وعندما اعتقــل وارسلت أوراقه للحكومة لم تتخـذ الاجراءات اللازمة .

وهنا نماذج نعرضها لكم تثبت بالدليل القاطــع ما كان يقوم به سمز من أعمال .

وكان ذلك وغيره الضعف في القوات المسلحة نتيجة لعــدم المسؤولية والتفريط في أمن البلاد وسلامتــه وحريته من جانب العسكريين والمدنيين على السواء .

وعندما تحرك الضباط الأحرار وقرروا الوقوف إلى جانب الشعب كان من اقوى أسبابهم وضع حد لتلك الحالة من الفوضى.

بيان وزير الخزانة :

تتمتع بلادنا بكثير من المزايا التي تتفوق بها على بعض البلدان النامية الأخرى من بينها الموارد الطبيعية الكامنة في أراضينا الواسعة ، كما أننا لا نعاني من مشكلة التضخم السكاني الملازم للشعوب النامية . ولولا هذه الامكانيات الطبيعية المتاحة والمرونة التي يتصف بها الاقتصاد السوداني ، لكنا اليوم في حالة انهيار اقتصادي تام ، ولفقدنا الأمل في أي اصلاح ، ذلك لأن السياسة الاقتصادية والمالية التي كان يمارسها النظام الحزبي البائد كان طابعها الارتجال ولم تخضع للدراسة العلمية . لقد ساء الموقف الاقتصادي لدرجة ممعنة في السوء لا يمكن تصورها ، كما تدهور الموقف المالي إلى حد اختل فيه التوزان وقصرت الموارد دون الاستخدامات وبلغت فيه مديونية القطاع العام للنظام المصرفي مبلغاً لم يعرفه تاريخ السودان .

لقد شهد عام ١٩٦٨ — ٦٩ العام المالي الحالي الذي ينتهي في ٣٠ يونيو — اختلالا في التوازن المالي ، واختلالا في التوازن

النقدي الداخلي ، وتصاعد العجز في معاملاتنا التجارية مع العالم الخارجي فانعكس تدهوراً في ميزان المدفوعات وهبوطاً في الارصدة الخارجية .

اختلال التوازن المالي :

ان الميزانية العامة باعتبارها مرآة تعكس الوضع المالي للقطاع العام ظلت تتحمل أعباء اضافية عاماً بعد عام بحيث تزايدت المصروفات العامة بمعدلات أكبر بكثير من زيادة الموارد الفعلية وعلى سبيل المثال فان عدد الموظفين في الخدمة المدنية المستديمة قد زاد في السنوات الست الأخيرة من نحو ٣٥ ألف موظف في عام ٦٢ – ٦٣ إلى ٥٨ ألف موظف في عام ٦٨ – ٦٩ .. ضمت كل هذه الزيادة على حساب الفصل الأول من الميزانية هذا خلاف الموظفين في المؤسسات المستقلة وبخلاف المعينين على بند العطالة الذين يزيد عددهم على ١٥ ألف ويكلفون ٣٫٨٥٠٫٠٠٠ جنيه في العام وفي الوقت الذي كان فيه مجموع المرتبات المستديمة في الفصل الأول ١٩ مليون جنيه في عام ٦٢ – ٦٣ ارتفع إلى ٤٦ مليون جنيه في هذا العام أي بزيادة ٢٥ مليون جنيه في ست سنوات .

وفي نفس هذه الفترة قفزت المنصرفات العامة من ٥٨٫٥ مليون جنيه إلى ١٠٧ مليون جنيه – أي بزيادة ٤٨٫٥ مليون جنيه ، بينما لم تزد ايرادات الميزانية بعد فرض سلسلة من الضرائب

المباشرة وغير المباشرة إلا بمقدار ٣٧,٥ مليون جنيه .

هذا وجه خطير من أوجه انعكاسات الأزمة المالية المتمثل في ظاهرة تزايد المنصرفات العامة سنة بعد أخرى بمعدل أكبر من الايرادات . والوجه الثاني لنا يتمثل فيتقلص فوائض القطاع العام الذي يتكون من الحكومة المركزية والمؤسسات المستقلة.. وكما هو معروف فان تقدم البلاد الاقتصادي رهن بالفوائض التي يمكن تحقيقها في الميزانية الموحدة للقطاع العام ، حيث ان تلك الفوائض – أي الفرق بين الايرادات الجارية والمنصرفات الجارية تمثل مدخرات القطاع العام الضرورية لتمويل الاستثمار. ومع الاسف الشديد فان مدخرات الحكومة المركزية بعد استبعاد تكاليف العمليات خارج الميزانية لم تزد على ١٠٠ ألف جنيه في سنة ٦٥ – ٦٦ ، و ٢,٢ مليون جنيه في ١٩٦٦ – ٦٧ ، وارتفعت إلى ١١,١ مليوناً في عام ١٩٦٧ – ٦٨ ثم تدهورت إلى ٢ مليون جنيه عام ١٩٦٨ – ٦٩ .

أما فوائض المؤسسات المستقلة عدا الجزيرة فقد هبطت من ٣,٥ مليون جنيه في ١٩٦٢ – ٦٣ إلى حوالي واحد مليون سنة ١٩٦٦ – ٦٧ وإلى ١,٩ مليوناً في عام ١٩٦٨ – ٦٩ وبذلك لم تستطع المؤسسات المستقلة تمويل برامج التنمية الخاصة بها من مواردها الذاتية ، وتدهور موقف مجالس المديريات والمجالس المحلية فبلغ عجزها المقدر لهذا العام نحو ٥ مليون جنيه .

وبالقاء نظرة على الميزانية الموحدة للقطاع العام ندرك عمق

الأزمة التي يعانيها هذا القطاع . فقد بلغ العجز الكلي للقطاع العام ٣٥,٤ مليون جنيه في عام ٦٥ – ٦٦ ، ثم هبط إلى ٢٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦ – ٦٧ ، ثم هبط إلى ١٩,٨ مليون جنيه في عام ١٩٦٧ – ٦٨ ثم عاد العجز الكلي هذا العام فارتفع إلى ٣١,١ مليون جنيه . وقد تم تمويل هذا العجز من القروض الخارجية بمعدل ١١ مليون جنيه ومن زيادة المديونية من النظام المصرفي بمعدل ٢٠,١ مليون جنيه وقد نشأ عن هذا الموقف أن بلغت مديونية القطاع العام للنظام المصرفي في نهاية مايو ١٩٦٩ ٤٤,٤ مليون جنيه . ويتوقع أن ترتفع المديونية في نهاية يوليو إلى حوالي ٤٦ مليون جنيه . وقد تطورت مديونية القطاع العام للنظام المصرفي في السنوات الخمس الماضية على النحو التالي :

السنة	المديونية
يونيو ١٩٦٥	٣,٩ مليون جنيه
يونيو ١٩٦٦	١٥,٠ مليون جنيه
يونيو ١٩٦٧	٢٣,١ مليون جنيه
يونيو ١٩٦٨	٢٦,٩ مليون جنيه
يونيو ١٩٦٩	٤٦ مليون جنيه

أي أننا استدنا في العام المالي الحالي ما يساوي تقريباً مديونيتنا في الأعوام الثلاثة السابقة وازدياد المديونية بتلك

الطريقة كان دليلاً واضحاً على وجود خطأ أساسي في السياسة المالية كان من الواجب الانتباه اليه ومعالجته في الحال .

لقد كانت بلادنا تعتمد على فوائض الميزانيات العامة في تمويل التنمية حتى عام ١٩٥٨ ، وبعد ذلك وإلى عـــام ١٩٦٢ – ٦٣ كان الجزء الأكبر من متطلبات التنمية يقابل من مدخرات القطاع العام ومدخرات القطاع الخاص . ثم أطلت بعد ذلــك ظاهرة الأزمة متمثلة في تزايد الاعتماد على القروض وتناقص الاعتماد على الموارد الذاتية المحلية . ولهذا السبب أرجىء تنفيذ الكثير من الخدمات العامة وكاد أن يتوقف العمــل في بعض المشروعات ، وأوقف بالفعل في البعض الآخر عكس ما تدعو اليــه السياسة الاقتصادية السليمة من ضرورة زيادة الصرف على التنمية .

لم يكن مستوى اداء الميزانية كافياً للسير قدماً بالتنمية ولم يقتصر الأمر على تدهور مستوى الخدمات العامة فقط بـــل اصبحنا اليوم في موقف لا تستطيع معه الحكومة ان تستمر في مقابـــلة الصرف حتى على الخدمات الجارية ، أو في الوفـــاء بالالتزامات المعطلة الموروثة ناهيك عن الالتزامات الجديدة .

تدهور الارصدة الأجنبية :

ان قدرتنا على الاستمرار في التنمية بمعدل مناسب لا يعتمد على فوائض القطاع العام فحسب ، ولا على المدخرات الخاصة الفردية والجماعية بـــل أيضاً وأساساً على العملات الأجنبية

المتاحة لنا من حصيلة تجارتنا الخارجية التي أخذ موقفها يتدهور عاماً بعد عام . فقد ظل ميزان المدفوعات يعاني عجزاً مستمراً منذ ٧ سنوات ، وقد بلغ هذا العجز ٢١ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ – ٦٤ عندما كانت المصروفات على التنمية واستيراد المعدات الرأسمالية وأعمال الانشاء – خاصة مشاريع الري – أوج ارتفاعها . فمنذ ذلك الحين أصبحنا نواجه بعجز دائم بين ٦ مليون و ٩ مليون في كل عام . ونتيجة لهذا العجز المستمر انخفضت أرصدتنا الأجنبية انخفاضاً كبيراً ومتواصلاً . وقد نشأ هذا العجز لاتباع سياسة خاطئة في الاستيراد بحيث كانت الواردات تزيد دائماً على الصادرات ، والمدفوعات غير المنظورة على المتحصلات ، وكان يتم تمويل هذا العجز باستنزاف أرصدتنا الأجنبية .

وليت هذه السياسة الرعناء نشأ عنها توفير السلع الاستهلاكية الضرورية أو المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية ، ولكن – وللاسف – فان السياسة المطبقة لم تكن تراعي اسبقيات استعمال العملات الأجنبية . فقد كانت الرخص التجارية توزع بلا حساب لاستيراد السلع التي لا تتصل باحتياجات الشعب ولا باحتياجات عمليات الانتاج ، ولا بالمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية . وكانت أغلبها لاستيراد سلع الترف والسلع الكمالية وما شابهها وقد بلغ استيرادنا من الأقمشة وحدها نحو

٢٠ مليون جنيه في الوقت الذي تمتلىء فيه المخازن المحلية بمنتجات الصناعة الوطنية .

ولقد تدهورت أرصدتنا الخارجية من العملات القابلة للتحويل من ٦١ مليون جنيه في عام ١٩٦١ – ٦٢ إلى ١٦,٣ مليون جنيه في ١٥ مايو ١٩٦٩ ، وكان السبب المباشر لهذا التدهور هو العجز المستمر في ميزان المدفوعات . وقد ارتفع العجز من ٤,٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٧ – ٦٨ إلى ٧,٣ مليون جنيه للشهور العشرة المنتهية في ابريل ١٩٦٩ .

كان العجز في ميزان المدفوعات في هذا العام أعلى منه في العام الماضي بالرغم من أن موسم ١٩٦٨ – ٦٩ شاهد أكبر انتاج من القطن بلغ ٢,١ مليون بالة ، كما انه قد تم تصريف الكميات المتبقية من الأعوام الثلاث الماضية – ومن هنا ندرك أكثر وأكثر مدى الضرر البليغ الذي ألحقته سياسة الاستيراد بأرصدتنا من العملات الأجنبية ، وما نشأ عن ذلك من اختلال في التوازن الخارجي للاقتصاد .

أما التزام الدين الخارجي للقطاع العام فقد بلغ ٧٥ مليون جنيه ، وفي الوقت الذي كان يتراوح فيه السداد ما بين ٣ إلى ٦,٥ مليون جنيه فان المتوقع سداده من القروض طويلة الأجل في العام المالي القادم سيرتفع إلى ١١ مليون جنيه .. هذا بخلاف الالتزامات قصيرة الأجل التي تبلغ في مجموعها ٧,٥ مليون جنيه . وان هذا يكشف إلى أي مدى سيصبح سداد القروض

عبئاً ثقيلاً على الميزانية وعبئاً أثقل على ميزان المدفوعات إذ أن سياسة الاقتراض السليمة تقتضي وضع خطة لسداد القروض واستهلاكها بحيث لا ترهق الميزانية العامة ، وبحيث لا تطغى اقساط السداد على أوجه الانفاق الأخرى .

هكذا كان مدى الانهيار في وضعنا المالي ، وهكذا كان مدى التدهور في موقف ميزان مدفوعاتنا وأرصدتنا الخارجية.

ونسبة لتأخير قفل حسابات الحكومة وعدم الاعتماد على ما قفل منها لا يمكن الجزم بأن الموقف المالي الذي أوضحته يعكس النتائج النهائية لذلك الموقف ومع هذا فيمكن اعتبار هذه الأرقام التي أوضحتها مبنية على أحدث المعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها ولكن لا بد من التنبيه إلى احتمال وجود مصروفات كبيرة الحجم معلقة في حسابات العهد من وقت بعيد لم يتم ردها إلى بنود الصرف المعنية سواء في الميزانية العامة أو ميزانية التنمية وتأخير قفل الحسابات أدى إلى عدم معرفة فوائض الميزانية التي حققت أو العجوزات التي نشأت مما دعا الحكومة الماضية إلى طلب تخصيص أموال من الاحتياطي العام إلى حساب التنمية دون التأكد من وجود أرصدة في الاحتياطي العام أو التعرف على حجم الأرصدة في الاحتياطي العام هذا وقد لجأت الحكومة أيضاً إلى تخصيص الفائض المقدر في الميزانية إلى حساب التنمية بمجرد إجازة الميزانية وإذا علمنا ان الصرف يجري على المبلغ المخصص لميزانية التنمية قبل تحقيقه فعلياً

لادركنا سبباً آخر لزعزعة الوضع النقدي للحكومة ولجوئها للاستدانة من النظام المصرفي .

ما كانت تسير الأمور المالية في الماضي بخير لولا الرقابة المالية المحكمة التي كانت تباشرها الجهات المختصة، ولكن بكل اسف ما ان حصلنا على استقلالنا والت أمور البلاد إلى أبنائها حتى انفرط زمام الرقابة وسار كل وزير أو وكيل وزارة أو مدير في هوى لا مبرر له منهم من يرضي المحاسيب والناخبين ومنهم من يريد اشباع غروره أو طموحه ببناء جهاز ضخم يجلس في قمته وليت صاحب هذا أو ذلك انتاج يقابل ثمن ارضاء الشهوات أو الغرور أو الطموح بل نجد أمثلة كثيرة تدلل على هبوط الانتاج وتفكيك الادارة وانتشار الفوضى . ومن أسباب هذه الأزمة – الممتدة على الفترة منذ أن تسلمت الحكومات الحزبية زمام الأمر – اتسامها بالمعالم الآتية :

١ – انتهاج سياسة أدت إلى تبديد الأموال العامة بسبب الأهمال والاسراف والتبذير كتعدد رحلات الوزراء إلى الخارج بدون مبرر واعتمادات ما يسمى بمال الوزير والرشاوي السياسية والعلاج في الخارج الذي تحول إلى سياحة على حساب الدولة والحفلات الاكرامية والمعاشات الاستثنائية ، واعفاءات الديون القائمة .

٢ – المبالغة في العلاوات والبدلات والامتيازات والحوافز.

٣ ــ عدم التقيد باللوائح والقوانين المالية وتخطي جهات الاختصاص .

٤ ــ السباق المحموم بين الوزارات لتمثيلنا في الخارج ، والمبالغة في عدد موظفي السفارات وامتيازاتهم .

٥ ــ المبالغة في المشتريات المحلية بأوامر شراء متعددة وصغيرة لسلع متواجده في المخازن الحكومية .

٦ ــ المبالغة في الايجارات لمكاتب الدولة .

٧ ــ تراكم الضرائب المتأخرة .

٨ ــ بناء الامبراطوريات الناشئة من تضخم الوزارات وتعدد المؤسسات والهيئات .

٩ ــ التعيينات السياسية .

١٠ ــ عدم التقيد بميزانية نقد أجنبي للاستيراد .

هذه قائمة عاجلة لبعض مظاهر الفساد الاقتصادي ، ولكن الفساد الأكبر هو فشل النظام الحزبي البائد في تطبيق الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري ، فلجأ أولاً إلى أسلوب الرشوة السياسية للفئات والطبقات بدون دراسة متأنية ودون تخطيط واضطر بعد ذلك إلى فرض الضرائب المتعددة المباشرة وغير المباشرة حتى اثقلت كاهل الشعب وإلى استخدام بعض القروض النقدية بطريقة ارهقت كاهل الميزانية العامة ، ثم خنع بعد

ذلك لارادة النواب وتسابقهم على مطالبة الحكومة بمطالب عاجلة تخص دوائرهم وأشخاصهم فكانت مقترحات الصرف على غير أساس من أي مقارنة بين عائد الخدمة وتكلفتها وبين مزايا المشروع وتكاليفه مما أدى إلى الاسراف في استخدام موارد المجتمع المحدودة وسوء توجيهها .

والأدهى من كل ذلك أنه عندما ارتفع العجز المالي إلى مستوى لم تعرفه البلاد من قبل ، ولم تكف القروض لتغطيته لجأ النظام الحزبي البائد إلى الاستدانة محلياً من بنك السودان وغيره وهذا أخطر ما يمكن أن تلجأ اليه حكومة لمعالجة الموقف الاقتصادي إذ ان زيادة المديونية والتوسع في الائتمان المصرفي قد أدى إلى زيادة النقد المتداول بنسبة أكبر بكثير جداً من احتياجات الاقتصاد نجم عنها ارتفاع المستوى العام للاسعار والغلاء الذي اكتوى بناره المواطنون وانخفاض في الدخل الحقيقي للافراد خاصة ذوي الدخل المحدود .

أيها المواطنون

اننا لم نقف مكتوفي الايدي حيال كل هذه الصعاب والعقبات فنحن منذ اليوم الذي تقلدت فيه ثورتكم الظافرة زمام الحكم في هذا البلد وضعنا نصب أعيننا حقيقة ماثلة وهي ان الواجب الأول للثورة هو تصحيح هذا الوضع الاقتصادي الخاطىء

والخروج بالبلاد من مهاوي السياسات الارتجالية والعفوية التي أدت إلى تردي السودان إلى هـــذا الدرك السحيق في وضعه الاقتصادي ولقد قطعنا شوطاً بعيداً في دراستنا للحلول اللازمة التي سوف تضع البلاد مرة أخرى على خط السير الصحيح نحو التقدم والازدهار على أسس اشتراكية سليمة تفك اسار السودان من القيود التي تربطه بالنظام الرأسمالي وتحرره من التبعية العمياء للمعسكر الرأسمالي وطريقه المسدود وعلى تخطيط اقتصادي مدروس يأخذ في الاعتبار ضرورات التنمية السريعة المتوازنة التي تشترك فيها جميع القطاعات على حسب ما جاء في تصريح السيد رئيس الوزراء الأخير الذي أوضــح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والمالية التي ستنتهجها حكومة الثـــورة كما ان الوزراء المختصين يقومون كل حسب اختصاصه بالاتصـــال بالهيئات العاملة في الحقل التجاري والاقتصادي لشرح سياسة الحكومة في جميع هذه الاتجاهات .

وانه يسعدنا أن نعلن لكم أن صورة الحلول التي يجب اتخاذها لمعالجة الموقف والتي سنعلنها عليكم قريباً بالتفصيل قد اتضحت لدينا ونحن على يقين أنه متى ما تكاتفت أيدينا شعباً وحكومة وادركنـــا ان المشكلة مشكلتنا جميعاً سوف نصل بتضافر هذه الجهود وتلاحمها إلى ما يمكننا من إعادة بنـاء اقتصادنا على أسس علمية مدروسة تحقق الخير والرخاء لجميع أفراد الشعب .

كان هذا مسلك القوى التقليدية في الوقت الذي يعتبر فيه السودان حقلاً أكثر من مناسب لتحقيق ثورة اجتماعية ناجحة على واقع التخلف بكل أبعاده. ثورة ناجحة تستوعب الطاقات البشرية والطبيعية ضمن عمليات انتاج حديثة وبعلاقات أفضل فتعداد السكان يبلغ ١٤و٣٥٥,٠٠٠ نسمة ينتشرون على أرض تبلغ مساحتها ٩٦٧,٤٩٤ ميلاً مربعاً بكثافة سكانية تعادل ١٤و٨ نسمة للميل المربع الواحد. تشتمل هذه المساحة على ١٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة لم يستثمر منها حالياً سوى ٥ مليون فدان بجانب ملايين الافدنة الصالحة للمراعي والغابات وقد بلغت مساحة الغابات المحجوزة حوالي ٣ مليون فدان فقط. كما ويتميز السودان بمصادر مياه متوفرة وتشكل أنهاره المستديمة شبكة تغطي ثلثي مساحة القطر تقريباً ، بالاضافة إلى ثروته الحيوانية التي يعتمد عليها كرصيد عالمي فتبعا لتقديرات عام ١٩٦٧ بلغ تعداد الجمال حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون جمل و ٩,٠٠٠,٠٠٠ مليون رأس من الابقار و ٨و٦٦٠,٠٠٠ مليون رأس من الضأن وأخيراً حوالي ١٠و٠٠٠ رأس من الماعز. هذا كله عدا مشتملات أراضينا من المعادن ومشتملات الصحارى الشمالية الواقعة حول حقول النفط في السعودية ومصر وليبيا.

كانت كل هذه المقدرات الهائلة بيد السلطة التقليدية وبيروقراطية الدولة البرجوازية والنتيجة في النهاية أثقالاً من الديون وخراباً اقتصادياً لا يمكن التغلب عليه إلا حين نقتنع

جميعاً بواجب البناء من الصفر دون رصيد إلا رصيد الإيمان بالمستقبل والإيمان بالانتصار الحتمي على البؤس . انطلاقاً من ذلك يتم القضاء نهائياً على أي عماد مادي تستند عليه قوى الثورة المضادة فيما يختص بالقوى السياسية الثلاثة وسلطة البيروقراطيين بعد أن قضوا بأنفسهم على نظامهم وعاشوا خارج مسئوليته .

ان المشاكل برمتها تتكامل في اطار معقد وشائك مما يجعل المسئولية السياسية أشبه بالمحرقة وقد كانت القوى التقليدية نفسها تتهيب في كثير من الأحيان الحكم منفردة ادراكاً منها بضعف قدراتها أمام مشاكل الواقع وحساباته القومية والعالمية المتفاقمة وللحقيقة أقول أن تقبل حركة مايو لمسئولية البناء الاجتماعي والسياسي للسودان التقدمي في الظروف الراهنة بطولة بالرغم من أن فساد الواقع هو مبرر حركة الخامس والعشرين من مايو . وعليه يمكن لقوى الثورة المضادة أن تزاود على النظام المزمع انشاؤه منطلقة من السلبيات التي لا بد من حدوثها خلال معالجة هذه المشاكل والغوص في بحر الحسابات العربية والافريقية غير أن مصارحة السلطة للشعب وتعبئة الشعب المستمرة كفيلان بالقضاء على كل المزاودات وبالذات مزاودات التقليديين الذين لم يعد لهم من أساس مادي للتأثير أو الفعل .

بالطبع سيأتي ذلك – كما علمنا – ضمن الخطة الثورية للعمل

السياسي الشعبي المنظم ولكن المصارحة كما اتبع في مؤتمر وزير الداخلية وبيان وزير الخزانة تأتي في المرتبة الأولى الآن لأنه من خلال المصارحة وحدها سيتكون الحس الشعبي المسؤول والدافع الثوري للعمل والانتاج ومن خلال المصارحة وحدها أيضاً تتكون العلاقة الوجدانية بين السلطة والجماهير مما يدفع بالجماهير في دروب المعركة الفعلية في مواجهة قوى الثورة المضادة .

تبقى في حسابات الثورة المضادة بعد ذلك حركة الاخوان أو جبهة الميثاق ولعل التركيز عليهم نابع من أخذهم بالوسائل الحديثة في التنظيم والعمل وما يتبع ذلك من انضباط وقدرة على الحركة السريعة المضادةوبالفعل فقد حركوا قواهم بشكل فوري لمعارضة السلطة بعد اعلان البيان الأول مباشرة غير أن ذلك التحريك كان بمثابة كشف لقواهم الحقيقية ومجالات نشاطاتهم ولم تكن في الغالب الأعم تتجاوز المحاور الطلابية وقد جردتهم المسيرة الشعبية في الثاني من يونيو من أي دليل يدعون بموجبه وجوداً محسوساً بين القطاعات الحديثة .

يرجع الضعف في حركة الاخوان إلى تقصيرهم في شد قواهم الشعبية المكتسبة وتنظيمها بشكل أمتن والسبب في ذلك اكتفائهم بالعقلية التقليدية السلفية السائدة في واقعنا واستثمارها الانتخابي الموسمي تحت شعارات أخاذة كالدستور الاسلامي مثلاً مما يجعل المراقب يميز بوضوح بين الاخواني المثقف الملتزم والاخواني التقليدي الذي لا يفترق عن جماهيرية القوى السياسية

الكبيرة بأي فارق ومثلها تماماً غير قادر على الحركة .

يضاف إلى ذلك الكيفية الخاطئة التي طرح بها الاخوان حركتهم أمام الشعب كحركة معادية للنظام في الجمهورية العربية المتحدة في الوقت الذي ترتبط فيه الجماهير العربية بذلك النظام بوصفه أول نظام رد للعربي المُستعْمَر كرامته وتصدره في حرب المواجهة الطبقية مع الاقطاع ورأس المال وحقق انتصارات مادية ضخمة سواء على صعيد الواقع العربي في مصر أو على صعيد النضال العربي ككل وعليه فقد قلل هذا الطرح الخاطىء من نفوذهم الشعبي وقلص قواهم في أوساط المثقفين بين جماهيرية البرجوازية الصغيرة بشكل خاص .

يضاف إلى ذلك عدم قدرة الاخوان على تميز مواقعهم السياسية بشكل مستقل عن مواقع القوى الرجعية الاقليمية الطائفية التي تكرس لعزلة السودان اقليمياً وترتبط بمحاور خارجية مشبوهة ويمكن القول أن عدم القدرة على التميز وبالتالي الانسجام مع الرجعية الطائفية الانعزالية أمر فرض عليهم بواسطة العلاقات العربية والدولية التي تجمعهم في إطار واحد مع هؤلاء وتنتظر منهم تحقيق نفس الأهداف ولم يكن بامكانهم الافلات من هذه الارتباطات نظراً لالتزاماتهم الاعلامية والانتخابية في مجالات صراع ليبرالي وقد أثر هذا في عزلهم كثيراً عن قوى الشعب العاملة وجردهم عن أي موقع للنفوذ السياسي داخلها .

كانت كل الدوائر اليمينية وفي الوطن العربي بشكل خاص تعمل لصالح بناء نفوذ اخواني قوي بالسودان وقد كانت كل حساباتهم تشير إلى امكانية حدوث مثل هذا الأمر خصوصاً بعد تنسيقهم للتحالفات شبه السرية بين قيادة الاخوان وطرف من قيادة حزب الأمة وأطراف أخرى معروفة بولائها الروحي لمن هم بالجزيرة العربية . وقد بذلت لهذا التحالف امكانيات ضخمة وكونت له مراكز نشر قوية بالاضافة إلى تقوية المؤسسات التعليمية المرتبطة بنفوذ هذا الاتجاه ومحصلة كل ذلك أنهم أضاعوا من حيث لا يعلمون شخصية التنظيم الاخواني الحديثة وما تمنحه إياه من قدرة على الحركة في بحر من الارتباطات المشائخية التقليدية فشلوا الاخوان عن كل فعل وتأثير وهذه نتيجة فرضتها عليهم مواقف الاستعجال والجري السريع باتجاه السلطة ولا يغيب عنا التمرد الذي حدث قبل الحركة بوقت قليل داخل قيادة الاخوان .

مجمل هذه الحقائق توضح بجلاء أن الاخوان أضعف من أن يقودوا ثورة مضادة بالسودان ولكن يبقى احتمال تغييرهم لتكتيكاتهم واستراتيجيتهم وارداً علماً بأن كل تأثير سيكون محدوداً ليس بالنظر إلى مجابهة السلطة له ولكن بالنظر إلى نقاط الضعف المتعددة في تركيبة الاخوان والتي ذكرنا جزءاً يسيراً منها في معرض علاقتهم بالثورة المضادة .

أخيراً لا يبقى غير التيارات الاقليمية التي نشأت كحركات

تنادي بالاصلاح في إطارها الاقليمي وقد كان مصدر بروزهـــا الأساسي الصراع بين الأحزاب الرئيسية نفسها ورغبة كل حزب في التسلل إلى قاعدة الآخر عن طريق واجهـــات اقليمية أو عشائرية وقد انتهت هذه التيارات بانتهاء مصادر ولادتها .

هذا مجموع قوى الثورة المضادة العاجزة عن التحرك بالرغم من كثافة المشاكل التي ورثها النظام وبالرغم من الحسابات المعقدة التي يعيشها سودانياً وعربياً وافريقياً وعالمياً ولم يبق إلا أن تبدأ ثورة الانتاج لتنسف الأسس المادية التي وقفت عليها عناصر الثورة المضادة بالإضافـــة إلى المسلك الديمقراطي الثوري الذي تتخذه السلطة مع الجماهير كمدخل يحرك الجماهير باتجـاه العمل ويحمسها لتحمل نتائج الوضعيات السلبية التي عاشتها من قبـل والتي تنعكس حاليـــاً في افتقار السودان حتى للرصيد الذي يبدأ به .

ان عجز قوى الثورة المضادة عن التحرك ليس عجزاً راجعاً إلى نضوب قواها بمقدار ما هو عجز راجع لاستحالة مقاوماتها في سبيل الواقع السابق على الثورة وبنفس أساليب العمل القديمة . انها تملك الآن أن تغير تكتيكاتهـــا وتنتظر لحظات الأزمات والانفجارات لتتبنى خطاً ضد خط ولتهيىء لغلبـــة قوة على أخرى وبمعنى واضح سينصب دور القوى التقليدية في التكريس لمبدء الانقسامات داخل المحور الثوري بافتعالهـــا أو تعميق

وجودها . بالتالي لن يكون للقوى التقليدية دور مباشر في الهجوم على الثورة كقوى تقليدية تحت شعاراتها الخاصة وتنظيماتها وإنما سيأتي دورها إذا أتاحت لها الثورة ذلك وما أظنها ستتيح .

وأود أن أضيف في نهاية حديثي عن الثورة المضادة أن العناصر التي قامت بالثورة – إلى حين بناء التنظيم الشعبي – مسؤولة عن سلطة مايو والشعب مسؤول عن النظام الذي يقام تدريجياً بموجب تلك السلطة وضمن هذين المجالين يتوجب بذل جهد ذكي وفعال لتحافظ سلطة مايو على نفسها وتحافظ الجماهير على نظامها فقد أتاحت الظروف لسلطة مايو ضعفاً تاماً في جبهة القوى المضادة والمطلوب حالياً صلابة قيادة مايو لأنها الضمانة الأساسية للنظام ولاستمراره ولا أعني بقيادة مايو أشخاص مجلس قيادة الثورة بمقدار ما أعني مجمل ظروف الأمن الثوري .

واضح الآن أن كل شيء أفضل مما كان ولكن الهزات التي أصابت التجارب الثورية في أكثر من مكان بالعالم الثالث ، وخبث الأساليب التي كانت وراء تلك الهزات وشراسة الامبريالية العالمية حين تصاب في موقع تأثير استراتيجي كالسودان كلها نقاط تجعلنا – واعتقد أن قادة الحركة أنفسهم يشاركونني هذا الشعور – نحس بعنف المبادرات المضادة وخبثها ولكن النضال هو النضال .

تساؤلات عن هوية مايو

لم تعد البيانات وحدها كافيــــة لتقرير الوضع السياسي في قطر ما وقد تعود المراقبون السياسيون العودة إلى دفاترهم القديمة للاستفسار عن الأسماء والشخصيات التي تحتل مكاناً بارزاً في الأحداث ولعل المعرفة المسبقة لشخص ما تعطيه أهمية بأكثر من وضعه الحقيقي في الحدث وقد كان للأسماء التي شكل منهــا الجهاز المدني للثورة (مجلس الوزراء) تأثيراً على أفكار بعض المعلقين السياسيين في الوطن العربي والعالم .

أيضاً للمكاتب الخاصة بشؤون السودان والقارة تقاريرهــــا ومعلوماتها ولكنهــــا خاطئة مليئة بالتناقضات فلأن حرارتنا حين انقلاب الصيف لا تتناسب مع نشاطات الموفدين السريين ومعظمهم من أبنــــاء المناطق الباردة فقد اكتفوا بمعلومات عناصرهم الوطنية التي غالباً ما تتحدث بما يحفظ لديها احترامها

لدى مموليهـــا وكانت نتيجة أحاديثهم تضخيم حجم الثورة المضادة .

أما حقائق مايو – ومعظمها لم يعد سرياً – فيمكن الوصول إليها بطرح ومناقشة كافة الاحتمالات الممكنة للتغيير وذلك بعد أن أصبح التغيير نفسه مطروحاً بشكل ضروري نظراً للافلاس التام الذي منيت به القوى التقليدية بحيث وضعت نفسهـــا في النهاية – كما قلنا – خارج نظامهـــا واستهترت حتى بأبسط مقدراته .

كان الاحتمال الأول أن يقاد التغيير شعبياً وعسكرياً بواسطة حزب ثوري جريء متمكن من قاعدة جماهيرية منظمة وفعالة مع احتمال دخوله في تحالفات مرحلية عريضة مع مختلف الأقسام الوطنية الديمقراطية وليس من حزب مؤهل لمثل هذا التحرك في السودان سوى الحزب الشيوعي السوداني الذي ظل يناضل ربع قرن من الزمان معاصراً لكل الأحداث الهامة ورائداً في كثير من حقول الفكر السياسي والأدبي . ولأن مثل هذا الاحساس كان قائماً فقد توهم البعض بسيطرة الحركة الماركسية في السودان على حركة الخامس والعشرين من مايو جزئياً أو كلياً خصوصاً وان الفكر الماركسي قد استبق في وجوده بالسودان كافة الأفكار اليسارية الأخرى القومي منها والاقليمي مما مكنه من صبغة الأفكار التقدمية العامة بلونـــه والتأثير حتى في تحديد ألفاظها .

بالرغم من توفر هذه الامكانيات لم تستطع الحركة الماركسية في السودان القيام بهذا التحرك الجريء والمصدر في ذلك عدة سلبيات عانتها الحركة الماركسية بفعل الواقع نحللهـــا في عدة نقاط .

أولاً ـ ان الحركة الماركسية استناداً إلى خلفيتهـــا الايديولوجية التي تتسم في نظر الكثيرين (بالالحاد) قد وجدت نفسها هدفاً سهلاً لتجريح الاعلام المضاد وقد نجح الاخوان إلى حد كبير في استغلال هذه النقطة بالرغم من أن الحركة الماركسية قد حاولت بذكاء خارق أن تنعطف بالمعركة خارج دروب الصراعات الفلسفية وتحصرها في مجالات النضال النقابي مع تركيزها على توضيح الجوانب الاجتماعية الثورية في الفكر الاسلامي كمحاولة لكشف ضبابية الفكرة الطبقيـــة لدى الاخوان وعزلهم عن التأثير على قوى الانتاج الحديثة .

المشكلة أن المناورات اللفظية أكـــثر من التشخيص الايديولوجي كانت تتغلب على جو الصراع الفلسفي بين الماركسية والاخوان وقد أثر ذلك في عزل الحركة الماركسية عن المواقع الشعبية العريضة دون أن يحصل عليها الاخوان كرصيد لهم .

ثانياً ـ التحليلات الاجتماعيـة الخاطئة التي اعتمدهـــا الشيوعيون كأساس لشعاراتهم وتحركاتهم النضالية بحيث عزلوا

أنفسهم عن القاعدة الاجتماعية للثورة بالسودان واكتفوا بتعميق ارتباطاتهم مع البرجوازية الصغيرة وملحقاتها من عمال المدن ومالكي (الحواشات) في المناطق الريفية المتطورة وهو ما يشار له بالقوى الحديثة .

ان القوى الحديثة في السودان (العمال والفلاحون والمثقفون الوطنيون أو الثوريون) بالنظر إلى ظروف التخلف الاجتماعي والفكري لا تشكل القاعدة الاجتماعية للثورة بالسودان ولكنها بحكم وضعها البرجوازي الصغير المتميز عن الأغلبية تشكل طليعة اجتماعية للثورة لا بد لها من تنظيم نفسها والالتحام بجموع الجماهير الشعبية في الريف وحول المدينة لصنع الثورة بواسطتها واعتماداً عليها وقد وضح خلال تجربة اكتوبر عام ١٩٦٤ ان البرجوازية الصغيرة وملحقاتها العمالية والفلاحية أعجز ما تكون عن الدفاع عن الثورة أو الاستمرار بها وقد هوت لدى أول ضغط قامت به قوى الريف التي كانت متماسكة وموالية للرجعية في ذلك الوقت .

حتى القوى البرجوازية الصغيرة لم يكن ارتباطها بالحركة الماركسية ايديولوجياً بمقدار ما كان سياسياً على طريق النضال الديمقراطي ضد بيروقراطية الدولة البرجوازية وتأكيد سيادة العمل النقابي وضد ديكتاتورية الأحزاب التقليدية وعلاقاتها المتخلفة مع التشديد على توسيع نشاطات القطاع العام ليشمل

التجارة الخارجية والداخلية والبنوك وشركات التأمين وانتهاج سياسة تقدمية في الخارج وقد رددت كثيراً في الماضي أن الحزب الشيوعي السوداني ليس أكثر من تحالف بين كوادر ماركسية لينينية في القمة وقطاعات شعبية اشتراكية ديمقراطية في القاعدة في إطار البرجوازية السودانية الصغيرة .

بهذه القوى ركز الحزب الشيوعي نقده الاجتماعي للنظام ضد (الرأسمالية وشبه الاقطاع) في الوقت الذي تعتبر فيه الطبقة الرأسمالية مشروعاً تحت التكوين وطبقة شبه الاقطاع قوة لا وجود لها بالمعنى الحرفي للكلمة وكان أولى به أن يأخذ بموضوعة التناقض بين الجماهير والتخلف مروراً بضعف القوى البرجوازية الوطنية وعمالتها للحركة الامبريالية العالمية . بواسطة هذا الطرح وهو طرح مرحلي تمليه ظروف الصراع الطبقي في العالم الثالث . كان يمكن للحركة الماركسية أن توسع من مداها الشعبي الطبقي المنظم ضد الاستعمار ووكلائه التقليديين الضعفاء ومؤسساته التجارية والنقدية وان تجعل من تحالف قوى البرجوازية الصغيرة تحالفاً قائداً لقوى الثورة الاجتماعية الهائلة في السودان ومحركاً فعالاً للثورة الوطنية الديمقراطية المشحونة بالتطلعات الاشتراكية الثورية انسجاماً مع التطور الثوري في الوطن العربي والعالم .

لم تكن مسألة تحريك جماهيرية الريف بهذا المعنى معجزة

فقد أثبتت الريف نفسه قدرتـــه على التحرك من خلال فهم تناقضاته الأساسية مع واقع التخلف وعجز قواه التقليدية عن حسم هذا التناقض لصالحه وقــد كان يكفي أن تطرح القوى التقدمية أمام جماهيريـــة الريف الارتباط القائم بين ظروف التخلف والقوى التقليدية بواسطة طلائع البرجوازية الصغيرة وملحقاتها من عمال وفلاحين ولكنه الفشل النظري قبل الفشل العملي .

مفرزة يسارية صغـــيرة حاولت أن تهيج أعصاب الريف وتناديه للنضال المسلح ولكنها فشلت وما كان أمامها غير الفشل لأن التناقضات في ريفنا لا تدعو إلى هذه الدرجة من التوتر كما أن الكبت التقليدي لم يصل إلى هذا المدى . كان يتوجب علينا أن ندرك جميعاً أن مهمة الريف الثورية كامنة في فهمه لطبيعة تناقضاته مع القوى التقليدية تمهيداً لعزلها عن الحركة السياسية داخله وحماية التحرك الثوري الذي تقوم به البرجوازية الصغيرة في المدينة والتجاوب معه وقد حدث هذا ببساطة تجاه حركة الخامس والعشرين من مايو .

ثالثاً ـــ غلب على سلوك الحركـــة الماركسية التكتيكات المرحلية لصالح النمو الحزبي على حساب استراتيجيـــة الثورة الحقيقية وقد تم ذلك بأسلوب جعل الحركة الماركسية تحاول دائماً التميز عن القوى البرجوازية ولو في إطار المعركة ضد اليمين

وقد سبق لي أن ناقشت الاستاذ عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني بعد اجهاض تجربة أكتوبر في محاولة لأن يصحح الشيوعيون موقفهم من حزبي الوسط (الديمقراطي والاتحادي) لعزل قوى اليمين الممثلة في حزب الأمة باعتبار المعركة معركة القوى الوطنية الديمقراطية ضد اليمين الذي كان يقف على قاعدة متأخرة من العلاقات ومراكز النفوذ ويعيش ضمن ارتباطات مشبوهة بالقوى الاستعمارية الغربية . وبهدف عزل اليمين وتطوير الوسط باتجاه الأهداف الوطنية الديمقراطية المشحونة بالتطلعات الاشتراكية الثورية دخلت عدة عناصر يسارية لتمارس حركة فعلية وتوجيهاً سياسياً داخل الحزبين الكبيرين ولكن للأسف استمر الهجوم الماركسي على قوى البرجوازية في الوقت الذي استمر تحالفه مع الطرف الأكثر تخلفاً في الوسط وهو حزب الشعب الديمقراطي . وقد كان مما أوضحته حينذاك (ان حزب الشعب الديمقراطي يُخشى عليه من الانتكاسة اليمينية إذا استمر الحال على هذا المنوال) وفعلاً اندمج الحزب الديمقراطي مع الوطني الاتحادي وتحققت وحدة الوسط ولكن على حساب اليسار كله بما فيه الحزب الشيوعي السوداني .

عادت الحركة الماركسية بعد ذلك واعترفت بدور الوسط ولكن للأسف بعد أن كان الوسط قد حسمها وأجلاها عن المواقع البرلمانية وليس اليمين كما يعتقد البعض .

هدفت الحركة الماركسية من وراء هذا التكتيك الخاطىء بمهاجمة الحزب البرجوازي للتسلل إلى قاعدته الأكثر وعياً بين جماهيرية المدن والأقسام المتقدمة من الريف حين تتعمق الأزمة السياسية ضده ولكنها لم تنل هدفها فقد كان هذا التكتيك أكثر من مكشوف بعد عدة تجارب مماثلة سار عليها الحزب الشيوعي منذ فترة ما قبل الاستقلال كان هدفه الدائم فيهـــا جماهيرية الحزب البرجوازي قبل جماهيرية اليمين المرتبط مع الاستعمار .

هذا أدى إلى حصار مواقع الحزب الشيوعي الشعبية نفسها ولجمه عن الحركة في أوساط الجماهير وحد من قدرته على التحول إلى (حزب جماهيري) وقد حاصرته القوى التقليدية أخيراً في مواقعه العمالية وانتصرت عليه في أكبر معركة نقابية بين عمال السكك الحديدية وكذلـــك الفلاحين الأمر الذي أثار حواراً عنيفاً داخل قياداته وتنظيماته .

رابعاً – بالرغم من المرونة الفائقة التي يبديها القادة تجـــاه مشاكل النضال القومي العربي واضطرارهم المستمر للتوازن مع رغبات هذا النضال القومي ومحاولاتهم المستمرة في اقنـــاع الأحزاب الشيوعية العالمية بتجديد موقفها لصالح الاستراتيجية العربية وما تتضمنه من عمل فدائي إلا أن الظروف المحيطة بهم لا تمكنهم من الاستفادة من مثل هـــذه المواقف والخطوات الموضوعية بالنظر لغياب اليسار العربي على المستوى الشعبي إذ

بمقدور هذا اليسار فقط أن يعمم مواقف الحزب الشيوعي من القضايا القومية على الصعيد القطري والقومي وأن يتيح له تقارباً مع مختلف فصائل اليسار العربي . خلافاً لذلك ظلت المنافسة عنيفة بين الحزب الشيوعي وكوادر اليسار العربي الموزعة بأحجام ضئيلة على أكثر من عشرة أسماء . ولا أخفي عدم ارتياحي لما ورد في وثيقة المؤتمر الشيوعي الرابع في السودان حول نظرتهم إلى وجود اليسار العربي في معترك الحياة السياسية كأن الأمر خاضع للرغبات الذاتية وليس للظروف الموضوعية الخاصة بحركة النضال العربي .

كل هذه العوامل مجتمعة وقد سقتها دون تفاصيل وشروح قد حدت من قدرة الحركة الماركسية في السودان باعتبارها اليسار الغالب عن التحول إلى حركة شعبية واسعة يصبح في مقدورها قيادة التغيير الثوري بالرغم من أن نضالات الحركة الماركسية ونضالات كافة الشباب التقدمي المبنية على منعكسات النضال العربي والافريقي والعالمي على جماهيرنا قد أوجدت الرصيد الحقيقي لكل بنيان تقدمي وهيأت له بالفعل القبول الجماهيري ومناخات العمل .

الأسماء الأخرى ليس بمقدورها فعل شيء إذ لا زالت تمر بمرحلة بناء كوادرها والتغلب على الأزمات الواردة عليها ويلزمها وقت ليس بالقصير لتتحول من مجرد تيارات فكرية

لا تشكل سوى انعكاس لما يدور في الوطن العربي والعـــالم إلى حركات ثورية مسؤولة تجاه واقعها القطري والقومي وعليه يظل تأثيرهم كأفراد في واقعنا السياسي اليوم أكـــبر من تأثيرهم كمنظمات وحركات وان كانوا يخلطون دائماً بين تأثيرهم كأفراد وتأثيرهم كمنظمات في مرحلة التكوين وقـــد أعلن كل هؤلاء الأفراد من خلال واجهاتهم التنظيمية العديدة عن تأييدهم لحركة الخامس والعشرين من مايو .

●

الاحتمال الثاني الذي بموجبه يتم التغيير (نظرياً) هو احتمال الجبهة التقدمية المتناسقة التكوين وذات القدرة على فرض النفوذ الفكري والسياسي في الأوساط المدنية والعسكرية وقد فشلنا طوال مرحلة أكتوبر وما بعدها في إقامة مثل هـــذا التجمع الجبهوي بفعل تناقضاتنا غير المستساغة لدى الجماهير وخيانتنا العفوية لأفكارنا في مرحلة التطبيق العملي بحيث اعتقد كل منا انه الوصي على عرش الحركة الثورية في النهاية بجانب حساسية الحركة الماركسية تجاه اللقاءات الجبهوية قبـــل اكمال برامج التحول إلى حزب جماهيري تذوب في داخـــله تطلعـات الآخرين .

ديالكتيك كل ثورة يفرض نفسه بالضرورة وما علينا سوى الوعي بـــه والعمل على أساسه ولكننا لم نمنح الواقع حريته في الاختيار مستكبرين حتى على نتائجه البسيطة التي تفرض اللقاء وكانت النهايـــة تمزقات وتشنجات واستعصاء على منطق الواقع .

كانت (الجبهة الوطنية للهيئات) أول تنظيم تلتقي فيه قوى البرجوازية الصغيرة وملحقاتها في مواجهة القوى التقليدية وقت الثورة ولأن اليسار الغالب كان يخاف اللقاء الجبهوي ولأن العناصر القيادية في الجبهـــة كانت تساوم القوى التقليدية في القطاعين العسكري والشعبي وتتردد أمـام الثورية الشعبية فقد نسف كل شيء وقد كان الوضع قاسياً بالنسبة للمراقب وبالنسبة للمسؤول .

بعد هذه الصفعة قـــام (التجمع الاشتراكي الديمقراطي) كتحالف بـــين الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي واتحاد العمال واتحاد الفلاحين وقد أملنا أن ينظم هـذا التجمع قاعدته الشعبية ويحرك فيهـا الحماس النضالي ولكن الكبار في الحزبين أراداه تجمعاً (ثنائياً) ترفع باسمه اللافتات في ميدان (أبو جنزير) . والنتيجة شيعنا هذه التجربة أيضاً .

بعد تراجعنا المستمر منـــذ أحداث ثورة أكتوبر والقوى

الرجعية تتقدم خطوة خطوة مدمرة في طريقها كل ما بذيناه وكل ما نبنيه حتى انتهت أخيراً إلى حل الحزب الشيوعي وطرد ممثليه من البرلمان فلجأنا إلى بناء (المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية) ولكن المعركة كانت قد وصلت ذروتها وتفاقم المد الرجعي بحيث جبنت عن المواجهة كل عناصر اليسار وأخيراً تلاشت تجربة المؤتمر بعد أن سجلت رغبة جماهيرية عارمة باتجاه التنظيم الجبهوي الشعبي .

لا أود أن أعاود الحديث عن الأسباب التي أدت لفشل كل محاولاتنا الجبهوية ، يكفيني فقط أن أسجل أن من كان يملك النفوذ على المواقع اليسارية كان بامكانه أن يحقق للتحالف النجاح الضروري أو اللازم غير أنه وللمرة الثانية أخفق في التمييز بين ضرورة الجبهة كتنظيم قائد وبين قبوله بالأطراف اليسارية الأصغر منه من ناحيتي الحجم الشعبي والتجربة النضالية . إذ أن العمل التقدمي الجبهوي مطلوب لذاته ولو لم يكن نتاجاً لتجمع أطراف محددة بتنظيماتها وأفكارها ولا يشترط في كل الأحوال أن تكون الجبهة تجمعاً لأطراف مختلفة بمقدار ما يشترط فيها أن تكون إطاراً عاماً لتفاعل مختلف القوى والتيارات التقدمية بغض النظر عن وجودها الشعبي وعدمه إذ خارج الاطار الجبهوي لا يمكن لعناصر اليسار غير الماركسي أن تمارس نفوذاً حقيقياً مع أن وجودها في الحركة الثورية أمر ضروري حتى

بالنسبة لمصلحة الماركسيين كما أن انفراد الحركة الماركسية بعبء النضال التقدمي لا يمكنها من تحقيق انجازات متقدمـــة لصالح الاستراتيجية الثورية .

يجب أن ننطلق في كل الظروف من موضوعة أساسية وهي أن تكوين الفكر التقدمي في السودان قد استمد من عدة مصادر على رأسها حركة الثورة العربية باعتبارها امتداداً لحركة الثورة العالمية بالإضافة إلى مجهودات القوى الثوريـــة في السودان التي تبلور هذه الانعكاسات وتعبر عنهـــا وعليه يصبح من المجافاة للمنطق العلمي أن تنفرد حركة معينة باحتواء هذه الانعـكاسات الثورية العربية والعالمية والتعبير عنها ضمن معطياتها الايديولوجية وتفكيرها الخاص . مثل هذه الرغبة كفيلة بأن تعزل قطاعات شعبية واسعة عن الحركة الثورية وتجمد طاقاتها وفعالياتهـــا بانتظار ظهور من يطرح لها معطيات ايديولوجية أخرى وقد كان أحرى بالحركة الماركسية أن تجنبنا هذا الطريق ولكنهـــا طبيعة الأشياء التي لا نملك مرداً لأمرها .

ضمن هذا الفهم – إذا كان قد أخذ به – كان يمكن أن تحسم قضية تنظيمية خطيرة تمس بشكل مباشر قطاعـــاً ضخماً من الطلاب وخريجي الجامعـــة ممن ينتمون إلى التيارات الوطنية الاشتراكية الديمقراطية فقد عزف هؤلاء نتيجة سلبيات تربوية وتاريخية عن الانضواء إلى الحركات القومية الاشتراكية كما عزفوا

نتيجة احساسات ايديولوجية عن الانضمام إلى الحركة الماركسية فظلوا ضمن مواقعهم المحايدة كطاقة معطلة عن النضال الفعلي بالرغم من أنهم كانوا أساس انفجار الثورة الاكتوبرية وأساس كل حركة سياسية بالسودان . لو فقط تمكنا من التجمع الجبهوي لاختلفت الأمور ولا استطعنا محاصرة الرجعية في مواقعها وتحقيق الانقلاب عليها داخل مراكز نفوذها . ولكن ما العمل مع الخطط الثورية التي تهتم بالنمو الحزبي ولو على حساب الاستراتيجية الثورية بالرغم من أن الواقع فيما بعد قد كشف استحالة التمييز بين الخطة الحزبية والاستراتيجية الثورية وان التمييز بينهما يعني في نهاية المطاف ضرب أحدهما وقد ضرب الحزب الشيوعي من خلال قرار الحل وكادت الرجعية أن تضرب البلاد بأسرها لولا التحرك السريع الذي قامت به ثورة الخامس والعشرين من مايو .

أمام صعوبات أداء الحزب الثوري لدوره في التغيير وأمام صعوبات تشكيل الجبهة الشعبية لجأنا إلى تنظيم القوى الاشتراكية الديمقراطية في إطار حزبي عريض نفرض بموجبه رأي الثورة على مجموع الأطراف المتصارعة بحيث تشكل الجبهة في النهاية وقد كان الأخ موسى المبارك أحد أركان هذه المحاولة التي انتهت في أيامها الأولى تحت ضغوط المصالح الشخصية والرغبات الانتهازية ولم يتبق من هذه المحاولة أو من ذكراها

سوى حوار دار في الصحف قبل الثورة بقليل كاد أن يستعدي علينا قوى الأمن الداخلية .

قامت أيضاً وبعد فترة من الزمـــان محاولة لبناء حزب (اشتراكي سوداني) يعيد طرح المفاهيم الاشتراكية الديمقراطية بشكل (وطني) متميز عن الطرح الماركسي ومن أركان هذه المحاولة الأخ أمين الشبلي وفاروق أبو عيسى ، وتعثرت المحاولة أيضاً نظراً لاكتفاء عناصرها بطرح القيادة قبل الانهماك في بناء القاعدة كتنبؤ خاطىء منهم برغبة الشعب في قيادة بديلة موثوقة اشتراكياً وديمقراطياً مع الاعتماد على مجرد البرامج . هذا وقد فسر الكثيرون هـــذه المحاولة كامتداد على الصعيد التكتيكي لمحاولات الحزب الشيوعي في أن يصـــير إلى حزب جماهيري خارج لافتة الماركسية ولم يتأكد هذا المعنى .

مجمل المسائل هذه التي أذكرهـــا جعلت التنظيم الجبهوي مستحيلاً ولم يتبق في النهاية غير الامكانية الثالثة في احتمالات التغيير وهي التي تؤدي لأن تفرض المبادرات الانقاذية التقدمية نفسها بحيث تتجمع العناصر الراغبـــة في التغيير والقادرة على الحركة السريعة في نفس الوقت دون التقيد باعتبارات حزبية أو دوافع جبهوية وهذا بعينه ما حدث في الخامس والعشرين من مايو .

هل كان الأمر مفاجأة ..؟ هل مجرد تحرك قادتـــه فئة من المغامرين استوعبت ظروف الانهيـــار التقليدي فتحركت نحو التغيير ...؟ .

بالطبع لا يمكن أن يجاوب على هذه الأسئلة التي تبدو حرجة للوهلة الأولى إلا من يعرف الحركة من الداخل .. أي أحـــد العناصر المسؤولة عنها والمساهمة فيها غير أن بعض الأضواء على واقع القوات المسلحة السودانية توضح لنا بصيصاً من الضوء الذي يمكن بموجبه التمييز بين ما هو مغامرة أو فعلاً صحياً .

يجهل الكثيرون أن القوات المسلحة السودانية بالرغم ممـــا كان يحيط بها من جو السرية والتكتم كانت تعاني وضعاً انفجارياً بعامل سيطرة القوى التقليدية العسكرية عليها وخضوع هذه القوى لتوجيهات وايماءات السلطة الحزبية وكم من رجال بالجيش توقف مصيرهم على مثل هذه الايماءات وضاعت حقوقهم في ضجة المساومات التقليدية النفعية .

كان الانقسام واضحاً ومنذ البدايـــة بين القطاعين الحديث والتقليدي في القوات المسلحة ...

... القطاع التقليدي الذي نشأ ضمن ظروف الحرب العالمية الثانية في خدمة الجهاز الاستعماري وبامكانيات فكرية وفنية محدودة والقطاع الحديث من خريجي الكليات العسكرية الذي

ابتدأ تجربته مع بداية العهدالاستقلالي وبامكانيات فكرية وفنية أوسع وفي واقع أكثر طموحاً ونضجاً .

أخذ هذا الانقسام شكلاً حاداً حين سيطرت القوى التقليدية العسكرية على الحركة السياسية في البلاد في عام ١٩٥٨ فتوجب عليها بسبب ذلك أن تزيد من ضغطها وسيطرتها على القطاعين الشعبي والعسكري في البلاد متبعة ذلك باضطهاد وتصفيات واسعة غير أن التصفيات شملت بعض العناصر التقليدية نفسها بدافع صراعاتها غير المبدئية على السلطة .

بالانفجار الشعبي على السلطة العسكرية التقليدية في أكتوبر ١٩٦٤ وجدت العناصر الوطنية الحديثة في القوات المسلحة فرصتها للتحرك والتأثير بالتضامن مع الانفجار الشعبي وكان الموقف المشهور الذي اتخذه الضباط ضد سلطة عبود والذي بموجبه استسلم عبود وسقط .

مع ذلك لم تتم السيطرة الفعلية في القوات المسلحة للقطاع الحديث ويرجع ذلك إلى روح المساومات والتسويات التي عاشتها الثورة في مراحل انفجارها وانتصارها الـطحي فحين كانت العناصر الوطنية الحديثة في الجيش تلعب دوراً كاملاً لصالح الثورة الشعبية ومبادئها ولصالح انتصارها الكامل على القوى التقليدية في القطاعين المدني والعسكري كانت القوى التقليدية

السياسية – مستفيدة من ضعف قيادة الجبهة وترددها – تحاول الإبقاء على وجودها ووجود عناصرها المتبقية داخل الجيش بالتضامن مع عبود الذي أتاح لها هذا المدخل ومن يومها اتخذ الصراع داخل الجيش شكلاً جديداً .

القوى التقليدية السياسية والعسكرية بدأت تمارس قبضتها داخل الجيش بشراسة تامة وتخضع العناصر الوطنية (المشبوهة) لنوع من الارهاب الغير مباشر والمباشر أيضاً وبالطبع لم يكن ما يجري خفياً على الذي كان يريد أن يعلم .

في إطار هذا الواقع لعبت مشكلة الجنوب والقضايا المنعكسة على وضع القوات المسلحة في الجنوب بشكل خاص وفي السودان بشكل عام دوراً أساسياً في تحريك الضباط وتوسيع الآفاق السياسية لحركتهم واستشهد بحادث جوبا الشهير الذي ورد ذكره في بيان وزير الداخلية حيث كان من نتائجه أن وضح لتنظيم الضباط الأحرار (ان الاصلاح لن يتم إلا إذا تم تغيير الجهاز الحاكم نفسه) – (ان المعركة الأصلية ليس مكانها جوبا أو توريت وإنما مكانها هنا في الخرطوم ، لننزع الخنجر المغروس في ظهورنا ، لنبتر أذناب الاستعمار ونعدم الخونة ، لنرمي بالسلاح الذي في أيدينا لأنه سلاح موجه نحو صدورنا ونسلح أنفسنا من الدول الصديقة صاحبة المصلحة في حل قضية الجنوب) .

كان الجنوب مركزاً لتجمع الضباط والجنود ومواجهة يومية

بين الضباط ونتائج الواقع السياسي والعسكري الفاسد وقد علم الكثيرون في وقت سابق أن روح التحرك العسكري التقدمي تختمر في الجنوب وأن القطاع الحديث في القوات المسلحة سيخرج في يوم من الأيام لممارسة مسؤوليته الثورية محمولاً على أكتاف الأزمات الخانقة المتفاعلة مع قضاياه الخاصة والتي هي في نفس الوقت جزءاً من القضايا الوطنية وركناً أساسياً من أركانها فالحقائق الاجتماعية والسياسية في حركة الواقع لا تقبل التجزئة والانقسام .

بالإضافة إلى واقع القطاع الوطني الحديث في القوات المسلحة ووضعية الجنوب الانفجارية لا بد من تثبيت حقيقة بديهية عن انتماء الجنود والضباط لحركة الواقع الاجتماعي والقومي الذي يعيشونه وانعكاس ذلك بالضرورة على واعيتهم ومخيلتهم فقد مضى الزمن الذي تتقوقع فيه القوات المسلحة خارج الاهتمامات المصيرية لأبناء شعبها ومن هنا جاء تركيز قوى الثورة المضادة قومياً وعالمياً على الجيوش في العالم الثالث بشكل عام .

مجمل هذه الحقائق توضح قدرة القطاع الوطني الحديث في القوات المسلحة السودانية على تركيز وعي تقدمي خاص في غياب الحزب الثوري القائد والجبهة التقدمية العريضة ولم تكتمل بعد تحقيق الأبعاد اللازمة لذلك غير أن الوعي بها مستمر وفعال ويمكن الرجوع إلى إفادة الرائد أبو القاسم محمد

ابراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة) لمجلة روز اليوسف بتاريخ ٦/٢٣ حيث يقول (ان مهمة الجيش هي تأمين الثورة والدفاع عن حدود الوطن .. ولكن على جميع أفراده أن يقوموا بالمهمة عن فهم وإدراك سياسي .. أما العمل السياسي داخل القوات المسلحة فاننا نتجه إلى إنشاء إدارة للتوجيه المعنوي والسياسي تكون مهمتها توضيح الأبعاد السياسية التي تقوم بها الثورة ... وتعبئة المعنويات القتالية لدى الجنود والضباط .

ولقد كان في مخطط القوى التقليدية والحزبية في السودان عزل الجيش عن الشعب وعن قضاياه الحيوية... وكانوا يحركون القوات المسلحة إلى مواقع المجابهة بصورة شكليـــة فقط ... لارضاء الرأي العام الداخلي ...) .

هذا ببساطة ما حدث وهو يعكس إلى حدود كبيرة هوية مايو الحقيقية وشخصيته مع ذلـــك لا أستطيع أن أسقط من اعتباري التساؤلات التي طفحت إلى السطح حول نوعية القوى التقدمية التي اعتمدها مايو أو سيعتمدها لنظامه على ضوء فهمنا من الخارج لمايو .

في حدود فهمي وملاحظاتي التي أوردتهـا عن واقع القوى الوطنية الحديثة في الجيش استطيع أن أقول أن ما يحدث الآن لا يمكن تفسيره بأنه أكـــثر من تحالف بين الجيش التقدمي

والعناصر الشعبية التقدمية ويضاف إلى هذه الملاحظة ملاحظة أخرى تتلخص في أن الجيش التقدمي لم تكرس داخله الخواص المتنافرة لقوى اليسار وتظل عقليته التقدمية تمازجاً بين الواقع الخاص للعقلية الثورية داخل الجيش والعقلية الثورية العامة في القطر . أما على الصعيد الشعبي فقد كرست هـــذه الخواص المتنافرة من قبل وصبغت الأشخاص بألوانها ولكن الاختيار لم يتم على ضوء هذه التمايزات اليسارية بمقدار ما تم على ضوء النفس التقدمي العام بمعنى أن القوات المسلحة التقدمية ترغب في أن يكون التحالف العسكري – الشعبي تحالفاً تقدمياً عاماً بعيداً عن تنافر الخواص وتمايزات الأفكار والمواقف وقد وضح هذا في الكيفية التي تم بها اختيار العناصر الشعبية لجهاز الثورة المدني (مجلس الوزراء) .

انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات لا يمكننا البحث في امكانية اعتماد القوات المسلحة التقدمية لقوى يسارية بعينها مهما رُوجت الاشاعات حول هذا الموضوع وإلا كان كل ما ذكرناه عن تجربة القوات المسلحة وفشل البناء الحزبي القائد والجبهة الشعبية لغواً بلا معنى غير أن هذا لا ينفي امكانيـــة ظهور رغبات جانبية تبديها بعض القوى لاستيعاب النظام في إطار التحالف الرئيسي القائم بين الجيش التقدمي والعناصر الشعبية التقدميـــة فقد مورست تجارب من هذا النوع في مختلف أرجاء العالم الثالث .

ان الذين يأخذون بهـــذه الامكانية يتناسون طبيعة الأشياء فالعناصر الشعبية التقدمية لم تصنع الحركة ولكنها تحالفت معها وبالتالي فبمقدور حركة مايو صياغة مواقفهـــا الذاتية المستقلة تجاه الأحداث وقد وردت تصريحات بهذا المعنى للنميري أمام شاشة التلفزيون الانجليزي .

أيضاً الكيفية التي يراد بواسطتهـــا بناء التنظيم الشعبي السياسي توضح بعداً رئيسياً من أبعاد هذا الوعي فقد بادرت حركة مايو بحل كافة الهيئات التي كونت نفسها كقاعدة للتنظيم تحت شعار الدفاع عن الثورة كما اشترطت أن يأتي التنظيم السياسي الجماهيري البديل بعد ضرب جيوب الثورة المضادة .

أما من ناحية التأثيرات العربية والدولية على حركة مايو فمن البديهي أن يحدث ذلك دون أن يؤدي لاختيار جديد خارج الحسابات التي طرحها مايو نفسه من خلال بياناته .

— انتهى —

فهرست

٢٥٠٠/٢٣٥

الثورة .. والثورة المضادة

في السودان